التعريف بالماتريدية

(تاريخاً ومنهجاً وعقيدةً)

إعداد

د/ عواد محمود عواد سالم

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين .

أما بعد :

فإن الماتريدية من أهم وأعدل الفرق الكلامية ، ويطلق عليهم مع الأشعرية مصطلح أهل السنة ، وهم ضمن الكتيبة الدفاعية التىٰ وقفت بالمرصاد لكل طاعن وناكب عن الصراط المستقيم لما كثرت البدع ، وفتحت أبواب الشبهات علىٰ مصراعيها ، فإذا تتبعنا سريعًا سير وتطور الفكر العقدىٰ منذ عهد النبىٰ ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ وحتىٰ ظهور الفرق الإسلامية وجدنا أن منهج القرآن الكريم فىٰ تقرير العقائد يجمع بين البساطة والشمول ، فالقرآن الكريم عرض أدلة العقائد بسهولة ويسر، واعتمد منهجًا خاطب فيه الروح والعقل معًا ، وفىٰ كل موطن يلفت الأنظار إلىٰ ما فىٰ الكون من مظاهر الإبداع والإحكام فىٰ الخلق ، ويدعو إلىٰ التأمل والاعتبار ، قال تعالىٰ ﴿ فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [سورة الحشر من الآية: ٢]، وقال عز وجل ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ﴾ [سورة ق آية: ٣٨]، و أكثر من آية فىٰ القرآن الكريم ذيلت بقوله تعالىٰ (لقوم يعقلون) أو (لقوم يتفكرون) ، وبهذه السهولة واليسر تناول القرآن كل قضايا العقيدة لم يغادر شيئًا من أصولها إلا أحصاها ، فجاء حديثه عن الله وصفاته وأسمائه وأفعاله ، كما تناول قضايا

النبوات ، وأمر بالإيمان بهم جميعـاً ، وذكر دعوتهم وحالهم مع أقـوامهم ، ثـم أفاض فى قضايا الغيبيات (السمعيات) وعُـدّ هـو المصـدر الأول لتلقـىٰ العلـم بها .

وبالإضافة للجانـب التقريرىٰ للعقائد فى القـرآن نـجد جانبـاً آخـر ، وهـو جانـب الـدفاع والتصـدىٰ للمخـالفين ، فقـد نـاقش القـرآن الكـريم الصـابئة والدهرية والثنوية واليهود والنصارىٰ وسائر المخالفين .(١)

---

(١) الآيات التىٰ تتحدث عن العقائد تقريراً ودفاعـاً أكثر من أن تحصىٰ ، فبالنسبة للجانب التقريرىٰ للعقائد فى القرآن الكريم : نجد أن القرآن يقيم بناء العقائد بمنهج يتسم بالسهولة واليسر ، وذلك فى آيات كثيرة ، وأول مطلوب اتجه إلي إثباته : إثبات أن للكون إلهـاً خالقـاً مبدعـاً رداً علي الطبيعيين والدهريين ، قال تعالىٰ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٢١] ، وبعد ما أثبت القرآن الكريم وجود الصانع تناول مقصداً عقدياً لا يقل أهمية عن سابقه ، وهو إثبات أنه تعالىٰ واحد لا شريك له ، قال تعالىٰ ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [سورة آل عمران آية: ٢] ، ثم تتوالىٰ الآيات القرآنية المقررة للعقيدة بجوانبها المختلفة .

وقبل الجانب التقريرىٰ للعقائد فى القرآن كان الجانب النقدىٰ القائم علىٰ هدم العقائد الباطلة من باب تقديم التخلية علىٰ التحلية ، فقد تصدي القرآن الكريم للدهرية ، وأبطل مقالتهم فى إنكار البعث ، وسفه عقولهم ، قال تعالي ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ۝٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلۡأَخۡضَرِ نَارٗا فَإِذَآ أَنتُم مِّنۡهُ تُوقِدُونَ ۝٨٠ ﴾ [سورة يس الآيات: ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠] ، كما ناقش المشركين علىٰ اختلاف طوائفهم ، وبين أن القول بالشرك يلزم عنه فساد العالم ، ومعنىٰ الفساد هو عدم التكون والوجود أصلاً ، قال تعالىٰ ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا

وعلىٰ نفس هـذا المـنهج الواضـح كانـت السـنة المطهـرة ، فقـد جـاءت شارحة ومفسرة للقرآن الكريم مـن حيـث بيـان مجمله ، وتخصـيص عامـه ، و تقييد مطلقه ، وأحيانـًا تؤسس السنة المطهـرة بعـض الأحكـام التفصـيلية زيـادةً علىٰ ما فىٰ القرآن الكريم .[1]

وقد تلقىٰ الصحابة الكرام هذا المنهج بالتسليم والقبول ، ولـم يتوسعوا فىٰ الأدلة العقلية ، واقتصر دور العقل عندهم علىٰ تفهـم الـنص والعمـل فىٰ ظلـه ، كما كان لبعض أعلام الصحابة والتابعين دور فىٰ مناقشة المارقين ، فقـد نـاقش سيدنا علىٰ بن أبىٰ طالب الحرورية ، وكشف عن شـبههم فىٰ مسـألة التحكـيم ، كما ناقشهـم سيدنا عبد الله بن عباس ، وناقش سيدنا الحسن بن علىٰ القدريـة ، وكذا ناقشهـم سيدنا عبد الله بن عمـر ، ونـاظر سيدنا أبـو موسـىٰ الأشـعرىٰ مـن قال كيف يقدِّر الله علىٰ شيئـًا ثم يعذبنىٰ عليه ؟ فقال له مجيبـًا : قدَّر حيث علم ، وعذب حيث لـم يظلم ، والنماذج علىٰ ذلك كثيرة .[2]

= يَصِفُونَ ﴾ [سورة االأنبياء آية: ٢٢] ، وكذلك ناقش القرآن الكريم النصارىٰ واليهود فىٰ نسبتهم الابن لله تعالىٰ ، وجعل قولهم مضاهيـًا لقول الذين كفروا ، قال تعالىٰ ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [سورة التوبة آية: ٣٠] ، وعلىٰ نفس المنهج يستطرد القرآن الكريم فىٰ مناقشة كل المخالفين ، ويبطل شبههم بالأدلة الدامغة .

(١) راجع السنة ومكانتها فىٰ التشريع د/ مصطفىٰ السباعىٰ ص ٤١١ ومـا بعـدها ، ط دار الوراق ، المكتب الإسلامىٰ ، بيروت ٢٠٠٠ .

(٢) راجـع : إشـارات المـرام للبياضـىٰ الرومـىٰ الحنفـىٰ ص ٣٣ ، ط الحلبـىٰ ، وتقدمـة الكوثرىٰ لكتاب تبيين كذب المفترىٰ ص ١٨ . ط الأزهرية للتراث .

وقد ظل هذا المنهج الذي يغلب عليه الطابع النصي سائداً إلى أن تغيرت الأحوال السياسية والاجتماعية ، وتبعها تغير فكري ومنهجي ، فلما دخل الناس في دين الله أفواجـًا ، وتعددت اللغات ، وظهرت العجمة على الألسنة ، كثرت الأسئلة من جانب والشبهات من جانب آخر ، ونتج عن ذلك خفة روح التهيب من بحث النص الديني عامة بحثـًا عقليـًا ، فأقدم العلماء على بحث قضايا العقيدة خاصة بالعقل ، وتوسعوا في استعمال الأدلة العقلية واستحداث المناهج القائمة على المقدمات الفلسفية والمنطقية ، وقد تمخض كل هذا عن ظهور الفرق الإسلامية على اختلاف توجهاتها [1] :

ـ فعلى الصعيد السياسي ونتيجة للاختلاف حول الإمامة ظهر الشيعة والخوارج .

ـ وعلى الصعيد الفكري والعقدي نشأت كافة الفرق التي ظهرت على الساحة ، فبسبب الاختلاف في قضايا أفعال العباد نشأت فرق : الجبرية القائلين بأن أفعال العباد كلها بخلق الله تعالى ، وفي مقابلهم كان القدرية القائلين : لا قدر والأمر أنف ، وحول قضية الإيمان وموقع العمل منه ظهر خلاف الخوارج والمرجئة والمعتزلة ، وأيضـًا الاختلاف في قضية الصفات أسفر عن ظهور عدة فرق :

ـ فرق بالغت في المنزع المادي ، فأداهم إلى التشبيه والتجسيم سواء كان هذا صراحة كما هو حال المشبهة والمجسمة والحشوية، أو تأويلاً كما هو حال الكرامية .

---

(1) راجع تاريخ المذاهب الإسلامية للإمام محمد أبو زهرة ص ١٣ ، ١٤ ، ط دار الفكر العربي .

ـ فرق بالغت جداً في المنزع التنزيهي ، فأداهم هذا إلى نفي الصفات بردها إلى نفس الذات كما فعل المعتزلة ، أو بردها إلى سلوب كما هو حال الفلاسفة .

وقد كان لكل هذه الفرق مقالات وآراء ، وكثر بين أتباعها الأخذ والرد ، وكانت للمعتزلة اليد الطولى في التصدي لشبهات كل المنحرفين على اختلاف انتماءاتهم ، ولكن تعدت إليهم من المناظرين أمراض عقلية لا يستهان بها ، هذا بجانب توغلهم وتوسعهم في استعمال المناهج العقلية . (1)

وفي ظل هذا الجو المفعم بالمجادلات والمناظرات وقف أئمة أهل السنة وأنصار الشريعة ـ وعلى رأسهم الأئمة الأربعة وأتباعهم ـ في وجه كل خارج منحرف ، ثم ظهرت طائفتان تحملان لواء السنة ، وتتبنيان الدفاع عن منهج السلف وشرحه بالأدلة العقلية ، وهما الأشاعرة والماتريدية ، وكلتاهما تعود في أصولها إلى إمام جليل :

أ ـ الأشاعرة : وإمامهم أبو الحسن الأشعري ، الذي تعود أصول مقالاته إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي .

ب ـ الماتريدية : وإمامهم أبو منصور الماتريدي الذي تعود أصول مقالاته إلى الإمام أبي حنيفة النعمان ، يقول أبو اليسر البزدوي " ونحن نتبع أبا حنيفة ، فإنه إمامنا وقدوتنا في الأصول والفروع " (2)

وتعد الطائفتان معـًا هما أصحاب المنهج الوسط ، والذين وقفوا في وجه مبالغة المعتزلة ومن سار على نهجهم في الميل إلى المنهج العقلي من جانب ، وتصدوا لإفراط الحشوية ومن تبعهم في المنهج النصي الظاهري من جانب

---

(1) راجع : مقدمة الإمام الكوثري لكتاب التبيين ص ٢١ .

(2) أصول الدين لأبي اليسر البزدوي ص١٦ ت/ هانز بيتر لينس ، ط الأزهرية للتراث .

آخر، يقول الزبيدي : " وليعلم أن كلا من الإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي لم يبدعا رأيًا ولم يشتقا مذهبًا ، وإنما هما مقرران لمذهب السلف مناضلان عما كان عليه أصحاب رسول الله ، فصار المقتدي بهما يسمى أشعريًا وماتريديًا " . (1)

وقد حظيت الأشاعرة وكل أئمتها بدراسات وافية ، وكتب لهم ولمذهبهم الذيوع والانتشار، وأما الماتريدية فلم تنل القدر اللائق بهم كفرقة سنية لها دورها المؤثر في علم أصول الدين تقريراً ودفاعًا ، وفي ظل عدم التركيز على الماتريدية تاريخًا ومنهجًا وأعلامًا يخطر بالبال عدة تساؤلات : **من هم الماتريدية ؟ وما هو منهجهم ؟ ومن هم أعلام مذهبهم ؟ وما هي أهم القضايا العقدية التي ميزت فكرهم العقدي ؟**

ومن خلال هذه الوريقات المتواضعة أحاول جاهداً الجواب على هذه التساؤلات ملتزمًا الإيجاز والموضوعية ، ومستعينًا بالله أولاً وقبل كل شيء ، ثم بما تيسر لي من كتب الماتريدية ، وببعض المراجع الحديثة التي كتبت عن الماتريدية ، وقد رتبت هذا البحث على المقدمة السابقة وثلاثة مباحث وخاتمة كما يلي :

* المبحث الأول : الماتريدية نشأة وتطوراً
* المبحث الثاني : منهج الماتريدية
* المبحث الثالث : القضايا العقدية عند الماتريدية
* الخاتمة وفيها أهم النتائج .

والله ولي التوفيق

(1) إتحاف السادة المتقين للزبيدي ٢/ ٧ ط مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت١٩٩٤ .

المبحث الأول : الماتريدية نشأة وتطوراً

أولاً : البيئة التاريخية لنشأة الماتريدية :

تعود نسبة الماتريدية إلىٰ بلدة (ماتريد) أو (ماتريت) ، وهىٰ من قرىٰ سمرقند ، إحدىٰ مدن دولة أوزبكستان حاليًا ، وقد كانت هذه البلاد جزءاً من الاتحاد السوفيتىٰ فىٰ القرن الماضىٰ ، إلا أن ظهرت كجمهوريات مستقلة باسم (جمهوريات أسيا الوسطىٰ) وتتكون من خمس دول هىٰ : (أوزبكستان ، كازاخستان ، وطاجييكستان ، وقرغيزستان ، وتركمنستان) ، وسمرقند وماجاورها كان يطلق عليها قديمًا اسم بلاد ما وراء النهر، وهو نهر جيحون قديمًا (آمودريًا حاليًا) ، وعرفت بلاد ما وراء النهر فىٰ وقت ما باسم إقليم التركستان ، وكانت تشمل عدة أقاليم منها : بخارىٰ ، وأشروسنة ، والشاش (طشقند) ، وفرغانة ، ونسف ، وخوارزم ، وترمذ ، وغيرها .

وهذه البلاد من أكثر البلاد ثراءاً وعلمًا وقوة ، وقد وصف المقدسىٰ هذا الأقليم قائلاً : " هو أجل الأقاليم ، وأكثرها أجلة وعلماء ، ومعدن الخير ، ومستقر العلم ، وركن الإسلام المحكم ، وحصنه الأعظم ، ملكه أجل الملوك ، وجنده خير الجنود ، قوم أولو بأس شديد ، واسم كبير ، ومال مديد ، وخيل ورَجْل ، وفتح ونصر " [1]

وهذه المنطقة دارت فيها أحداث تاريخية فىٰ القرنين الثالث والرابع

---

(١) أحسن التقاسيم فىٰ معرفة الأقاليم للمقدسىٰ المعروف بالبشارىٰ ص ٢٦٠ ، ط ثالثة ، ١٩٩١ ، نشر مكتبة مدبولىٰ بالقاهرة ، وراجع معجم البلدان لياقوت الحموىٰ ٥/ ٤٥ ، ط دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، وظهر الإسلام لأحمد أمين ٢١٣ ط مؤسسة هنداوىٰ بالقاهرة ٢٠١٣ .

الهجريين كان لها أثرها الواضح على العلم والعلماء ، وفى مستهل تعرفنا على الماتريدية ينبغى أن نمر مروراً سريعًا على البيئة التاريخية والظروف المصاحبة لنشأة الماتريدية ، فنقول :

ـ لقد خضعت بلاد ما وراء النهر لسلطان الدولة السامانية فى القرنين الثالث والرابع الهجريين ، والأسرة السامانية تعود إلى أصول فارسية ، فهم من نسل بهران بن جور الفارسى ، وقد ترك سامان النحلة الزرادشتية ، واعتنق الإسلام فى ولاية عبد الله القسرى ـ والى هشام بن عبد الملك الأموى على خراسان ـ الذى أدنى إليه سامان وقربه ، وقد علا نجم بنى سامان وشاركوا فى حكم بعض البلاد لاسيما فى عصر الخليفة المأمون العباسى ، فقد ولى أحمد بن أسد السامانى على سمرقند ، ونوح بن أسد على فرغانة ، ويحيى بن أسد على الشاش وأشروسنة ، وإلياس بن أسد على هراة . [1]

ومن بين أبناء أحمد بن أسد ظهر إسماعيل ونصر ، فخلف إسماعيل أباه على سلطنة سمرقند ، وولى أخاه نصر على بخارى ، وبعد وفاة نصر آلت السلطنة إلى أخيه إسماعيل عام ٢٧٩ هـ ، وقد ظهرت الدولة السامانية فى عهده دولة قوية مرهوبة الجانب ، فقد استطاع إخضاع إقليم ما وراء النهر لسلطانه ، واتخذ بخارى عاصمة لدولته ؛ ولذلك يعد المؤرخون إسماعيل هو المؤسس الحقيقى للدولة السامانية.[2]

---

(١) راجع تاريخ الإسلام السياسى د/ حسن إبراهيم ٣/ ٨٠ ، ط ١٤دار الجيل ، بيروت ١٩٩٦

(٢) راجع تاريخ الشعوب الإسلامية ، كارل بروكلمان ، ص ٢٦٠ ، ترجمة : منير البعلبكى ، ونبيه أمين فارس ، ط خامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٨ ، وتاريخ بخارى ص

ويذكر ابن الأثير أن آل سامان كانوا من أحسن الدول سيرة وعدلاً ، وكان السلطان إسماعيل حسن السيرة ، عادلاً فى رعيته ، فيروى أنه كان له معلم يؤدب ولده ، فقال المعلم للولد : لا بارك الله فيك ولا فيمن ولدك ، فسمعه إسماعيل ، فدخل على المعلم ، وقال له : أيها المعلم إننا لم نذنب ذنباً لتسبنا ، فهلا عفيتنا من سبابك وخصصت المذنب بسبابك ؟! فارتعد المعلم ، فأمنه إسماعيل ، وأمر له بصلة جزاء إخافته.[1]

ولعدالة إسماعيل وحب الرعية له استطاع أن يضم خراسان إلى ملكه ، وقسمها إلى أربعة أقسام ، وجعل لكل قسم عاصمة ، وهذه العواصم هى (نيسابور ـ مرو ـ هراة ـ بلخ) ، وكذلك كانت ما وراء النهر خمسة مناطق هى (خوارزم ـ الصغد ـ صغانيات ـ فرغانة ـ الشاش) ، ومن بين هذه البلاد تبرز سمرقند وبخارى اللتان كانتا مركز إشعاع حضارى علمى فى هذه البلاد ، وبعد وفاة إسماعيل عام ٢٩٥ هـ مرت الدولة السامانية بفترات ضعف وقوة إلى أن زالت فى نهاية القرن الرابع الهجرى .[2]

وقد تميزت الدولة السامانية بميزات توضع فى ميزان فضلها منها :

١ ـ الولاء لدولة الخلافة العباسية ، فلم تنابذها العداء كما فعلت الدولة الصفارية والدولة الطاهرية وغيرهما ، وبذلك استطاعت أن تكتسب نفوذاً إلى

=

٩٨ ، تأليف : أرمنيوس فامبرى ، ترجمة : أحمد محمود الساداتى ، ط مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة

(١) راجع : الكامل فى التاريخ لابن الأثير ٦/ ٤٣٦ ، ط دار الكتب العلمية ، ط أولى ١٩٨٧ .

(٢) راجع الكامل فى التاريخ ٨/ ٥ ، وتاريخ الإسلام السياسى ٣/ ٨٧ ، وتاريخ بخارى ص ١١١

جانب نفوذها . [1]

٢ـ التمسك بالمذهب السنىٰ ، والذىٰ عبر عنه خير تعبير فىٰ هذه البلاد المذهب الحنفىٰ فىٰ الفروع الفقهية ، والمذهب الماتريدىٰ فىٰ أصول الدين الاعتقادية.

٣ـ الاستقرار السياسىٰ وعدالة ملوكهم مما أدىٰ إلىٰ عموم الرخاء فىٰ عهدهم ، وانعكس هذا علىٰ الرعية حتىٰ قيل فىٰ وصف أهل هذه البلاد : إنهم من أشد الناس تمسكـًا بالحق ، وهم من أعلم الناس بالخير والشر ، وشهد بهذه الحقيقة كل من زار بلادهم . [2]

٤ـ الاهتمام بالعلم وتقدير العلماء، وكان هذا هو الشريعة المتبعة لدىٰ ملوك آل سامان ، وبلغ من إجلالهم للعلماء أنهم منعوا أهل العلم من تقبيل الأرض بين أيدىٰ السلاطين ، بل كان السلاطين يخضعون للعلماء ، كما كانت لسلاطين بنىٰ سامان اليد الطولىٰ فىٰ جمع الكتب وتصنيف المكتبات. [3]

وبعد هذه التقدمة التاريخية الموجزة جداً لبيئة الماتريدية التاريخية نقترب أكثر ـ فيما يلىٰ ـ من طائفة الماتريدية لنتعرف عليها وعلىٰ من تنسب إليه ، وعلىٰ أهم أعلامها .

---

(١) راجع : تاريخ الدولة العباسية د/ محمد سهيل طقوش ص ١٩٢ ، ط سابعة ، دار النفائس ، بيروت ٢٠٠٩.

(٢) راجع أحسن التقاسيم ٢٦٠

(٣) راجع تقدمة د/ مجدىٰ باسلوم لكتاب تأويلات أهل السنة لأبىٰ منصور ص ٤٢ ، ط أولىٰ ، بيروت ٢٠٠٥ ، و الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية د/ عبد الفتاح احمد فؤاد ص ٢٢٦ ط / دار الدعوة بالإسكندرية ، والماتريدية دراسة وتقويمـًا د/ أحمد الحربىٰ ص ٨٨ ، ط ١ ، ط الرياض.

ثانياً : التعريف بالماتريدى والماتريدية :

تنسب الماتريدية إلىٰ الإمام أبىٰ منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدىٰ الملقب بإمام الهدىٰ(١)، الذىٰ عاش حياته كاملة فىٰ ظل الدولة السامانية ، ينعم بما نعمت به هذه الدولة من رخاء اقتصادىٰ واستقرار سياسىٰ وتقدم علمىٰ ، ولد أبو منصور ببلدة ماتريد ، وهىٰ من قرىٰ سمرقند ، وهذه المناطق لقربها من بلاد فارس انتشرت فيها الثقافات الفارسية القديمة بما فيها من نزوع إلىٰ المذهب الثنوىٰ ، وإثبات الاثنيين الأزليين ، وفىٰ مواجهته هب العلماء للتصدىٰ لهذا التيار الشركىٰ ، وبجانب هذه المواجهات العقدية ازدحمت هذه البلاد بالمجادلات فىٰ الفقه وأصوله ، فقد كانت تجرىٰ المناظرات الفقهية بين الحنفية والشافعية ، وكانت المآتم تحيا بالمناظرات. (٢)

= **مولده** : فىٰ هذه البيئة ولد الإمام أبو منصور الماتريدىٰ ، وأما عن تاريخ مولده فلم يعرف تحديداً ، وكلها اجتهادات ، وتواريخ تقريبية لا تحديدية ، ومن هذه الاجتهادات :

ـ أن مولده فىٰ منتصف القرن الثالث الهجرىٰ من غير تحديد لعام بعينه ؛

---

(١) ترجم للماتريدىٰ أكثر من كتب فىٰ طبقات الحنفية ، ولكنها كلها تراجم موجزة لا تعطينا صورة واضحة عن نشأة الرجل وحياته ، وممن ترجم له : عبد القادر بن محمد القرشىٰ المتوفىٰ سنة ٧٧٥ هـ فىٰ كتابه الجواهر المضية ٣/ ٣٦٠ ، ط ثانية ، ١٩٩٣ دار هجر ، الرياض ، وزين الدين بن قطلوبغا المتوفىٰ ٨٧٩ هـ فىٰ كتابه تاج التراجم ص ٢٤٩ ، ط أولىٰ دار القلم ، بيروت ، ١٩٩٢ ، وأبو الحسنات اللكنوىٰ فىٰ كتابه الفوائد البهية ص ١٩٥ ، ط دار الكتاب الإسلامىٰ ، القاهرة ، بدون ، وترجم له الزبيدىٰ فىٰ إتحاف السادة المتقين ٢/ ٥ ، والكفوىٰ فىٰ كتائب أعلام الأخيار لوحة ١٨٠ ، مخطوط بدار الكتب.

(٢) راجع : تاريخ المذاهب الإسلامية ١٦٤ ، ط دار الفكر العربىٰ .

لأنـه تتلمـذ فى الكـلام والفقـه للإمـام نصـير بـن يحيـى البلخـى المتـوفى سـنة ٢٦٨هـ. [١]

ـ ويـرجح بعـض البـاحثين أنـه ولـد قريبـًا مـن سـنة ٢٣٨ هـ ؛ لأن شـيخه محمـد بـن مقاتـل الـرازى تـوفى سنة ٢٤٨ هـ [٢] ، فيلـزم أن يكـون الماتريـدى مولوداً قبله بعشر سنوات على الأقل ، وهـو السـن الـذى تسـمح لـه بالتلمـذة ، وهـذا الـرأى مـردود ؛ لأن محمـد بـن مقاتـل لـم يثبـت يقينـًا كونـه شـيخًا للماتريدى. [٣]

ـ ويرى آخرون أنه ولد قريبًا من سنة ٢٥٨ هـ ، استناداً إلى أن وفاة أستاذه البلخى كانت سنة ٢٦٨ هـ ، وبما أنه تتلمذ عليه ، فلابد أن يكـون قـد أخـذ عنـه فى عمر يسمح له بالتلقى كعشر سنوات أو أقل أو أكثر قليلاً ، فيكـون تـاريخ مولده حول عام ٢٥٨ هـ .

وكل ما ذكر مجرد احتمالات لا تستند إلى دليل يقينى ، فالأولى الإمساك عن تعين العـام تحديـداً ، ولنقـل إنـه ولـد فى النصـف الثـانى مـن القـرن الثالـث الهجرى من غير تحديد. [٤]

= **أما عـن أسـرته ونشـأته** : فكمـا أحـاط الغمـوض بتـاريخ مولـده كـذلك أحاط ببيان نسبته وأسرته ، فالمراجع لا تمـدنا بمـا يشـفى الغليـل عـن نشـأته ، والمعلومات المتوفرة عن أسرة الماتريدى شحيحة جداً ، وما فى المراجع التى

(١) راجع الجواهر المضية ٣/ ٥٤٦ ، وكتائب أعلام الأخيار لوحة ١٦٤ .

(٢) راجع : الجواهر المضية ٣/ ٣٧٢ ، وكتائب أعلام الأخيار لوحة ١٥٨ .

(٣) راجع : عداء الماتريدية للعقيدة السلفية للشمس السلفى الأفغانى ١/ ٢٣٧ ، ط ثانية ، مكتبة الصديق ، الطائف ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٨.

(٤) راجع : تاريخ المذاهب الإسلامية ١٦٤ .

ترجمت له مجرد إشارات موجزة لا تكاد تبين عن شئ مميز فى حياة الرجل ، وأهم ما فى نسبته ما ذكره البياضى الحنفى فى إشارات المرام من أنه يرجع فى نسبه إلى الأنصار ، فذكر أن اسمه : أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى الأنصارى ، وأصل هذه النسبة ما ذكره المؤرخون من أنه يرجع فى نسبه إلى الصحابى أبى أيوب الأنصارى الذى نزل الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ عنده لما قدم المدينة مهاجراً من مكة.[1]

= **أما عن ثقافته وشيوخه** : فأبو منصور حنفى المذهب فى الفروع ، وهو الذى نشر علم العقيدة فى الفقه الحنفى ، فقد روى كتب أبى حنيفة العقدية ، وقد أثبت البياضى الحنفى سند روايته لهذه الكتب ، فذكر أنه رواها عن الإمام أبى بكر أحمد بن إسحاق الجوزجانى ، وأبى نصر أحمد بن العياضى عن أبى سليمان موسى الجوزجانى عن الإمامين أبى يوسف ومحمد بن الحسين الشيبانى عن أبى حنيفة .[2]

ومن خلال هذا السند يمكننا أن نعرف شيخين من شيوخ الماتريدى المباشرين وهما :

١ـ أحمد بن العباس بن الحسين أبو نصر العياضى السمرقندى ، كان من أهل العلم والجهاد ، وولداه أبو محمد وأبو أحمد من أئمة الفقه الحنفى ، أسره الكفار ، وقتل صبراً أيام أحمد بن نصر السامانى ، ويروى أنه لما توفى

---

(١) راجع إشارات المرام ص ٢٣ ، ومقدمة الدكتور فتح الله خليف لكتاب التوحيد ص ٢ ، ط دار الجامعات المصرية .

(٢) راجع : إشارات المرام .٢٣.

شهيداً خلف أربعين من تلامذته كلهم أقران الماتريدى .[1]

٢ـ أبو بكر أحمد بن إسحاق الجوزجانى ، ولم يرد عنه فى طبقات الحنفية غير اسمه ، وأنه تلميذ أبى سليمان موسى الجوزجانى ، وشيخ أبى نصر العياضى .[2]

٣ـ ومن شيوخه كذلك : نصير بن يحيى البلخى المتوفى سنة ٢٦٨ هـ ، ولم يرد عنه فى طبقات الحنفية أكثر من اسمه تاريخ وفاته ، وأنه اجتمع مع الإمام أحمد بن حنبل ، وبحث معه فى مسألة الرأى فى مذهب أبى حنيفة .[3]

وبرواية أبى منصور لكتب أبى حنيفة العقدية بسنده المتصل عنه أخذت هذه الكتب شكلاً آخر على يديه ، فحرر مسائلها ، وتوسع فى ذكر الأدلة ، وتحولت هذه الكتب من مجرد تعليقات موجزة يتناقلها الحنفية إلى علم كلام حنفى له طابعه الخاص، يوافق فى أصوله علم الكلام الشافعى الذى حققه أصوله الإمام أبو الحسن الأشعرى .[4]

فقد حقق الماتريدى تلك الأصول المروية عن أبى حنيفة فى كتبه بقواطع الأدلة ، وأتقن التفاريع بلوامع البراهين اليقينية ، فكان هو متكلم مدرسة أبى حنيفة ، ورئيس أهل السنة والجماعة فى بلاد ما وراء النهر بلا منازع ، وأصبح المذهب الكلامى الحنفى ينسب إليه ، واقتصر إطلاق اسم الحنفية على

---

(١) راجع : الجواهر المضية ١/ ١٧٧، والطبقات السنية لعبد القادر التميمى الدارى ١/ ٤١٨ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٧٠، والفوائد البهية ٢٣

(٢) راجع الجواهر المضية ١/ ١٤٥ ، والطبقات السنية ١/ ٣١٩

(٣) راجع الجواهر المضية ٣/ ٥٤٦ ، وكتائب أعلام الأخيار لوحة ١٦٤ .
وانظر بحثه مع الإمام أحمد من الجواهر المضية ٣/ ٣٢٦

(٤) راجع : مقدمة كتاب التوحيد ص ٥

متبعي أبي حنيفة في الفروع . [1]

وتدور مسائل الكلام عنده حول ما كان يدور في الساحة الكلامية من مسائل الصفات الإلهية وعلاقتها بالذات ، والمعرفة والنظر ، والأسماء والأحكام ، والتحسين والتقبيح وهل هما عقليان أم شرعيان وغيرها. [2]

= **تلامذته** : للماتريدي عدة تلاميذ أخذوا عنه الفقه والكلام ، أشهرهم :

١ـ أبو أحمد العياض ، وهو ابن أبي نصر العياض شيخ الماتريدي ، فقد كان زميلاً للماتريدي في حلقة والده ، وقد تخرج على يد الماتريدي بعد وفاة والده ، ويذكر مؤرخو الحنفية أن أحمد العياض بلغ شأنًا عظيمًا في العلم والعمل ، حتى ادعى أبو حفص البخاري أن الدليل على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العياض يعتقد مذهبه ، وهو ما كان يعتقد باطلاً ، وروى عن الشيخ أبي القاسم الحكيم السمرقندي أنه قال : ما خرج من خراسان ولا من ما وراء النهر منذ مائة سنة مثله علمًا وفقهًا ولسانًا وبيانًا ونزاهة وعفة وتقى ، قيل له : يرحمك الله ، ومن كان يضاهيه قبل هذه المائة ، فجعل يذكر طبقات العلماء والفقهاء والبلغاء والفصحاء بها إلى يومه ، فلم يجد في كافتهم ممن يقرن به فيماثله أو يقاس به فيعادله . [3]

٢ ـ القاضي أبو القاسم الحكيم السمرقندي ، أخذ الفقه والكلام عن

---

(١) السابق ص ٥ ، وإشارات المرام ص ٢٣

(٢) راجع : العقيدة الإسلامية ـ أصولها ، تأويلاتها د/ محمد عبد الستار نصار ص ٣٢٠ ، ط ثانية ، ١٩٨٩ ، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .

(٣) راجع : تبصرة الادلة ١/ ٥٥٤ ، طبعة أولى ، ٢٠١١ ، ط الأزهرية للتراث ، والجواهر المضية ٤/ ١٠ راجع : الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١/ ٣٧١ ، والطبقات السنية ٢/ ١٥٨

الماتريدي مباشرة ، وولىٰ القضاء بسمرقند ، وحمدت سيرته ، ولقب بالحكيم لدقة كلماته ومواعظه ، انتشر ذكره بين الماتريدية ، وتوفىٰ سنة ٣٤٢هـ ، من كتبه : السواد الأعظم علىٰ مذهب أبىٰ حنيفة ، ورسالة فىٰ بيان أن الإيمان جزء من العمل .[١]

٣ـ عبد الكريم بن موسىٰ البزدوىٰ : وهو جد فخر الإسلام البزدوىٰ صاحب كتاب كنز الوصول إلىٰ علم الأصول (فىٰ أصول الفقه) ، وهو المعروف بأصول البزدوىٰ ، وهو جد صدر الإسلام أبىٰ اليسر البزدوىٰ ، وهو من رجال الماتريدية المعدودين ، وله كتاب أصول الدين.[٢]

ويلاحظ أن معظم أتباع الماتريدىٰ تعمقوا أكثر فىٰ الجانب الفقهىٰ ، بينما لم ينل الجانب الكلامىٰ نفس القدر من الاهتمام ، فلم يعمقوا آراء أستاذهم ، واكتفوا بما سطره ، وكان جهدهم فىٰ العقائد مجرد تعليقات مقتضبة أو قضايا مفردة ، ويعود ذلك إلىٰ سببين :ـ

١ـ أنهم رأوا فىٰ جهود وكتب الماتريدي العقدية الكفاية

٢ ـ قلة المناظرات العقدية بينهم وبين مخالفيهم .[٣]

ويمكن أن يضاف سبب آخر وهو : دخول كثير من أهل الديانات الأخرىٰ فىٰ الإسلام ، فكان جهد هؤلاء الأئمة متجهـًا لتعليم الناس أصول

---

(١) راجع : الجواهر المضية فىٰ طبقات الحنفية ١/ ٣٧١ ، والطبقات السنية ٢/ ١٥٨

(٢) راجع : الجواهر المضية ٢/ ٤٥٨ ، والطبقات السنية ٤/ ٣٧٨ والفوائد البهية ص ١٠١ ، وقد نشر كتابه فىٰ أصول الدين بتحقيق : هانز بيتر لينس ، وطبع مؤخراً بالمكتبة الأزهرية للتراث .

(٣) راجع : الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة د / علىٰ عبد الفتاح المغربىٰ ص٣٣٠ مكتبة وهبة ط ثانية ١٩٩٥ .

العبـادات وكيفياتهـا ، فانصـرفوا عـن التوسـع فى الكـلام ، وكرسـوا جهـدهم لدراسة وتصنيف فروع الفقه الحنفى .

= **مؤلفاته** : بجانب تلاميذ الماتريدى خلف ثروة ذاخرة من الكتب النافعة معظمها مفقود ، وما بقى منها يدل على مكانته العلمية العالية ، ومن أهـم كتبه الباقية :

١ـ كتاب التوحيد الذى حققه الدكتور / فتح الله خليف ، والكتاب مطبوع ، وهـو أهـم كتـب الماتريـدى علـى الاطـلاق ، ومـن أهـم مصـادر علـم الكـلام الماتريـدى ، ويتسـم الكتـاب فى بعـض مواضعـه بالصـعوبة والتعقيـد ، حتـى إن أئمة الماتريدية أنفسهم يعترفون بذلك ويشـهدون أن فى كتـاب التوحيـد بعـض انغلاق وتطويل ، وفى ترتيبه نوع تعسير. [1]

٢ـ كتاب (تأويلات أهل السنة) ، وقد طبع هـذا الكتـاب مـراراً ، وطبعتـه الأولـى هـى طبعـة المجلـس الأعلـى للشـئون الإسـلامية بتحقيـق : إبـراهيم عوضين ، وقد طبع طبعة أخرى بدمشق ، كمـا طبـع ببيـروت ، وهـذا الكتـاب أسهل وأيسر كثيراً من كتاب التوحيد .

ومن كتبه المفقودة التى لا تعدو كونها عناوين فى كتب التراجم : كتاب رد أوائـل الأدلـة للكعبـى ـ رد الأصـول الخمسـة ـ رد وعيـد الفسـاق للكعبـى ـ رد تهـذيب الجـدل للكعبـى ـ بيـان وهـم المعتزلـة ـ رد كتـاب الإمامـة ـ الـرد علـى القرامطة . [2]

وبالرغم من أن هذه الكتب مفقودة إلا أنها تدل على أن الماتريـدى كـرس

---

(١) راجع أصول الدين لأبى اليسر البزدوى ص ١٤ .

(٢) راجع : الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ٢٢٧

حياته للدفاع عن العقيدة والرد علىٰ المنحرفين عن السنة ، كما تدل علىٰ سعة معارفه وتنوع ثقافته ، وكذلك تدل علىٰ معايشة الماتريدىٰ لظروف عصره ، فلو تأملنا فىٰ هذه العناوين لوجدنا أن معظمها فىٰ الرد علىٰ المعتزلة ، وبخاصة الكعبىٰ الذىٰ وصفه أصحابه بأنه أعلم أهل الأرض ، وهو معاصر للماتريدىٰ ، وبجانب ما جرىٰ بين الماتريدىٰ والمعتزلة من مناظرات وقفت كتب الماتريدىٰ لتتناول مقالاتهم بالنقد ، وكذلك نلاحظ من خلال عناوين مصنفاته أنه كان من المساهمين فىٰ مقاومة المد الشيعىٰ فىٰ عصره من خلال ما صنفه فىٰ الرد علىٰ القرامطة والروافض . (١)

= **وفاته** : وقع فىٰ وفاته خلاف هين ، والأرجح أن الماتريدىٰ توفىٰ سنة ٣٣٣هـ علىٰ ما ذكره معظم من ترجم له ، وقيل : توفىٰ سنة ٣٣٢هـ ، وقيل أيضـًا : توفىٰ سنة ٣٣٦هـ ، والأمر فىٰ ذلك قريب . (٢)

وبعد : فمن خلال الشذرات السابقة التىٰ جادت بها كتب التراجم عن سيرة الماتريدىٰ وبخاصة طبقات الحنفية تستوقفنا ملاحظة واضحة سجلها كل من كتب عن الماتريدية وهىٰ : ندرة المعلومات التاريخية عن الماتريدية و أعلامها ، بل إن مؤسس الماتريدية نفسه وشيخهم المقدم لم يحظ بالاهتمام اللائق به وبطائفته إذا ماقورن بالأشعرىٰ وأصحابه ، ويعبر هذا المنهج عن اتجاه عام لدىٰ الحنفية ، فلم يهتموا كثيراً بالتوسع فىٰ الترجمة لشيوخهم ، فمن يقارن بين طبقات الشافعية وطبقات الحنفية يجد الفرق بينهما كبيراً ، فبينما نرىٰ فىٰ كتب الأحناف الاختصار البالغ فىٰ ترجمة الشيوخ ، حتىٰ إنهم

---

(١) راجع : مقدمة كتاب التوحيد ص ٧

(٢) راجع أبو منصور الماتريدىٰ وآراؤه العقدية د/ بلقاسم الغالىٰ ص ٥٠ ، ط ثالثة ، ١٩٨٩ ، دار التركىٰ للنشر ، تونس .

يقتصرون أحيانـًا علىٰ ذكر الاسم ، نجد فىٰ طبقات الشافعية عكس ذلك تمامـًا ، فالتاج السبكىٰ ـ مثلاً ـ فىٰ ترجمته لشيوخ الشافعية يتوسع ولا يقتصر علىٰ مجرد الترجمة التاريخية ، بل ينقل كثيراً من الفوائد والنكت العلمية عن من يترجم له ، بل ربما ذكر بعض كتبه الموجزة ورسائله المهمة فىٰ الترجمة ، كما فعل فىٰ ترجمة ابن جهبل الكلابىٰ ، فقد ذكر فىٰ ضمن ترجمته رسالته فىٰ نفىٰ الجهة والرد علىٰ ابن تيمية .[1].

أقول : هذا الاختصار فىٰ ترجمة الماتريدىٰ عند أصحاب مذهبه لم يكن بقصد منهم ، وإنما يعبر عن اتجاه عام لدىٰ مصنفىٰ طبقات الأحناف ، ومن ناحية أخرىٰ أهمل علماء الفرق والمقالات ذكر الماتريدىٰ وأصحابه ، والمطالع لكتب الملل والنحل لا يجد ذكراً للماتريدىٰ أو فرقته ، فقد أهمل ذكره معاصره أبو الحسن الأشعرىٰ فىٰ مقالات الإسلاميين ، وكذا البغدادىٰ فىٰ كتابه الفرق بين الفرق ، والشهرستانىٰ فىٰ الملل والنحل ، والإسفراييني فىٰ التبصير فىٰ الدين ، وفخر الدين الرازىٰ فىٰ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، وأهمله كذلك ابن حزم فىٰ كتابه الفصل ، وإذا انتقلنا إلىٰ كتب تراجم الرجال وجدنا أن الحال لم يختلف كثيراً ، فإهمال الذكر الذىٰ لاحظناه فىٰ كتب الفرق والمقالات نلاحظه فىٰ كتب التراجم والأعلام ، فلم يذكر الماتريدىٰ أو أصحابه فىٰ كتبهم إلا نادراً ، وكلها شذرات لا تسمن ولا تغنىٰ من جوع .

وبذلك أصبح المصدر الوحيد للعلم بترجمة شيوخ الماتريدية هو كتب طبقات الحنفية ، وهذه الكتب غلب عليها طابع الاختصار ، فقد جاءت

---

(1) راجع : الطبقات الكبرىٰ لابن السبكىٰ ٩/ ٣٥ ، ط عيسىٰ الحلبىٰ .

ترجمة شيخ مذهبهم في العقيدة في سطور موجزة جداً كما في كتاب الجواهر المضيئة للقرشي ، والفوائد البهية للكنوي ، والطبقات السنية للداري ، وتاج التراجم لا بن قطلوبغا الحنفي . [1]

يقول الدكتور فتح الله خليف : " ومن الغريب أن يشارك أصحابه أنفسهم ـ بدون قصد منهم ـ في إزكاء هذا الميل ، فالأحناف مروا سريعاً على صاحبهم حتى لا يكاد يظفر الباحث في هذه المصادر إلا بشذرات قصيرة عن حياة الماتريدي ، ولو قارنا ما كتبه الشافعية في طبقاتهم عن الأشعري بهذه الشذرات القصيرة لأدركنا على الفور مدى عناية الشافعية بإمامهم ومقدار تقصير الأحناف في حق شيخهم " [2]

وقد انعكس هذا الإهمال على المذهب بأكمله ، فقد عاني من عدم اهتمام مؤرخي الفرق والمقالات بالترجمة للماتريدية كما أوضحنا ، وترجع أسباب هذا الإهمال إلى ما يلي :

أ ـ بُعد الماتريدية عن بغداد عاصمة دولة الخلافة في وقتهم ، وعدم انتقال علمائهم إلى خارج إقليم ما وراء النهر.

ب ـ عدم مساندة القوى السياسية لهم بعكس الفرق الأخرى ، فالمعتزلة دعمهم خلفاء بني العباس ، والأشاعرة دعمتهم كثيرمن القوى السياسية ، فقد دعمهم الأيوبيون والسلاجقة والدولة الغزنوية ودولة المماليك .

ـ أما الماتريدية فلم يحظوا في عصورهم الأولى بدعم القوى السياسية ، لكن مؤخراً دعمتهم الدولة العثمانية الحنفية دعماً قوياً .

---

(١) راجع : الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٢٢٣

(٢) مقدمة كتاب التوحيد د/ فتح الله خليف ص ٩

ج ـ تأخر عهد التأليف فى طبقات الحنفية ؛ إذ إن أول كتاب عن طبقات الحنفية هو كتاب (الجواهر المضية) لعبد القادر القرشى المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.

د ـ وهناك سبب آخر يذكره الدكتورعبد الفتاح فؤاد ، وهو أن الماتريدية من أصحاب المذاهب التلفيقية التى ليس لها من القضايا ما يميزها ، بل هى عبارة عن خليط من مبادئ أشعرية واعتزالية ، والتاريخ لايفسح مجالاً لأصحاب المذاهب التلفيقية ، فلو التزم الماتريدى مذهبـًا معينـًا لذكره من التزم مذهبهم فى طبقات علمائهم . [1]

وهذا السبب فى نظرى ليس وجيهـًا ، فالماتريدية لم يكن مذهبهم تلفيقيـًا ، وإنما كان مذهبـًا وسطـًا بين الأشاعرة والمعتزلة ، وله منهج يميزه ، وعندهم من القضايا العقدية ما يعرفون به كقضية التكوين وامتناع الاستثناء فى الإيمان وغيرها مما سيأتى ذكره .

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق من أسباب ما يلى :

١ ـ لما كان الأشاعرة والماتريدية شبه متفقان تمامـًا استغنى بذكر إحداهما عن الأخرى ، وكثيراً ما يذكر الأشاعرة ويدخل الماتريدية فى عدادهم .

٢ ـ قلة الجدل والاختلاف بين أئمة الماتريدية إذا ما قورن بالأشعرية ، فقد كثر بينهم الجدل ؛ لأن الأشعرى لم تخل آراؤه من مآخذ تعود إلى ابتعاده عن النقل مرة وعن العقل مرة أخرى ، وليس أدل على ذلك من قضية الكسب الأشعرى التى تعد أصعب ما عند الأشاعرة ، ولم يقع مثل ذلك فى كلام أبى

---

(١) راجع : الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية د/ عبد الفتاح فؤاد ص ٢٢٤

منصور الماتريدى ـ إلا قليلاً ـ لتغلب مذهب أهل السنة على أصناف المبتدعة تماماً فى بيئته التى نشأ فيها، فلم تظهر مشاغباتهم معه، وتمكن من الجرى على الاعتدال التام والتوازن بين العقل والنقل، ومع قلة الاختلاف يقل الحظ من الشهرة والانتشار. [1]

بين الأشعرية والماتريدية:

الأشاعرة والماتريدية يشكلان معاً مذهب أهل السنة والجماعة، ورئيسا الطائفتين يتشابهان فى المنهج وفى جملة المذهب إلا فى فروع جزئية، يقول طاش كبرى زادة " ثم اعلم أن رئيس أهل السنة والجماعة فى علم الكلام رجلان: أحدهما: حنفى والآخر شافعى، أما الحنفى فهو أبو منصور محمد بن محمود الماتريدى إمام الهدى ... ...، وأما الآخر الشافعى فهو شيخ السنة، وإمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين، والساعى فى حفظ عقائد المسلمين أبو الحسن الأشعرى البصرى " [2]

ويقول أبو اليسر البزدوى الماتريدى بعد بيان وجوه وسطية الماتريدية " إن مذهبنا هو المذهب الوسط ليس بيننا وبين الأشعرى وأصحابه خلاف إلا فى مسائل معدودة" [3]

ومع هذا نلاحظ فى كافة المراجع ميلاً إلى تقديم الأشعرى على الماتريدى، والاهتمام به فى كتب التراجم وإهمال واضح للماتريدى بالرغم

---

(١) راجع: تقدمة الكوثرى لكتاب تبيين كذب المفترى ص ٢٧

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢/ ١٣٢ط دار الكتب العلمية، بيروت، وراجع إتحاف السادة المتقين ٢/ ٦ ط مؤسسة التاريخ العربى، بيروت.

(٣) أصول الدين لأبى اليسر البزدوى ٢٥٠.

من أن الماتريدى كان أسبق فى نصر مذهب أهل السنة من الأشعرى ، كما أنه نشأ على السنة ومات عليها بخلاف الأشعرى الذى أمضى من عمره أربعين عامًا على الاعتزال . [1]

ومن جانب آخر : هناك مسائل اختلف فيها بين المدرستين ، وقد اهتم العلماء بالتصنيف فى هذه المسائل تصانيف مستقلة : كالإمام السبكى الذى صنف القصيدة النونية ، وقد شرحها تلميذه أبو الطيب الشيرازى ، وقد عد السبكى هذه المسائل ثلاث عشرة مسألة منها ست الخلاف فيها معنوى ، والباقى الخلاف فيها لفظى . [2]

وأيضـًا صنف شيخ زادة كتابه نظم الفرائد وجمع الفوائد ، وحصر المسائل بينهما فى أربعين مسألة ، وصنف أبو عذبة كتابه الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ، وحصر فيه المسائل فى ثلاث عشرة مسألة ، كذلك صنف العلامة شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا كتابه مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية ، وحصر ها فى إحدى عشرة مسألة . [3]

ومن المصنفين من كتب فى مسألة بعينها كالشيخ خالد بن أحمد النقشبندى المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ الذى صنف رسالة (العقد الجوهرى فى الفرق بين الماتريدى والأشعرى) ، وخص فى هذه الرسالة قضية الكسب بين

---

(١) راجع : مقدمة كتاب التوحيد ص ٨

(٢) راجع : الطبقات ٣/ ٣٧٨ ، وقد ذكر السبكى قصيدته النونية فى طبقاته ، وشرح الشيرازى لنونية السبكى مخطوط بدار الكتب برقم ١٩١٦ علم كلام .

(٣) راجع : حقيقة الخلاف بين المتكلمين د / على عبد الفتاح المغربى ص ٨٥ ، مكتبة وهبة.

الإماميين . [1]

ـ المراحل والأدوار التى مرت بها الماتريدية :

مرت العقيدة الماتريدية بمراحل وأدوار ، وكان لكل مرحلة رجالها وأعلامها :

١ـ مرحلة التأسيس : وهىٰ التىٰ كان رأسها مؤسس المذهب أبو منصور الماتريدىٰ ، وقد اتسمت هذه المرحلة بكثرة المناظرات مع المخالفين ، وتشغل هذه المرحلة مدة حياة الماتريدىٰ من منتصف القرن الثالث الهجرىٰ وحتىٰ وفاته عام ٣٣٣ هـ .

٢ـ مرحلة التكوين : وتشغل هذه المرحلة ما بين عام ٣٣٣هـ إلىٰ عام ٥٠٠ هـ ، وهىٰ مرحلة تلامذة الماتريدىٰ المباشرين، ومن أشهر رجال هذه المرحلة :

أبو أحمد العياضىٰ ـ الحكيم السمرقندىٰ ـ عبد الكريم البزدوىٰ ، وقد تقدم ترجمة هؤلاء الأعلام فىٰ الكلام عن تلاميذ أبىٰ منصور الماتريدىٰ ، ومن أعلام هذه المرحلة كذلك :

أ ـ أبو اليسر البزدوىٰ (٤٢١ـ ٤٩٣هـ) : هو محمد بن محمد بن عبد الكريم البزدوىٰ النسفىٰ نسبة إلىٰ بزدوة [2] ، وهو حفيد عبد الكريم البزدوىٰ تلميذ أبىٰ منصور الماتريدىٰ ، ولقد تتلمذ الرجل علىٰ مشايخ عصره ، وعلىٰ

---

(١) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٥(علم كلام / طلعت)

(٢) بزدوة (بالفتح ثم السكون وفتح الدال المهملة) ، وهىٰ قلعة حصينة قريبة من نسف . راجع : معجم البلدان لياقوت الحموىٰ ١/ ٤٠٩ ، وراجع فىٰ ترجمة أبىٰ اليسر : الفوائد البهية ١٨٨ .

مؤلفات أبي منصور شيخ المذهب ، وللبزدوي كتاب مطبوع ، وهو أصول الدين لأبي اليسر البزدوي . (١)

وقد غلب على مرحلة التكوين الطابع الفقهي ، فقد اهتم علماء هذه المرحلة بتراث الماتريدي الفقهي باعتباره من نقلة فقه أبي حنيفة ، وكان حديثهم عن قضايا الكلام بإيجاز ، ولذا كانت مؤلفاتهم الكلامية قليلة جداً إذا ما قورنت بإنتاجهم الفقهي .

٣ـ مرحلة النضج : وتتميز هذه المرحلة بكثرة التآليف والتصنيف في باب العقائد ، وكانت هذه المرحلة هي مرحلة التأصيل للعقيدة الماتريدية ، والتوسع في دراسة قضاياها ، والكتابة فيها بشكل تخصصي دقيق ، فظهرت المصنفات الكبيرة التي تعد موسوعات كلامية ماتريدية من أمثال كتاب تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي .

ـ ومن أهم رجال هذه المرحلة :

أـ ميمون بن محمد بن مكحول أبو المعين النسفي المولود سنة ٤١٨ هـ أو ٤٣٨ هـ ، وكلها ـ كالعادة عند التعرض لمشايخ الماتريدية ـ تواريخ تقريبية ، وينسب النسفي إلى مدينة نسف ـ بفتح النون والسين ثم فاء ـ وهي واقعة بين نهر جيحون وسمرقند ، وهي على مدرج بخاري وبلخ وبينها وبين نهر جيحون مفازة لاجبل فيها ، ولها نهر واحد يجري في وسط المدينة . (٢)

---

(١) وهذا الكتاب طبع بتحقيق المستشرق (هانز بيتر لينس) ، وطبعته المكتبة الأزهرية للتراث مؤخراً بنفس التحقيق وبتعليق أحمد حجازي السقا ، وهذا الكتاب تلخيص لعقيدة الماتريدية .

(٢) راجع : معجم البلدان لياقوت الحموي ٥/ ٢٨٥ ، ونسف الآن تسمى (قرش) ، وهي تابعة لبخاري إحدى مدن جمهورية أوزبكستان .

ينسب النسفيٰ إلىٰ أسرة كلها من العلماء ، فقد تلقىٰ العلم عن آبائه وأجداده ، والذين يتصلون فىٰ سندهم بشيخ المذهب فىٰ الأصول أبىٰ منصور الماتريدىٰ ، وبشيخه فىٰ الفروع أبىٰ حنيفة ، ويُعد أبو المعين الرجل الثانىٰ فىٰ الماتريدية بعد شيخ المذهب أبىٰ منصور، ومكانة الرجل بين الماتريدية توازىٰ مكانة الباقلانىٰ والغزالىٰ والجوينىٰ بين الأشاعرة ، وإليه يرجع الفضل فىٰ شرح العقيدة الماتريدية والكتابة فيها بتوسع وعمق ، ومؤلفاته تعد المرجع الأول للفكر الماتريدىٰ . [1]

وقد شاء الله أن تبقىٰ معظم مؤلفاته العقدية ، ومعظمها مطبوع ، ومنها :

١ ـ تبصرة الأدلة : وقد طبع الكتاب فىٰ جزئين بالقاهرة بتحقيق أستاذنا الدكتور / السيد محمد الأنور حامد عيسىٰ ، ط المكتبة الأزهرية للتراث .

٢ ـ التمهيد لقواعد التوحيد : وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ الدكتور / حبيب الله حسن أحمد ، ط الأنوار المحمدية .

٣ ـ بحر الكلام وهو كتاب موجز ، وقد طبع الكتاب طبعات عديدة ، وهذا الكتاب عبارة عن تلخيص وعناوين للقضايا الكلامية ، وقد شرح هذا الكتاب (بدر الدين ابن بقيرة) فىٰ كتابه (غاية المرام فىٰ شرح بحر الكلام). [2]

٤ـ تصيد القواعد فىٰ علم العقائد ، ولهذا الكتاب نسختان الأولىٰ باستانبول برقم ٢٦٨ ، والثانية بمعهد المخطوطات برقم ٦٩.

٥ـ وله كتاب بعنوان (مناهج الاقتداء بالأئمة المهتدين) وتوجد منه

(١) راجع فىٰ ترجمة أبىٰ المعين : الجواهر المضية ٣/ ٥٢٧ ، وتاج التراجم ٣٠٨ ، والفوائد البهية ص ٢١٦.

(٢) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٢٣ ، علم كلام ، وقد طبع بتحقيق د/ عبد الله إسماعيل ، د/ محمد السيد أحمد شحاتة ، ط المكتبة الأزهرية للتراث .

نسخة بتركيا مكتبة (لا له لي) برقم ١١٤٧ ، وبقية كتبه عبارة عن عناوين في كتب التراجم .[١]

ونظراً لغزارة إنتاج النسفي العقدي ، أصبح الرجل هو درة التاج الماتريدي ، ومؤلفاته هي واسطة العقد في المذهب الماتريدي ، وهو الممثل لمرحلة النضج والاكتمال في الماتريدية ، ومكانته عندهم توازي مكانة القاضي عبد الجبار عند المعتزلة ، والرازي والآمدي عند الأشاعرة ، وينضم إلى النسفي في مرحلة النضج كل من :

ب ـ نور الدين أحمد بن أبي بكر الصابوني ، المتوفى ٥٨٠ ، صاحب كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ الدكتور / فتح الله خليف ، ط دار المعارف بالقاهرة. [٢]

ج ـ نجم الدين عمر النسفي المتوفى سنة ٥٣٧ هـ ، وهو إمام ذائع الصيت لقب بمفتي الثقلين ، وهو من أشهر رجالات وعلماء الماتريدية ، وله كتاب العقيدة النسفية الذي ملأت شهرته الآفاق ، وهذا الكتاب حظي بعناية واهتمام علماء الماتريدية ، بل اشتهر الكتاب في المشرق والمغرب ، وكتبت عليه كثير من الشروح والحواشي ، وقد كان هذا الكتاب مقرراً يدرس في الأزهر إلى عهد قريب .[٣]

٤ ـ مرحلة الانتشار: وتمتد هذه المرحلة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين ، وهذه المرحلة من أزهى عصور الماتريدية ، ومن أعلام هذه المرحلة : أبو البركات النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ صاحب التفسير المسمى

---

(١) راجع مقدمة الدكتور محمد الأنور لكتاب تبصرة الأدلة ص ٢٢، ٢٣

(٢) راجع : الجواهر المضية ١/ ٣٢٨ ، والفوائد البهية ٤٢ ، والطبقات السنية ٢/ ١٠٢

(٣) راجع في ترجمة عمر النسفي : الجواهر المضية ٢/ ٦٥٧ ، والفوائد البهية ١٤٩ .

بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ، وقد كان يقرر منه أجزاء فى الأزهر إلى تسعينات القرن الماضى ، ولأبى البركات النسفى فى العقيدة كتاب العمدة وشرحه المسمى بالاعتماد فى الاعتقاد.[1]

- ويذكر من ضمن أعلام هذه المرحلة شخصية أخرى تنازعتها أقلام الشافعية والحنفية ، وهو سعد الدين التفتازانى ، وقد رجح بعض الباحثين كونه ماتريديـًا ؛ لتصنيفه شرحـًا على العقائد النسفية للإمام نجم الدين النسفى الماتريدى.[2]

وليس هذا دقيقـًا - فيما أرى - فالمتصفح لكتابه شرح المقاصد يرى فيه أشعرية السعد واضحة ، فقد خالف الماتريدية فى أقوال اشتهروا بها : كامتناع التكليف بما لا يطاق وامتناع الاستثناء فى الإيمان ، والقول بالتكوين ، كذلك يصرح فى مسألة بعثة الرسل برأى للماتريدية فقال : " وإلى هذا ذهب جمع من المتكلمين بما وراء النهر"[3] ، فلو كان ماتريديـًا لقال : جمع من أصحابنا.

٥- مرحلة السيادة : وتبدأ هذه المرحلة مع القرن العاشر الهجرى وما تلاه ، وفى هذه المرحلة انتقلت الماتريدية من مجرد الانتشار إلى السيادة ، وذلك

---

(١) راجع فى ترجمة أبى البركات النسفى : الجواهر المضية ٢/ ٢٩٤ ، والطبقات السنية ٤/ ١٥٤ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، وتاج التراجم ١٧٤ ، وقد طبع لأبى البركات النسفى فى العقيدة كتاب شرح العمدة بتحقيق د/ عبد الله إسماعيل ، ط المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) اختلف العلماء كثيراً فى مذهب السعد هل هو شافعى أم حنفى ، أشعرى أم ماتريدى ؟ ولتفصيل هذا الخلاف راجع : الفوائد البهية ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٢٣١.

(٣) شرح المقاصد ٣/ ٢٦٩

بفضل دعم الدولة العثمانية لها ، فقد كانت هذه الدولة في عنفوان قوتها ، وكانت تعتنق المذهب الحنفي في الفروع والماتريدي في الأصول .

ومن أعلام هذه المرحلة : الإمام البياضي الرومي الحنفي المتوفى سنة ١٠٩٧هـ صاحب كتاب إشارات المرام ، والإمام ملا علي بن سلطان القاري الحنفي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ صاحب كتاب شرح الفقه الأكبر ، ومن أعلامها المعروفين المشهورين الإمام محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٤٧١هـ وكيل المشيخة الإسلامية في الدولة العثمانية ، وتميزت الماتريدية في هذه المرحلة بسمة الرسمية ؛ إذ إنها كانت عقيدة رسمية في بعض مؤسسات الدولة ، كما كان لها مؤسسات ومدارس تدرسها وتعمل على نشرها خاصة في شبه القارة الهندية ، ومن أهمها:

ـ مدرسة (ديوبند) التي أسسها جماعة الديوبندية ، ثم اتسعت فيما بعد لتصبح جامعة كبيرة ، والديوبندية جماعة إسلامية كبيرة ذات نشاط ديني واسع تنسب إلى محمد قاسم الناتوتوي المتوفى سنة ١٢٩٧هـ .

ـ المدرسة (البريلوية) التي تنسب إلى السيد أحمد البرلاوي المتوفى سنة ١٢٤٦هـ والذي اشتهر بمحاربة الخرافات التي كانت منتشرة آنذاك ، ومن أعلام هذه المدرسة كذلك أحمد رضا خان الأفغاني المتوفى سنة١٣٤٠هـ . [1]

وأيضـًا : كان للماتريدية في العصر الحديث وجود قوي في العالم العربي وفي مصر خاصة ، إذ كانت العقيدة النسفية وتفسير أبي البركات النسفي

(١) راجع في هذه المدارس تفصيلاً : كتاب عداء الماتريدية للعقيدة السلفية للشمس السلفي الأفغاني ١/ ٢٩٠، ط ثانية ، مكتبة الطائف ، السعودية ، ١٩٩٨ ، فقد كتب المؤلف فصلاً وافيًا عن هذه المدارس وتاريخها ، لكن كلامه لا يخلو من طعن وسب للماتريدية ، فينبغي الحذر من تعصب المؤلف وتجنبه عند الرجوع لكتابه .

يدرسان فى الأزهر ، وكذلك فإن الإمام محمد عبده رائد الدعوة إلى التجديد فى العالم الإسلامى يقترب كثيراً فى فكره من منهج الماتريدية ، فقد تناول فى رسالة التوحيد الموضوعات الكلامية بأسلوب جديد ، ينحاز فيه أكثر إلى ناحية العقل ، والواقع أن منهج الماتريدية كان أساسـًا لهذه النزعة التجديدية فى فكر الإمام ، وقد لاحظ (ماكدونالد) هذا الاتفاق بين آراء الماتريدية وآراء الإمام محمد عبده ، وبالرغم من ذلك لم يذكر الأستاذ الإمام اسم الماتريدى فى رسالته. (١)

وتتلخص الدعوة إلى التجديد التى ظهرت بشكل ملحوظ فى فكر الأستاذ الإمام محمد عبده وفى مذهب أهل السنة عامة فى ضرورة الأخذ بالنقل والعقل معـًا ، وإقامة الأفكار على أساس التطابق بينهما ، وكذلك يقوم التجديد على نبذ التقليد وعدم التمسك الحرفى بالنص مع إهمال الجوهر ، وكانت هذه الدعوة بمثابة الإعلان بأن الإسلام يجمع بين المثالية النصية والواقعية العقلية ، وعدم تجاهل الغرائز الإنسانية ، والهدف الأسمى لهذه الدعوة أن يصل الإنسان إلى مدارج الكمال . (٢)

وبعد هذا العرض الذى تناولنا فيه بشكل سريع الماتريدية من جهة تاريخها وأعلامها فى مختلف أدوارها ومراحلها ننتقل فيما يلى إلى بيان منهج الماتريدية .

---

(١) راجع : الفرق الكلامية الإسلامية د/ على عبد الفتاح المغربى ص ٣٣٤

(٢) راجع : الفرق الكلامية الإسلامية ص ٣٣٤

المبحث الثانى : منهج الماتريدية العقدى

يسلك الماتريدية فى بحث قضايا العقيدة منهجاً وسطاً بين إفراط الحشوية وغيرهم من الحرفيين ، وتفريط المعتزلة ومن سار على نهجهم فى الركون إلى العقل والاعتماد عليه تماماً ، وهذا المنهج هو نفسه الذى سلكه الأشعرى ، ولكن هنا يبقى السؤال ، هل منهج الماتريدية هو نفس منهج الأشعرية ؟ وبالتالى فلا يكون مذهباً مستقلاً برأسه ، بل هو امتداد لمذهب الأشاعرة ، ولكن بثوب حنفى ماتريدى ، أم أن هناك فروق منهجية بينهما ؟ وما الذى يترتب على هذا المنهج ؟

وفيما يلى سنحاول من خلال الصفحات التالية أن نجيب على هذه التساؤلات فنقول :

اتخذ الماتريدية منهجاً وسطاً جمعوا فيه بين دلالتى العقل والنقل ، وهذا المنهج يشبه منهج الأشعرى كثيراً ولا يتطابق معه ؛ إذ يبقى بينهما فرق يحتفظ لكلٍ منهما باستقلاله وتميزه ، ويصور الإمام محمد أبو زهرة ما لاحظه من فرق بين المنهجين قائلاً : " ولذلك تقرر أن منهاج الماتريدية يرى أن للعقل سلطاناً كبيراً من غير شطط أو إسراف ، والأشاعرة يتقيدون بالنقل ، ويؤيدونه بالعقل ، حتى إنه يكاد يقرر الباحث أن الأشاعرة فى خط بين الاعتزال وأهل الفقه والحديث ، والماتريدية فى خط بين المعتزلة والأشاعرة ، فإذا كان الميدان الذى تسير فيه هذه الفرق الإسلامية الأربع ـ والتى لا خلاف بين المسلمين فى أنها جميعها من أهل الإيمان ـ ذا أقسام أربعة ، فعلى طرف منه يقف المعتزلة ، وعلى الطرف الآخر أهل الحديث ، وفى الربع الذى يلى

المعتزلة الماتريدية ، وفى الربع الذى يلى المحدثين الأشاعرة ." [1]

فالماتريدية يعتمدون على العقل والنقل معـًا ، إلا أنهم اعتمدوا أكثر على الأدلة العقلية ، فالإمام الماتريدى وكل من تبعه يعتمدون فى الأساس على دلالة العقل ، ولكن لما كان العقل عرضة للزلل والخطأ كان للأدلة النقلية دور بجوار أدلة العقل ، وهو حماية العقل من الزلل والشطط فيما لا قبل له بالخوض فيه ، فالعقل القاصر المحدود عاجز عن إدراك الحكم الإلهية ، فلابد من وجود مرشد هاد ، وهوالرسول الذى يجبر كسر العقول ، ومن استغنى بعقله عن الرسالة فقد ظلمه وحمله ما لا يحتمل . [2]

وهكذا فالماتريدية يعطون مساحة أكبر للعقل ، بل ويعتمدون عليه كمنهج أول للوصول إلى الحق ، ولعل السبب فى هذا المنهج لديهم يرجع إلى أمرين :

ـ أولهما : البيئة التى ظهرت فيها الماتريدية ، فقد نشأ مؤسسها فى بلاد ما وراء النهرالملاصقة لبلاد فارس وخراسان ، والتى كانت تعج بكافة التيارات

---

(1) تاريخ المذاهب الإسلامية ١٦٧،١٦٨ ، وراجع أصول الدين للبزدوى ٢٤٥

(2) أطال أبو منصور فى شرح وجه الحاجة إلى الرسل وعدم كفاية العقل ، وهذه دلالة واضحة على مكانة النص وتقدم مرتبته عند الماتريدية ، وفى ذلك خير رد على من ادعى أن الماتريدية أقرب ما يكون إلى المعتزلة . راجع : التوحيد لأبى منصور الماتريدى ص ١٧٦ ، وقارن مقدمة الدكتور محمود قاسم لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد ، فقد ادعى أن الماتريدية يوافقون المعتزلة ، ولا يتفقون مع الأشاعرة إلا فى مسائل قليلة ليست جوهرية ص ١٨ ، ط ثانية ، القاهرة ١٩٦٤ ، وانظر مقدمة الدكتور فتح الله خليف لكتاب التوحيد ص ١٨ هامش ٣ .

الفكرية ، فقد خالطوا الثنوية [1] بكل طوائفهم من مانوية [2] وديصانية [3] ومزدكية [4] ، كما ناظروا المشبهة [1] والحشوية [2] والمعتزلة ، وسائرالمخالفين ، كل هذا

(١) الثنوية : هم أصحاب الاثنين الأزليين ، الذين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان ، بخلاف المجوس القائلين بحدوث الظلام ، والثنوية تقول بتساوى الظلمة والنور فى القدم واختلافهما فى الجوهر والفعل ، والنور عندهم فاعل الخير ، والظلمة تفعل الشر ، ومن طوائفهم : المانوية ، والمزدكية ، والديصانية ، والتناسخية ، والمرقونية . راجع : الفرق بين الفرق ص ٢٨٧ .

(٢) المانوية : أصحاب مانى بن فاتك ، الحكيم الذى ظهر فى زمن سابور بن أردشير ، وقتله بهرام بن هرمز ، وذلك بعد عيسى بن مريم عليهما السلام ، أحدث دينـًا بين المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة سيدنا عيسى عليه السلام ، ولا يقول بنبوة سيدنا موسى عليه السلام ، وله من المقالات الشاذة ما يطول حصره . راجع : الملل والنحل ٢/ ٤٩ ، ط مؤسسة الحلبى ، بدون ، والفرق بين الفرق ٢٨٩ ، ط مكتبة دار التراث ، القاهرة ، بدون .

(٣) الديصانية : هم أصحاب ديصان ، أثبتوا أصلين : نوراً وظلاماً ، النور يفعل الخير قصداً واختياراً ، وهو حى عالم قادر مدرك حساس ، تكون معه الحياة ، وهو بياض كله ، أما الظلام فهو يفعل الشر طبعـًا واضطراراً ، وهو ميت عاجز جاهل ، لا فعل له ، وهو سواد كله . راجع : الملل والنحل ٢/ ٥٥ .

(٤) المزدكية : هم أصحاب مزدك ، الذى ظهر أيام قباذ والد أنوشروان الذى أجابه لمذهبه ، ولكن أنوشروان قتله لخزيه وفساده ، كان يقول بالأصلين : النور والظلمة ، النور يفعل بالقصد والاختيار ، والظلمة تفعل اتفاقـًا ، وقال بشركة كل الناس فى النساء والأموال للقضاء على الخلاف والمباغضة ، أحل لأتباعه قتل الأنفس للخلاص من الشر . راجع : الملل والنحل ٢/ ٥٤ .

أثر علىٰ منهجهم ، فتأثروا بمن يناظرونهم ، فسلكوا منهجـًا أقرب إلىٰ العقل منه إلىٰ النص.[٣]

ـ ثانيهما: أن الماتريدية يفرقون بين الإيمان بالعقائد والعلم بالعقائد ، فالإيمان أساسه أدلة القرآن الهادية المرشدة ، أما العلم بالعقائد فأساسه العقل ، فالنصوص هيٰ ظواهر إرشادية يجب الإيمان بها مسبقـًا ، ثم يكون العلم بها بالاستدلال عليها عقلاً . [٤]

وبالجملة : فمنهج الماتريدية يقوم علىٰ الجمع بين العقل والنقل ، والأخذ فىٰ الاعتبار أيضـًا المعارف الحسية ، وفيما يلىٰ سنحاول إلقاء الضوء علىٰ ركائز المنهج الماتريدىٰ تفصيلاً لنرىٰ منزلة كلٍ منها عندهم .

أولاً : دلالة العقل ومنزلتها عند الماتريدية .

اعتمد الماتريدية علىٰ دلالة العقل ، واعتبروا أن المعرفة العقلية صادقة إذا تمت علىٰ شرطها ، فالمعارف العقلية تقوم علىٰ استنباط نتائج مجهولة من

=

(١) المشبهة : وهم المصرحون بالتشبيه : كغلاة الشيعة ، ومضر، وكهمس ، وأحمد الهجيمىٰ من الحشوية ، الذين قالوا بأن الله جسم علىٰ صورة ، ذات أعضاء ، وأجازوا عليه الملامسة والمصافحة ، وقالوا بأن المؤمنين المخلصين يعانقونه فىٰ الأخرة ، تعالىٰ الله عن قولهم علواً كبيراً . راجع الملل والنحل ١/ ١٠٥ ، والفرق بين الفرق ٢٣٥ .

(٢) الحشوية : (بفتح الحاء والشين نسبة إلىٰ حشا أىٰ أخر) ، وهم طائفة من المتمسكين بظاهر النصوص ، سموا بذلك ؛ لأنهم كانوا ممن يحضرون مجلس الحسن البصرىٰ ، فلما تكلموا بالسقط قال ردوا هؤلاء إلىٰ حشا الحلقة ، أىٰ مؤخرة الحلقة . راجع : الملل والنحل ١/ ١٠٣

(٣) راجع العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د/ محمد عبد الستار نصار ص ٣٢١ .

(٤) راجع : تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٧٨

مقدمات معلومة بتطبيق شروط الاستدلال والسير علىٰ قواعده ، والمعرفة العقلية الصحيحة هىٰ أساس صحة الحس والخبر، وصدقهما يتم عن طريق المعرفة العقلية . (١)

واعتبر النسفىٰ العلوم الناتجة عن دلالات العقول علىٰ قمة العلوم ، يقول أبو المعين : " والعلم الحاصل عن النظر فىٰ الدلائل وإن كان يبلغ النهاية فىٰ القوة فطريقة أخفىٰ من طريق علم الحواس والبداهة. " (٢)

وتقديراً لدلالة العقل عند الماتريدية يرون وجوب المعرفة العقلية ووجوب النظر ، مستندين إلىٰ أدلة القرآن والسنة الداعية إلىٰ التفكر والاعتبار، وبداية من رأس الماتريدية ، ومن ينتهىٰ إليه سندهم ، وهو الإمام أبو حنيفة ، إلىٰ ماتريدية العصر الحديث ، الكل يؤكد علىٰ وجوب النظر والمعرفة العقلية ، فالإمام أبو حنيفة يرىٰ أن أول الواجبات علىٰ المكلف هو النظر العقلىٰ ، وهذا النظر العقلىٰ هو أساس الإيمان ، فالنظر مؤدىٰ إلىٰ معرفة الله وصفاته والإيمان به ، ثم الانتقال إلىٰ معرفة الرسل والإيمان بهم والتصديق بكل ما أخبروا به من السمعيات. (٣)

ويؤكد علىٰ هذا المعنىٰ أبو منصور ، فيقول بوجوب النظر العقلىٰ وامتناع التقليد ، ويبين أن التقليد لاينظر إليه إلا إذا عاد إلىٰ حجة عقلية ، يقول الماتريدىٰ : " فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده ، علىٰ

---

(١) راجع : الفرق الكلامية الإسلامية د / علىٰ المغربىٰ ص ٣٧٠

(٢) تبصرة الأدلة ١ / ١٣٨

(٣) راجع : إشارات المرام ص ٧٥ ، والمسامرة لابن أبىٰ شريف الحنفىٰ بشرح المسايرة لكمال الدين بن الهمام ص ٢٧ وما بعدها ، ط أولىٰ ٢٠٠٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

أنه ليس فيه سوى كثرة العدد ، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهى إليه القول حجة عقل يعلم بها صدقه فيما يدعى " ، كما يبين الماتريدى أن دلالة العقول من الأصول التى يقوم عليها الدين قائلاً : " ثم أصل ما يعرف به الدين ..وجهان : أحدهما السمع والآخر العقل " ، وبجانب العقل يضيف الماتريدى مصدراً آخر ، وهو الحواس الظاهرة ، وهى طريق للمعارف العقلية وآلة لها ، فيقول : " ثم السبيل التى يتوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء : العيان والأخبار والنظر ، ويقصد بالعيان ما تقع عليه الحواس "[1]

ولنفس الفكرة تحمس أبو المعين فحصر مصادر العلوم والمعارف فى هذه الثلاثة فقال : " إذا ثبتت الحقائق والعلوم فنقول : إن أسباب العلم وطرقه ثلاثة : أحدها الحواس السليمة ... والثانى خبر الصادق ، والثالث العقل " [2]

ثم توسع النسفى فى الكلام غلى دلالة العقول ، وبين أنها أهم الطرق الموصلة للعلم ، ومن نازع فى ذلك فهو مقلد مصر على تقليده ، أو معاند مصر على عناده . [3]

ودليل الحصر فى هذه الثلاثة : أن العلم الحاصل للإنسان بسبب إما أن يكون من نفسه أو لا ، فإن كان من نفسه فإما أن يكون من أسباب ظاهرة أو باطنة ، إن كان من نفسه بأسباب ظاهرة فهو الحواس ، أو باطنة فهو العقل ، أو

---

(1) التوحيد ص ١ ، ٢ ، ٧

(2) تبصرة الأدلة ١٤٢ ، وراجع أصول الدين للبزدوى ١٨ ، وشرح العمدة لأبى البركات النسفى ص ١٠٨ ، ط أولى ٢٠١٢ ط الأزهرية للتراث .

(3) راجع تبصرة الأدلة ١٤٤ ، وانظر كذلك : البداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين لنور الدين الصابونى ٣١، ٣٢ ، تحقيق : د/ فتح الله خليف ، ط دار المعارف ١٩٦٩

غيره فهو الخبر .[1]

ويأتى البياضى فيقرر أن أول الواجبات هو النظر العقلى ، ويدعم رأيه هذا بالعبارة المنقولة عن أبى حنيفة القائل فيها (ولاعذر لأحد فى الجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه وغيره ، ويؤيد هذا قوله تعالى ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم آية: ١٠] ، وقوله تعالى ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الزمر آية: ٣٨] ، وحيث كانت سائر الواجبات متوقفة على النظر العقلى ثبت أنه أول الواجبات على المكلف .[2]

ومن خلال ما سبق ندرك أن دلالة العقول هى الركيزة الأولى لمنهج الماتريدية ، ومن ثم كان النظر العقلى واجبـًا باعتباره موصلاً إلى معرفة الله والإيمان به ، وقد يظن الظان أن الماتريدية بذلك يقتربون من المعتزلة ، ويبتعدون عن الأشاعرة ، ولكن شائبة الاعتزال التى تلاحق الماتريدية يمكننا دفعها بما يلى :

١ ـ أنهم أوجبوا المعرفة العقلية بإرشاد من الأدلة السمعية ، فالنظر العقلى ما كان واجبـًا إلا بناءاً على نصوص القرآن والسنة ، بل إن متكلمى سلف الأمة منذ أن تكلموا فى هذه المسائل مع الخصوم ، وأثبتوا دلائلها فى تصانيفهم ، لم يزيدوا على ما فى القرآن والسنة من الإشارات إلى ذلك ، بل لم يستخرجوا من نصوصهما عشر مافيهما من درر الحجج ، والآيات والأحاديث الدالة

---

(١) راجع السيف المشهور فى شرح عقيدة أبى منصور لابن السبكى ص ٤ ط أولى ، أنقرة ، تركيا ٢٠١١، تحقيق / مصطفى صائم بيرم .

(٢) راجع : إشارات المرام ص ٨٤

علىٰ ذلك أكثر من أن تحصىٰ . [1]

٢ ـ أن وجوب المعرفة العقلية علىٰ المكلفين بحسب استعدادهم وعلىٰ ما يليق بحال كل مكلف ، ولم يوجبوا المعرفة التفصيلية علىٰ كل المكلفين كما فعلت المعتزلة .

٣ ـ أن حصول المعرفة بعد النظر الصحيح يسير علىٰ أصل شرعىٰ ، فقد عُلم من أصول الشرع أن الله جرت حكمته بخلق العلم عقب النظر عادة ، وليس لازمـًا كما قالت الفلاسفة ، أو متولداً عنه كما قالت المعتزلة. [2]

٤ـ أن الماتريدية حينما يقررون دلالة العقول لا يقصدون أن العقل هو الموجب للمعرفة ، بل هو مجرد آلة للمعرفة ، والموجب فىٰ الحقيقة هو الله تعالىٰ . [3]

وبهذا يتجلىٰ لنا أن الماتريدية فىٰ اعتمادهم علىٰ العقل لا يستغنون عن الشرع ، فالمعرفة العقلية مصدر من مصادر المعرفة لكن لا تستغنىٰ عن توجيه الشرع وإرشاده ، وبهذا يتأكد لدينا ما قرره العلماء من أن منهج الماتريدية وسط بين عقلانية المعتزلة ونصية الأشاعرة ، فهم يتميزون عن المعتزلة بإثبات دور أولىٰ للنقل فىٰ المعرفة ، ويتميزون عن الأشاعرة بإفساح مساحة أكبر للعقل ، فالعقل والنقل عندهم فىٰ مرتبة واحدة ، فكلاهما مصدر لتحصيل المعارف ، النقل مرشد ومؤصل ، والعقل فىٰ ضوئه مستدل ، ويعبر

---

(١) راجع : إشارات المرام ص ٤٧

(٢) راجع : إشارات المرام ص ٨٤ ، وقد أبطل الغزالىٰ التولد عند المعتزلة فىٰ كتابه الاقتصاد فىٰ الاعتقاد ص ٤٩ وما بعدها ، ط الحلبىٰ ، والسيف المشهور فىٰ شرح عقيدة أبىٰ منصور ٣٢.

(٣) راجع : شرح الفقه الأكبر ص ١٣٧ ، ط ثانية ١٩٥٥ ، ط الحلبىٰ .

عن هذا الاتجاه الإمام محمد عبده بعبارة رائقة فيقول : " والذى علينا اعتقاده أن الدين الإسلامى دين توحيد فى العقائد لا دين تفريق فى القواعد ، والعقل من أشد أعوانه ، والنقل من أقوى أركانه ، وما وراء ذلك فنزعات شياطين وشهوات سلاطين ، والقرآن شاهد على كلٍ بعمله ، قاضٍ عليه فى صوابه وخطئه ." [1]

ويستتبع الاعتماد على العقل عند الماتريدية نبذ التقليد ؛ إذ ليس فيه حجة سوى كثرة العدد ، وكثرة العدد لا تنهض دليلاً على صحة الاعتقاد ، والتقليد لا يعتد به إلا إذا انتهى إلى حجة يُعلم بها صدقه فيما يدعى ، وهذا القول يشابه مذهب المعتزلة ، إلا أن الماتريدية يعودون فيحكمون بصحة إيمان المقلد مع عصيانه بترك النظر إن كان أهلاً له ، والتقليد عندهم من القادر على النظر مما يناقض كمال الإيمان لا صحته . [2]

تقسيم الأدلة العقلية :

يقسم الماتريدية دلالة العقول إلى قسمين :

١ـ ضرورية : وهى التى لا تحتاج إلى نظر واستدلال : كقولنا الواحد نصف الاثنين ، فهذه العلوم تحصل بأول توجه ، ولا يتصور فيها مخالفة من ذوى العقول السليمة.

٢ ـ أدلة كسبية : وهى ما كانت حاصلة بالكسب ومباشرة الأسباب والنظر

---

(١) رسالة التوحيد للإمام محمد عبده ص٢١ ط الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٥

(٢) راجع : التوحيد ص ٣ ، و الصحائف الإلهية لشمس الدين السمرقندى ص ٤٦٣ ، تحقيق : د/ أحمد عبد الرحمن الشريف ، ط الرياض ، وقارن المغنى ١٢/ ١٢٣،ط المؤسسة العامة للتأليف والنشر ، وشرح الأصول الخمسة ٦٣ ، ط مكتبة وهبة بالقاهرة .

فى المقدمات كقولنا : العالم حادث ، وكل حادث له مُحدث. [1]

الإلهام ودلالته عند الماتريدية :

الأدلة الضرورية العقلية عند الماتريدية تشبه مصدراً آخر للعلوم ـ لاسيما عند الصوفية ـ وهو الإلهام ، والإلهام هو الإلقاء فى القلب من غير كسب ، فالمعارف الإلهامية معارف مباشرة لا تتوقف على نظر فى مقدمات ، فهى تشابه الضروريات ؛ ولذا يستدعى هذا الكلام عن موقف الماتريدية من دلالة الإلهام ، هل الإلهام من ملحقات المنهج العقلى عندهم أم أنهم يرفضونه ؟

وللجواب عن هذا نعود مباشرة إلى مصنفات الماتريدية أنفسهم لنرى بوضوح أنهم يرفضون دلالة الإلهام ، ويقررون أن الإلهام ليس من أسباب المعرفة بصحة الشئ عند أهل الحق ، وحجتهم فى رد الإلهام ودلالته : أن المنهج الفكرى يشترط فيه أن يكون عامـًا مطرداً وصالحـًا لكل الناس ، وهذا لا يتحقق فى دلالة الإلهام ، فالإلهام ليس سببـًا يحصل به العلم لعامة الخلق ، وإن كان الإلهام يحصل به العلم فى حق أناس ، وقد ورد الخبر عن ثبوت الالهام لرسولنا ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحكى ذلك عن كثير من السلف ، وقد أخبر النبى أن فى كل أمة محدثون . [2]

ثانيـًا : دلالة الحس .

من مناهج الاستدلال عند الماتريدية الاعتماد على مدركات الحواس الظاهرة ، وهى : البصر والسمع والشم واللمس والتذوق ، ولا يدخل فى المعارف الحسية مدركات الحواس الباطنة التى تثبتها الفلاسفة ؛ لأنها لا تتم

(١) راجع : شرح العقائد النسفية ١/ ٦٤

(٢) راجع : شرح السعد على النسفية ١/ ٦٨

دلائلها على الأصول الإسلامية ، والحواس الظاهرة يحصل عنها العلم بالمحسوسات ، وهذا لا يحتاج إلى دليل . [1]

وقيمة المعرفة الحسية عند الماتريدية تظهر من خلال أمرين :

١ـ أنها أصل المعارف العقلية وطريقها ، فالعقل يدرك الأشياء عن طريق الحواس الظاهرة ، وعلى هذا فالعلوم الحسية تتقدم العلوم النظرية ؛ لأنها أساسها وطريقها.

٢ ـ أن القرآن نص على المعارف الحسية وجعلها من دلائل العقائد ، فملاحظة التغيرات الكونية أساسه الحس الظاهر، وهو يؤدي إلى معرفة وجوده تعالى ، كذلك ملاحظة الإبداع الكوني المدرك بالحس من أدلة كونه تعالى عالماً مريداً ، وأيضاً ندرك بحواسنا جريان الخلق على سنن ثابتة ، ومسلك واحد ، وهذا يفضي إلى العلم بكونه تعالى واحداً ، يقول الماتريدي : " وأما دلالة الاستدلال بالخلق فهو أنه لو كان أكثر من واحد لتقلب فيهم التدبير نحو : تحول الأزمنة من الشتاء والصيف ... ، فإذن دار كله على مسلك واحد ونوع من التدبير ، ولا يتم هذا بمدبرين لذلك لزم القول بالواحد " [2]

فاعتماد الماتريدية على الحواس كجزء من منهجهم العقدي واضح من خلال كتب أئمتهم ، وأساسه آيات القرآن الآمرة بالنظر والاعتبار ، وتأكيداً لصحة الاعتماد على هذا الأصل وقف أبو المعين النسفي مدافعاً عن دلالة الحس ودافعاً عنها شبهات المشككين ، فيقرر أن من شك في معارف الحواس اعتماداً على كونها متناقضة ؛ إذ إن الممرور يجد العسل مراً ،

---

(١) راجع : شرح العقائد النسفية ١/ ٤٧ ، وأصول الدين للبزدوي ٢١ ، والبداية للصابوني ٢٩

(٢) التوحيد ٢١.

والأحـول يـرىٰ الواحـد اثنـين ، ومـا تناقضـت قضـاياه لا يصـلح كونـه أصـلاً لتحصيل المعارف .

ويرد النسفىٰ هذه الشبهة مبينـًا تناقضهم ، وأنهم يهدمون مذهبهم بأنفسهم ، إذ أن قولهم هذا يدل علىٰ أنهم يعلمون الحقائق غير أنهم معاندون ، فإنهم لـو لم يعرفوا الحواس ما هىٰ ، وأن قضاياها متناقضة ، والمتناقض لا يصلح أصلاً للمعرفة ، ومعرفتهم بكل هذا دليل علىٰ إثباتهم لمدركات الحـواس غيـر أنهـم يكـابرون ، ولكـن الاعتمـاد علـىٰ دلالـة الحـس مشـروط بسـلامتها وانـدفاع الآفات عنها . [1]

ومن قبل النسفىٰ جعل الماتريدىٰ منكرىٰ الحواس منحطين عـن البهـائم رتبةً ، فيقول : " فمن قال بضده من الجهل ، فهو الذىٰ يسمىٰ منكره كل سامع مكابراً تأبىٰ طبيعة البهائم أن يكون ذلك رتبتها ... وأجمعوا علىٰ ألا يناظر مـن كان ذلك قوله. " [2]

ثالثـًا : الأدلة النقلية .

من أصول المنهج الماتريدىٰ الاعتماد علىٰ النقل ، وقد أكد أئمتهم علـىٰ هذا الأصل ، بل وجعلوه علىٰ قمة مصادر المعرفة ؛ لأن الـنص أصـل الـدين ، والدين ضرورىٰ للناس جميعـًا إذ لابـد أن يكـون لهـم ديـن يلـزمهم الاجتمـاع عليه وأصل يلزمهم الفزع إليه . [3]

---

(1) راجع : تبصرة الأدلة ١/ ١٣٩ ، وانظر السيف المشهور ص ٥

(2) التوحيد ص٧ بتصرف يسير ، وقد توسع السمرقندىٰ فىٰ شرح الحواس ومدركاتها فىٰ الصحائف الإلهية بشكل يشبه طريقة الفلاسفة إلىٰ حد كبير. راجع منه ص ١٧٤ وما بعدها .

(3) راجع : التوحيد ص٤

وعلىٰ نفس المعنىٰ يؤكد السعد فىٰ شرحه علىٰ النسفية ، والخيالىٰ فىٰ حاشيته علىٰ شرح السعد ، فيثبت كلاهما الخبر كدليل ومصدر للمعارف ، ويزيد هذا المعنىٰ تأكيداً البياضىٰ ، فيشيد بأهل السنة لسلامة منهجهم القائم علىٰ الأدلة النقلية ، وينعىٰ علىٰ غيرهم اتباعهم نزغات العقول. [1]

وختامًا يأتىٰ (الملا علىٰ القارىٰ) فيصرح بتقديم السمع علىٰ العقل تصريحًا قاطعًا ، فيقول : " ثم العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع الذىٰ هو الأصل وإن كانت مما يستقل فيه العقل" [2]

كل هذه النصوص إن أخذناها وحدها بعيداً عن نصوصهم الأخرىٰ التىٰ تصرح بتقديم العقل حكمنا بأن الماتريدية شعبة أشعرية فىٰ بلاد ما وراء النهر ، ولكننا نجد نصوصًا أخرىٰ لهم ترفع قدر العقل ، بل وتقدمه علىٰ النقل ، ومنها مثلاً :

أ ـ يقف الماتريدىٰ مدافعًا عن النظر العقلىٰ ويرد دعوىٰ القائلين بأن ترك النظر العقلىٰ أسلم ؛ لأنه يُفضىٰ إلىٰ العطب والشبهة وإلىٰ اشتباه خاطر الرَحمن بخاطر الشيطان ، ويرد الماتريدي هذا الزعم مبينًا قيمة العقل ؛ إذ به تعرف المحاسن والمساوئ والتمييز بينهما ، وبه يُعلم فضل الإنسان علىٰ سائر الحيوان ، وبه يقع تدبيرالممالك وسياسة الأمور ، ومن ادعىٰ ترك النظر فإن الذىٰ سول له ذلك هو خاطر الشيطان الذىٰ منعه من النظر ليصده عن جنىٰ ثمار التعقل من الوصول إلىٰ معرفة الخالق ، فالدعوة إلىٰ ترك النظر إنما هىٰ من صنيع الشيطان ، فالضرورة باعثة علىٰ النظر ، دافعة إلىٰ الفكر فيما

---

(١) راجع : شرح العقائد النسفية ١/ ٦٠ ، وإشارات المرام ص ٥٢

(٢) شرح الفقه الأكبر ص١٧

يرى الإنسان من أحواله ومنافعه ومضاره ، التي في الجهل بها عطبه ، وفي العلم بها صلاحه ومعرفته بخالقه . (١)

ويتابع الماتريدي في هذا المنزع العقلي غير واحد من أئمة الماتريدية كابن أبي شريف الذي يصرح بتقديم الغقل على النقل لنفس السبب الذي دعا المعتزلة إلى هذا التقديم ، وهو أن الشرع لا يثبت إلا بالعقل ، فيقول : " إن الشرع إنما ثبت بالعقل ، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل ، فلو أتى الشرع بما يكذبه العقل ، وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معـًا ." (٢)

ويؤكد ابن الآلوسي هذا المعنى في شرحه لبدء الأمالي فيقرر أن العقل حجة من حجج الله تعالى ، ويجب الاستدلال به قبل مجئ الشرع ، وإرسال الرسل وإنزال الكتب تتمة للدين ببيان ما لا تهتدي العقول إليه. (٣)

وقد أخذ معظم شراح النسفية على عاتقهم تعظيم دلالة العقول لكونها أساس علم التوحيد ، وهو أساس الكتاب والسنة ، يقول أحمد في حاشيته على الخيالي : " ويراد بتلك القواعد المسائل الأصولية ؛ إذ لابد منها في استنباط الأحكام مطلقاً من الكتاب والسنة وعلم الكلام أساس لتلك المسائل " ويؤكد على نفس المعنى الرومي والسيالكوتي في حاشيتهما على الخيالي. (٤)

---

(١) راجع : التوحيد ص ١٣٥ ، والفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ص ٢٣٩

(٢) شرح المسامرة لابن أبي شريف ص ٤٤ .

(٣) راجع : الماتريدية دراسة وتقويمـًا د/ أحمد بن عوض الله الحربي ص ١٤٢ .

(٤) حاشية أحمد على الخيالي ٣/ ٢٠(ضمن مجموعة الحواشي البهية) ، وراجع :حاشية الرومي على الخيالي ٤/ ٢٤٧ ، و حاشية السيالكوني على الخيالي ٢/ ٦٣

فهذان موقفان متقابلان لدىٰ الماتريدية ، فهل نعد هذا انقساماً فى بنية المذهب الماتريدىٰ حول موقف العقل من النقل وأيهما يقدم ؟

- والحق أن الباحث فى مراجع الماتريدية يجد أن هذا ليس انقساماً فى مذهبهم ، والاختلاف السابق يرجع إلىٰ اختلاف الجهة التىٰ ترد عليها نصوص كلٍ من الفريقين ، ولبيان ذلك أقول : تنقسم الأحكام الشرعية عند الماتريدية إلىٰ :

١ـ أحكام عملية : وهىٰ الفروع الفقهية ، وهىٰ لا تثبت إلا بالسمع .

٢ـ أحكام اعتقادية : وأكثرها ثابت بالعقل ، ومنها ما لا يثبت إلا بالسمع: كالرؤية والأخرويات ؛ ولذا انقسمت العقائد إلىٰ سمعيات وعقليات.[1]

إذا وضح هذا التقسيم نقول : الماتريدية يقدمون الشرع فيما لا يستقل العقل بإثباته ، أما ما يستقل به العقل فهو يهتدىٰ إليه بإرشاد شرعىٰ ، فتقديم العقل هنا ليس تقليلاً من شأن النص ، ولكنه لخدمة النص ؛ إذ إن ثبوت الشرع يتوقف علىٰ العقل من جهة توقفه علىٰ النظر فى المعجزة ، ولا يكون ذلك إلا عقلاً تفادياً للزوم الدور.[2]

ولا ننكر هنا اقتراب الماتريدية كثيراً من المعتزلة فى النزعة العقلية ، ولكن ما ننكره هو دعوىٰ خروج الماتريدية عن جماعة أهل السنة ؛ فإن

---

(١) راجع : شرح السعد علىٰ النسفية ١/ ١٢، وحاشية ملا أحمد والخيالىٰ عليه نفس الموضع.

(٢) راجع : شرح المسامرة ص ٤٤

مذهبهم وإن كان يعطىٰ مساحة أكثر للتعقل إلا أنه يبقىٰ وسطـًا بين الأشاعرة والمعتزلة.

موقف الماتريدية من خبر الواحد :

تبين مما سبق أن الماتريدية يعتمدون علىٰ دلالة النقل ، أو كما يسمونها (بالأخبار) ، والسؤال الآن : هل الأخبار كلها عندهم علىٰ السوية ؟ أم أنهم يميزون بينها ؟ وهل كل الأخبار معتبرة عندهم فىٰ باب العقائد ؟

فىٰ الواقع : يميز الماتريدية بين نوعين من الأخبار :

أ - الأخبار المفيدة للقطع ، وهىٰ أدلة القرآن والسنة المتواترة ، والمتواترهو الخبر المسموع من أشخاص مختلفة فىٰ أزمنة مختلفة بحيث لا يتوهم أنهم توافقوا علىٰ الكذب ، والتواتر يعطىٰ معنىٰ الاتصال ، تقول : تواترت الكتب إذا اتصلت بعضها ببعض فىٰ الورود متتابعـًا ، وهو موجب للعلم اليقينىٰ . [1]

ولا يقدح فىٰ دلالة المتواتر علىٰ اليقين جواز الكذب علىٰ كل واحد من رواته منفرداً ؛ لأنه ربما يكون للخبر مع اجتماع الرواة ما يجعله مفيداً لليقين

---

(1) راجع : البداية للصابونىٰ ٣٠ ، والإبهاج بشرح المنهاج لتقىٰ الدين وولده تاج الدين السبكيان ٢/ ٣١٣، تحقيق : د/ شعبان إسماعيل ، ط مكتبة الكليات الأزهرية ، ورفع الحاجب للتاج السبكىٰ ٢/ ٢٩٧ ، ط عالم الكتب ، بيروت ، وأصول الفقه للسرخسىٰ المتوفىٰ ١/ ٢٨٢ ، ط لجنة إحياء المعارف النعمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند .

بخلاف انفرادهم .[1]

وقد وقف النسفىٰ كعادته مدافعـًا عـن يقينيـة الخـبر المتـواتر مبينـًا أن مـن يرده متناقض مع نفسه ، فالقول بأن الخبر ليس من وسائل المعرفة خبر ، وقد أقروا ببطلان الخبر فكان هذا إقراراً منهم ببطلان مقالتهم ، وقد ألحق النسفىٰ بالمتواتر ما تأيد بالبرهان المعجزىٰ أو قول الرسول المؤيد بالمعجزة ، وهذا النوع يشابه الضروريات والمتواترات فىٰ اليقين وعدم الزوال بتشكيك المشكك.[2]

ب ـ الخبرالمفيد للظن (خبر الواحد) : وهو ما نزل رواته عن حد التواتر مما لا سبيل إلىٰ العلم بصدقه أو كذبه سواء نقله واحد أم جمع منحصرون. [3]

وخبر الواحد اختلفت المذاهب فىٰ حجيته فىٰ العقائد :

ـ فذهب أكثر العلماء إلىٰ كونه حجة لكن بشرط اقتران قرائن مقوية له مثل :

أـ تلقىٰ الأمة له بالقبول ، يقول ابن أبىٰ العز الحنفىٰ : " خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقـًا له يفيد العلم اليقينىٰ." [4]

---

(1) راجع : شرح النسفية ١/ ٥٢ ، وأصول الفقه لفخرالإسلام البزدوىٰ ص١٥٠ ط إيران .

(2) راجع : التبصرة ١٤٢، وانظر : أصول الفقه للسرخسىٰ١/ ٢٨٣

(3) راجع : أصول الفقه لفخر الإسلام البزدوىٰ ١٥٢ ، والإبهاج ٢/ ٣٣١ .

(4) شرح الطحاوية ٣٩٣ ط المكتب الإسلامىٰ بيروت

ب ـ الإجماع علىٰ العمل بمقتضاه ، فلو أجمعت الأمة علىٰ العمل بخبر ما ، دل إجماعهم علىٰ صدقه يقيناً ؛ لأن الله قد عصم أمة النبىٰ ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ أن تجتمع علىٰ ضلالة كما جاء فىٰ الحديث. [1] .

ج ـ كونه مما تحتفىٰ به القرائن : كذكره فىٰ الصحيحين أو فىٰ أحدهما ، أو كونه مروياً من طرق عدة ، أو كونه منقولاً بنقل الثقات .

هذه هىٰ الأخبار الآحادية المفيدة للقطع ، أما ما سواها فيبقىٰ علىٰ إفادة الظن فلا يؤخذ به فىٰ باب العقائد. [2]

= **أما عن رأىٰ الماتريدية فىٰ دلالة خبر الواحد** : فيرىٰ معظمهم أنه لا يفيد اليقين لعروض الشبهة فىٰ كونه خبراً للرسول ، فلا يؤخذ به فىٰ العقائد . [3]

ويبدو أن الماتريدية يقصدون بخبر الواحد الذىٰ لا تعتبر دلالته فىٰ العقائد عندهم الخبر المجرد عما يقويه ، أما إذا اقترن به ما يقويه ، فهو معمول به ، وقد تقدم قبل قليل عبارة ابن أبىٰ العز الحنفىٰ الماتريدىٰ القائل فيها : (خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقينىٰ)

بل إن شيخ المذهب أبا منصور الماتريدىٰ يقرر دلالة خبر الواحد المستند إلىٰ ما يقويه ببيان أن خبر الواحد لا بد أن يقاس علىٰ أصل يقينىٰ ، فإن ظفرنا له بأصل يقويه أخذنا به وإلا فلا ، كذلك يلزم لخبر الواحد نظر آخر ، وهو نظر

---

(١) راجع : توضيح الأفكار للصنعانىٰ ١/ ١٢٥ ط المكتبة السلفية .

(٢) راجع : الإبهاج ٢/ ٣٤٤ ، وقد عقد د/ السباعىٰ فصلاً قيماً فىٰ حجية خبر الواحد فىٰ كتابه السنة ومكانتها فىٰ التشريع الإسلامىٰ ، فليراجع منه ص ١٩٠ وما بعدها

(٣) راجع : شرح العقائد النسفية ١/ ٥٩

فى حال الرواة ، فإن كانوا ثقات مجمع علىٰ إمامتهم ، فهو قطعىٰ ، وإلا فهو ظنىٰ.[1] .

وبهذا يتضح لنا أن الماتريدية متفقون إلىٰ حد كبير مع ما ذهب إليه جمهور العلماء من جواز العمل بخبر الواحد إذا اقترن به ما يقويه ، وهذا المذهب مبنىٰ علىٰ أحاديث دالة علىٰ قبول خبر الواحد والعمل به فى أكثر من مناسبة ، ومن ذلك :

أ ـ عمل النبىٰ شهادة الواحد فى خبر ذىٰ اليدين ، فإنه لم يقبله إلا بشهادة أبىٰ بكر وعمر ، وهىٰ شهادة آحاد .[2]

ب ـ توقف أبىٰ بكر فى خبر المغيرة ابن شعبة فى ميراث الجدة ، ولم يقبله إلا بعد ما شهد له محمد بن مسلمة ، وهو واحد .[3] .

ج ـ وبجانب هذه الأحاديث وغيرها أجمع الصحابة علىٰ قبول خبر الواحد والآخذ به ، وذلك فى حالات كثيرة يتعذر حصرها.[4] .

إفادة الأدلة النقلية لليقين عند الماتريدية :

المشهورعند جمهور الأشاعرة أن الدليل النقلىٰ يفيد اليقين ، ولم يخالف فى ذلك إلا الرازىٰ فى كتابه المعالم إلا أنه عدل عن قوله وقال بإفادة

---

(1) راجع : التوحيد ص ٩

(2) والحديث فى هذا أخرجه مسلم فى صحيحه ١/ ٤٠٣ برقم ٥٧٣ ط دار إحياء التراث العربىٰ

(3) الحديث أخرجه أبو داود فى سننه ٢/ ١٣٦ برقم ٢٨٩٤، ط دار الفكر .

(4) راجع : الابهاج ٢/ ٢٤٠

الدليل النقلىٰ لليقين إذا اقترنت به قرائن حالية . [1]

أما الماتريدية فقد أجمعوا علىٰ دلالته لليقين مطلقـًا إذا كان صحيحـًا ، يقول البياضىٰ " الدليل النقلىٰ يفيد الاعتقاد واليقين فىٰ المعتقدات عند التوارد علىٰ معنىٰ واحد بالعبارات والطرق المتعددة والقرائن المنضمات " [2]

وبهذا يسلم الدليل النقلىٰ كأصل من أصول منهج الماتريدية ، بل هو مقدم علىٰ أدلة العقل عند بعضهم كما سبق بيانه ، وبذلك يكتمل عناصر المنهج الماتريدىٰ ، لكن ليس العبرة فيما يُعلن من قواعد منهجية ، وإنما العبرة فىٰ تطبيق هذه القواعد علىٰ القضايا العقدية ، فإن الأصل فىٰ المنهج والمذهب أن لا ينفصلان ، فهما وجهان لعملة واحدة ، المنهج هو القواعد النظرية ، والمذهب هو الجانب التطبيق لهذه القواعد ، ومع ذلك قد نجد كثيراً ممن يضعون لأنفسهم مناهج ثم يخالفونها عند التطبيق ؛ ولذا سنعرضُ مجمل عقيدة الماتريدية ، ثم نتعرض تفصيلاً لبعض القضايا التىٰ اشتهروا بها لنرىٰ مدىٰ التزامهم بالمنهج الذىٰ رسموه لأنفسهم.

(1) راجع : شرح المعالم ١٢٥، تحقيق : د/ عواد محمود عواد ، ط الأزهرية للتراث .

(2) إشارات المرام ٤٦ ، ونظم الفرائد ص ٤٢ ، ط أولىٰ ، المطبعة الأدبية ، ١٣١٧ هـ

المبحث الثالث

القضايا العقدية عند الماتريدية.

الحديث عن العقائد عند الماتريدية يقع فى مقامين :-

أولاً : مقام الإجمال : وفيه نتناول بإيجاز مجمل أصول العقائد عند الماتريدية.

ثانيًا: مقام التفصيل: وفيه نتناول تفصيلاً بعض القضايا المشهورة عند الماتريدية.

أولاً : مجمل العقائد عند الماتريدية .

يلتقى الماتريدية مع الأشاعرة فى عامة قضايا العقيدة ، والخلاف بين الفريقين خلاف معدود فى تفاريع لايجرى فيها تبديع ، يقول البياضى " وما وقع بين أهل السنة من المخالفات ، فتلك فى التفاريع ؛ لأن مذهبهم : أخذ الأصول الدينية من محكمات الكتاب ومشهورات السنة وإجماع سلف السنة والتأييد بالأدلة العقلية " [1]

وبذلك فالماتريدية هم شعبة من شعب أهل السنة والخلاف بينهم وبين الأشاعرة خلاف فى الفروع ، وأكثره يعود فى اللفظ ، والذى أكد هذا الخلاف الشكلى هو التباعد الجغرافى بين موطن كل منهما ، فالأشاعرة فى العراق والشام والحجاز ومصر والمغرب العربى ، والماتريدية فى بلاد ما وراء النهر وخراسان وبلاد فارس وشبه القارة الهندية ، ولو قدر لهما أن ينبتا فى بيئة

---

(1) إشارات المرام ص ٥٢

واحدة لامتزجا وكونا مذهبـًا واحداً. [1]

فالخلاف فى الفروع لا يخرج الماتريدية عن جملة أهل السنة ، وإلا فبين الأشاعرة ـ وهم أهل مدرسة واحدة ـ خلافيات فى تفاريع المذهب ، ومع ذلك بقيت مدرسة واحدة . ونتيجة لما سبق نقول :

١ـ لقد وافق الماتريدية عامة أهل السنة فى أصول العقائد ، ففى قضية وجود الله جمعوا بين الناحتين : التقريرية ، والنقدية ، فأثبتوا حدوث العالم كطريق للبرهنة على وجوده تعالى وبأدلة تقارب أدلة الأشاعرة ، فقد استدلوا على حدوث العالم بحدوث الجواهر والأعراض، وأيضـًا كانت لهم مشاركات مشكورة فى الرد على كل المخالفين القائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم. [2]

ونلحظ من خلال مناظرات الماتريدية مع مخالفيهم تجاوبـًا منهم مع متطلبات البيئة المحيطة بهم ، فلما كانوا مُحاطين بالثقافات الفارسية القديمة التى تتزعم فكرة إثبات الاثنيين الأزليين رأينا أن معظم جهود الماتريدية النقدية متجهة لدفع مقالاتهم . [3]

٢ـ ومن قضية الوجود ينتقل الماتريدية إلى إثبات أصل العقيدة ، وهو وحدانية الله تعالى ، فيبرهنون على هذه القضية ببرهان التمانع المشهور ، وكذلك يدعمونها بأدلة سمعية بجانب الأدلة الكونية القائمة على النظر فى الكون وملاحظة جريانه على نظام واحد مما يدل على أن مدبره واحد ،

(١) راجع : فى الفلسفة الإسلامية د / إبراهيم مدكور ٢/ ٥٦

(٢) راجع : التوحيد ص ١١، ١٣٧ ، والتبصرة ١/ ١٧٩ ، وإشارات المرام ٨٩

(٣) راجع : التوحيد ص ١٤١ ، والتبصرة ١/ ٢٢٣ ، والبداية من الكفاية لابن الصابونى ٣٩ ، والعقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د/ محمد عبد الستار نصار ص ٣٢١.

وبجانب هذه الأدلة يميل السمرقندى الماتريدى فى كتابه (الصحائف الإلهية) إلى تدعيم القضية بأدلة تشبه أدلة فلاسفة الإسلام . (١)

٣ـ وأما عن بقية الصفات : ففيها يعلنون اتفاقهم مع الأشاعرة فيثبتون لله نفس الصفات التى أثبتوها بنفس المفاهيم والأدلة ، كما أنهم يقولون بزيادة الصفات على الذات ، ويرددون العبارة التى رددها إخوانهم الأشاعرة ، وهى أن صفات الله ليست هى هو بحسب المفهوم الذهنى ، ولا هى غيره بحسب الوجود الخارجى ، ومع تطرق الماتريدية لهذه المباحث إلا أن الروح العامة المسيطرة على مذهبهم فى الصفات هى التسليم المطلق بالصفات التى جاء بها القرآن وإقامة الأدلة عليها ، وفى المقابل يتصدون لمخالفيهم من المعتزلة والفلاسفة والكرامية وسائر الطوائف المخالفة . (٢)

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك : أن الماتريدية تنبهوا لقضية هامة يمكن على ضوئها دفع حجة من أنكر ثبوت الصفات الإلهية ، بزعم أن إثباتها يوجب التشابه بينه وبين الخلق ، فقرروا أن الدلالة اللغوية للألفاظ على معانيها فى حق الله لا تماثل دلالتها على معانيها فى حق المخلوقات ، وإطلاق الأوصاف على الله إنما هو بحسب ما تتحمله عقولنا وما تسعه عبارتنا ، ولا سبيل لنا إلى تجلية حقائق الصفات والذات ، وبهذا يبقى الله تعالى بصفاته قصيًا عن التعقل

---

(١) راجع : التوحيد ص ١٩ ، والتبصرة ١/ ٢٢٧ ، ٤ ، والصحائف الإلهية للسمرقندى ٣١٠، وقارن : عيون المسائل للفارابى ص ١٣٣ ، ط الهيئة العامة للكتاب ، النجاة لابن سينا ٢/ ٧٧ ، ط دار الجيل بيروت .

(٢) راجع : التوحيد ٤٤ ، والتبصرة ١/ ٣٥٣ ، وشرح الفقه الأكبر ١٦ ، ونشر اللآلى بشرح بدء الأمالى لأحمد بن إبراهيم التونسى لوحة ٥ ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٠٩

، وبهذه القاعدة تندفع مقالة المعطلة ، كما تندفع مقالة المشبهة الذين ظنوا أن دلالة الألفاظ علىٰ معانيها لا تتغير شاهداً وغائباً .[1]

ولا يظفر الباحث علىٰ قضية خلافية ذات بال بين الفريقين فىٰ الصفات إلا ماهو معروف بين الباحثين بصفات الأفعال أو صفة التكوين ، فالخلاف فىٰ هذه القضية أحد أهم نقاط التفرقة بين المدرستين ، ورأىٰ الماتريدية فيها أحد معالم مذهب الماتريدية ، ويعتبر الدكتور/ مدكور قول الماتريدية بالتكوين إحدىٰ دلائل تمسك الماتريدية بالنص ، والتىٰ بدا فيها الماتريدية أكثر تمسكـًا بالنص من الأشاعرة ، وسيأتىٰ مزيد بيان لهذه القضية فيما بعد .[2]

٤ـ وبخصوص الصفات الخبرية لا يختلف الماتريدية كثيراً عن الأشاعرة ، فإن كان الأشاعرة يذهبون إلىٰ التفويض العام للمعنىٰ والكيف بعد نفىٰ المعنىٰ الظاهرىٰ المتبادر من اللفظ كأصل لمذهبهم ، ويلجأون للتأويل كحل بديل عند تعذر التفويض العام ، فإن الماتريدية يعتمدون نفس المذهبين علىٰ قدم المساواة ، ففىٰ المتشابهات عندهم وجهان :

أ ـ أن يوصف بما جاء فىٰ التنزيل علىٰ ما جاء من غير تفسير أو تأويل أو تشبيه ، ويفوض الأمر كلية لله تعالىٰ ، ويقتضىٰ هذا نفىٰ المعنىٰ الحقيقىٰ المتبادر إلىٰ الذهن عند الإطلاق ، وإثبات معنىٰ آخر لايعلمه إلا الله ، فإن وصف الله تعالىٰ بظاهر هذه الألفاظ وهم وحكم علىٰ غير المحسوس بأحكام المحسوس ، والأدلة القطعية تثبت التنزيه المحض ، فوجب تفويض العلم بهذه النصوص معنىٰ وكيفـًا إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ ما هو دأب سلف الأمة إيثاراً

(١) راجع التوحيد ص ٩٣ ، والعقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها ٣٣٦

(٢) راجع فىٰ الفلسفة الإسلامية د/ إبراهيم مدكور ٢/ ٥٨

للطريق الأسلم .[1]

يقـول أبـو منصـور : " والأصـل عنـدنا فى ذلـك أن الله تعـالىٰ قـال ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورىٰ آية: ١١]، فقـد نفـىٰ عـن نفسـه شبه خلقه ، وقد بينا أنه فى فعله وصفته متعال عن الأشباه ، فيجب القول فى قوله ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [سورة طه آية: ٥]، علىٰ ما جاء به التنزيل ؛ إذ ينتفىٰ عنه شبه الخلق ، ولما أضاف الاستواء إليه لزم القول فى الله بالتعالىٰ عن الأشباه ذاتـًا وفعلاً ، فلم يجز أن يفهم من الإضافة إليه المفهوم من غيره فى الوجود "[2]

ب ـ الاشتغال بصرف هذه الآيات والأخبار عن ظاهرها بتأويلها إلىٰ ما تحتمله من المعانى التىٰ لا تتناقض مع دلالة التوحيد ، إعمالاً لما قرره الماتريدية من أن النقل إذا عارض العقل وجب تأويل النقل إذا دعت لذلك الضرورة دفعـًا لمطاعن الجاهلين ، ويراعىٰ فى التأويل أن يكون منضبطـًا بضوابط اللغة والشرع .[3]

وبالجملة : فالماتريدية فى الصفات عمومـًا كانوا أمة وسطـًا بين متنافيين ، يقول أبو اليسرالبزدوىٰ " ثم إنما قلنا إن المذهب الذىٰ نحن عليه وسط من المذاهب ؛ لأننا فى الصفات ما غلونا فى النفىٰ كما غلت الجهمية والمعتزلة والقدرية حتىٰ نفوا الصفات أجمع ، وهىٰ العلم والقدرة و التكوين والإيجاد ،

---

(١) راجع : التبصرة ١/ ٢٨٤ ، وغاية المرام لوحة ٦ ، وشرح السعد علىٰ النسفية ١/ ١٠١

(٢) تأويلات أهل السنة لأبىٰ منصور الماتريدىٰ ٣/ ٢٨٥ ، ط ١مؤسسة الرسالة ٢٠٠٤

(٣) راجع : تأويلات أهل السنة ١/ ٢٤٦، و ٥/ ٣٩ ، والتبصرة ١/ ٢٨٤ ، وغاية المرام لوحة ٧٢ ، وقد توسع ابن بقيرة فى استقصاء شبه الحشوية ، وحاشية الخيالىٰ علىٰ شرح النسفية ١/ ١٠١

ولا غلونا في الإثبات كما غلا الحنابلة والكرامية والمجسمة في إثبات الجسم والجوارح والنزول مع الانتقال والجلوس على العرش ، بل قلنا لله تعالى علم وسمع وبصر وتكوين وجميع الصفات ، وهو بصفاته كلها قديم وليس بجسم ولا له جوارح ولا له انتقال ولا له تغير ، فكان مذهبنا وسطـًا ؛ ولهذا لو أبطلنا مذهب الحنابلة والكرامية ينسبوننا إلى القدر والاعتزال ، ولو أبطلنا مذهب القدر والاعتزال ينسبوننا إلى الحنابلة والكرامية . " (١)

٥ـ وفي باب الأسماء يعلن الماتريدية سنيتهم التامة فيثبتون لله تعالى الأسماء الواردة في الكتاب والسنة ، ويؤكدون على أن أسماء الله توقيفية ، والاسم عند الماتريدية هو المسمى استناداً لقوله تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [سورة الأعلى آية: ١] ، وقوله ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [سورة الرحمن آية: ٧٨] ، وقوله جل وعلا ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف آية: ١٨٠] ، وقوله عز وجل ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [سورة يوسف آية: ٤٠] ، وهم ما كانوا يعبدون الأسماء ، وكذلك : الحالف بالاسم تنعقد يمينه كالحالف بالذات الإلهية . (٢)

أيضـًا : يؤكدون على أن الأسماء توقيفية لا تؤخذ إلا من التوقيف الشرعي ، فلا يجوز إطلاق اسم على الله تعالى ما لم يرد به نص من القرآن ، أو السنة الصحيحة ، أو الإجماع ؛ لأن الله مسمى بأسماء لا يسمى بما في معناها ، فيسمى كريم علام ، ولا يسمى سخي فاضل ، ويقال له رحيم ولا

---

(١) أصول الدين للبزدوي ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) راجع التوحيد ص ٦٥ ، و ٩٣ ، وبحر الكلام ١٣٨ ، وشرح النونية لوحة ٤٥ ، ونشر اللآلي بشرح بدء الأمالي لأحمد بن إبراهيم التونسي لوحة ٧ ، والبداية ٥٥ .

يقال شفيق . (١)

٦ـ وكذلك يثبت الماتريدية رؤية الله تعالىٰ من جهة إمكانها فى الدنيا ووقوعها فى الأخرة ولكن بلا كيف ، والدليل المعتمد فى الرؤية عندهم هو الدليل السمعىٰ ، يقول إمام الهدىٰ " القول فى رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير ، فأما الدليل علىٰ الرؤية فقوله تعالىٰ ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [سورة الأنعام آية: ١٠٣] ، ولو كان لا يرىٰ لم يكن لنفىٰ الإدراك حكمة ؛ إذ يدرك غيره بغير رؤية ، فموضع نفىٰ الإدراك ـ وغيره لا يدرك إلا بالرؤية ـ لا معنىٰ له " ، تم استرسل الماتريدىٰ فى سوق الأدلة النقلية علىٰ جواز الرؤية فى الدنيا ووقوعها فى الأخرة ، وعلىٰ نفس المنهج النقلىٰ تابعه عامة الماتريدية . (٢)

ويؤكد علىٰ نفس المعنىٰ السمرقندىٰ فيقول عن الرؤية :" وهذا البحث مما ليس للعقل استقلال فى إثباته ، وغاية سعينا ليست إلا بيان الجواز ، وهذا القدر كاف هاهنا ، وهو مع قول الصادق يفيد الغرض ، ويبطل قول المنكرين ؛ لأنهم ينكرونها. "(٣)

وبهذا يكفىٰ الماتريدية أنفسهم مؤنة الرد علىٰ الاعتراضات الـواردة علـىٰ الدليل العقلىٰ المشهور عند الأشـاعرة ، وهـو تعليـل صـحة الرؤيـة بـالوجود ، فالله موجود ، وكل موجود يصح أن يُرىٰ ، فقد دار حول هذا الـدليل مناقشـات

---

(١) راجع الصحائف الإلهية للسمرقندىٰ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) التوحيـد ٧٧ ، وراجـع : التبصـرة ١/ ٥٨٨ ، والفقـه الأكـبر ٨٣ ، وشـرح النسـفية ١/

(٣) الصحائف الإلهية للسمرقندىٰ ص ٣٦١

ضافية . [1]

٧ـ وفيما يتعلق بأفعال العباد يقف الماتريدية معها وقفة طويلة لما لها من شأن عظيم في العقائد والعبادات ، والماتريدية بوصفهم متكلمين فقهاء يعنيهم إثبات عموم علمه وإرادته لكل معلوم ومراد من جانب ، وكذا يعنيهم إثبات عدله تعالىٰ ورحمته دفاعـًا عن قضية التكاليف والمسؤولية والجزاء ؛ ولذا سار الماتريدية في نفس الدرب الذي سار فيه الأشاعرة ، فسلكوا مسلكـًا وسطـًا بين الجبرية والمعتزلة جمعوا من خلاله بين استقلال الله تعالىٰ بالخلق وبين عدالة الثواب والعقاب ، كما شرحوا فكرة القصد والاستطاعة شرحـًا لا يخلو من عناصر نفسية ، وانتهوا إلىٰ أن الأفعال منسوبة لله خلقـًا وللعباد كسبـًا واكتسابـًا بتعبير الأشاعرة أو اختياراً بتعبير الماتريدية ، والكسب والاختيار لفظان يعبران عن معنىً واحد . [2]

يقول السبكي : " والذي تحرر لنا أن الاختيار والكسب عبارتان عن

---

(١) ذكر الرازي هذا الدليل وأورد عليه أسئلة كثيرة في كتابه الأربعين في أصول الدين ، وختمها بقوله " وأنا غير قادر علىٰ الإجابة عنها ، فمن أجاب عنها أمكنه أن يتمسك بهذه الطريقة " ؛ ولذا رجح الاعتماد علىٰ الأدلة النقلية ، وقد توسع ابن التلمساني في ذكر اعتراضات الرازي ، وقام بالرد علىٰ بعضها ، وحكىٰ قول تقي الدين المقترح شارح إرشاد الجويني المتوفى سنة ٦١٢ هـ " إن بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفي الغليل " ، وانتهىٰ الكل إلىٰ أن الأولىٰ هو الاعتماد علىٰ الدليل السمعي راجع : الأربعين ١/ ٢٦٩ـ ٢٧٧ ، والمحصل ١٨٩ ، والمعالم ٦٨ ، وشرح المعالم ٤٢٣ وما بعدها ، ومع ذلك نجد الصابوني الماتريدي يعتمد علىٰ هذا الدليل اعتماداً علىٰ أن الوجود يصحح رؤية الأشياء شاهداً ، فيطرد هذا غائبـًا . راجع : البداية من الكفاية للصابوني ٧٧.

(٢) راجع : في الفلسفة الإسلامية د/ إبراهيم بيومي مدكور ٢/ ١٢٣ .

معين واحد ، ولكن الأشعرى آثر لفظ الكسب على لفظ الاختيار لكونه منطوق القرآن ، والقوم آثروا لفظ الاختيار لما فيه من إشعار بقدرة العبد " [1]

وخلافـًا لذلك يذهب (خالد النقشبندى) المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ إلى أن المغايرة بين المذهبين أظهر من أن تنكر وأشهر من أن تستر؛ ولذا شاع فى جميع البلدان والبقاع أن القدرة مؤثرة عند الماتريدى دون الأشعرى حتى طعن فيه طوائف ، وزعموا أن مذهبه جبر محض ، ولا فرق بين نفى قدرة العبد وبين إثباتها بلا تأثير ، وقد ألف النقشبندى رسالة فى التفرقة بين كسب الأشعرى واختيار الماتريدى أسماها (العقد الجوهرى فى الفرق بين الماتريدى والأشعرى) ، وحاول من خلالها أن يبين قرب المذهب الأشعرى من الجبرية ؛ ولذا جعل مذهب الماتريدى هو المعبر عن مذهب أهل السنة . [2]

والنتيجة التى يسفر عنها مذهب الماتريدية : أن الإنسان فاعل مختار على الحقيقة ، وهذا أمر يجده كل مكلف من نفسه ، وعلى اختياره يجازى ، ومن جهة أخرى لا مانع أن تجتمع قوتان على فعل واحد ؛ لأن الجهة منفكة ، فالله خالق ، والعبد مكتسب. [3]

٨ ـ وإذا انتقلنا إلى مباحث النبوات وجدنا أن مخالفات الماتريدية للأشاعرة لا تكاد تذكر ، فهم يثبتون النبوة كمنحة من الله تعالى لمن يشاء من عباده ، لا تنبنى على استحقاق من المبعوث ، ولا تكون لخصوصية راجعة إلى نفسه أو بدنه ، ولكنهم قالوا بوجوب بعثة الرسل لكونها لطفـًا وصلاحـًا ،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى ٣/ ٣٨٦ ، وراجع : التوحيد لأبى منصور الماتريدى ص ٢٢١ ، وتبصرة الأدلة لأبى المعين النسفى ٢/ ٨٤٣ .

(٢) رسالة النقشبندى محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٥ علم كلام طلعت.

(٣) راجع البداية من الكفاية ص ١١٣ ، والصحائف الإلهية ٣٩٤ .

والله تعالىٰ الحكيم لا يتركها لاستحالة السفه عليه تعالىٰ ، ولو شاء تعالىٰ أن لا يبعث رسلاً ، فهو لا يسأل عما يفعل ، وهذا الرأىٰ لا يعد خروجـًا عـن مذهب أهل السنة ـ كما ادعىٰ السعد التفتازانىٰ الذىٰ عده توسيعـًا لمجال الاعتزال ـ بل لا يعدو كونه صياغة ثانية لقول الأشاعرة بجواز إرسال الرسل ، وهذا ما صرح به نور الدين الصابونىٰ ـ أحد أئمة الماتريدية ـ قائلاً " قال عامة أهل الحق : إن الإرسال من الله تعالىٰ ممكن ، وقال بعضهم : إنه واجب بقضية الحكمة " (١)

٩ـ وبقية قضايا هذا الباب كإثبات نبوة سيدنا محمد ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ وإثبات المعجزات ودلالتها علىٰ صدق المدعىٰ ، وإثبات الكرامات ، وعصمة الأنبياء ، كل هذه القضايا لم تشهد خروجـًا من الماتريدية عن منهج أهل الحق . (٢)

١٠ـ وكذلك كان حالهم فىٰ السمعيات الأخروية ، من نحو إثبات عذاب القبر ونعيمه ، والإيمان بأصل البعث للروح وللجسد ، مع التوقف عن تعيين الكيفية ، وهل البعث جمع عن تفريق ، أم إيجاد عن عدم محض ، فالكل بالنسبة لقدرة الله سواء ، وكذا إثبات الوزن والحشر والصراط علىٰ ما جاءت به النصوص ، وإثبات شفاعة نبينا ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ ، والقول بثبوت الجنة والنار ووجودهما الآن وبقائهما ، وغير ذلك من السمعيات الأخروية .

---

(١) البداية ٨٥ ، وراجع شرح المقاصد ٣/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وقارن التوحيد للماتريدىٰ ص ٢٠٢

(٢) راجع : التوحيد ١٧٦ ، والتبصرة ٢/ ٦٥٩ ، و العقائد النسفية ١/ ١٨٧ ، والبداية ٨٩ ، والصحائف الإلهية للسمرقندىٰ ٤٢٢ وما بعدها .

(١)

١١ـ ثـم نـأتىٰ إلـىٰ مباحـث الإيمـان والإسـلام لنـرىٰ نفـس التطـابق بـين الأشـاعرة والماتريديـة ، فكـلا الفريقـان يتفقـان علـىٰ أن الإيمـان فىٰ حقيقتـه تصديق ، والإقرار باللسان شـرط لإجراء الأحكام الظاهرية ، والعمـل خـارج عن حقيقة الإيمان ، بل هو من شرط كماله ، والإسلام والإيمان متلازمان مـن حيث الحقيقة الشرعية مختلفان من جهة الإطلاق اللغوىٰ ، كذلك تتفـق كلمـة الأشاعرة والماتريدية فىٰ قضية مرتكب الكبيـرة ، فمرتكـب الكبيـرة عنـدهما لا يخلد فىٰ النار ، ولا يبطل الإيمان بفعل الكبيرة خلافـًا للخوارج القائلين بكفـره ، وللمرجئة القائلين بعدم تضرره بالكبيرة مطلقـًا إعمالاً لقاعدتهم التىٰ تقضـىٰ بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. (٢)

وينحصر الخلاف بين الطائفتين فىٰ مسائل قليلة جداً تعود فىٰ جملتها إلىٰ مجـرد الخـلاف اللفظـىٰ مثـل : قضـية زيـادة الإيمـان ونقصـه ، والاسـتثناء فىٰ الإيمان ، وخلاف يحكىٰ عنهم فىٰ إيمان المقلد ، والتحقيق أنهمـا فىٰ كـل ذلـك متفقان . (٣)

١٢ـ وفىٰ الإمامة لا خلاف بين الفـريقين ، فالكـل علـىٰ تـوقير الصـحابة ، ويمسكون عما شجر بينهم ، ولا يجوزون بغض أحد منهم كما فعـل الرافضـة

---

(١) راجع : العقائد النسفية ١/ ١٦١ ، والمسامرة ٢٠٩ ، وغاية المرام لابن بقيرة لوحة ١٨٥

(٢)راجع أصول البزدوىٰ ١٣٥،١٥٧ ، والصحائف الإلهية ٤٥٠ ، وشرح المقاصد ٣ / ٤١٧

(٣) راجع فىٰ تحقيق الخلاف فىٰ إيمان المقلد وفىٰ زيادة الإيمان ونقصه تحفة المريد ص ٧٨ ، وص ١٠٣ ، ط سادسة ٢٠١٢، دار السلام بالقاهرة .

والخوارج ، والإمامة عندهم من المصالح العامة التي تترك لنظر الأمة ، وليست واجبة على الله ، ويحكمون بصحة إمامة الراشدين ، وينكرون قضية النص على علي التي أذاعها الرافضة ، كما ينكرون عصمة الأئمة التي أثبتها الإثنا عشرية ، وهم في دفع مقالاتهم يد واحدة.(١)

١٣ـ وأخيراً نأتي إلى مسائل التعديل والتجوير ، وهذا الباب من أكثر الأبواب التي شهدت خلافاً بين جناحي أهل السنة ، ويرجع ذلك ـ فيما أرى ـ إلى اختلاف الفريقين في القاعدة التي تبنى عليها مسائل التعديل والتجوير ، وهي التحسين والتقبيح ، فالماتريدية يثبتونهما عقلاً والأشاعرة يثبتونهما شرعاً ، وسيأتي مزيد بيان لهذه الجزئية فيما بعد .

ثانياً : تفصيل بعض قضايا العقيدة عند الماتريدية .

بعد هذا الإجمال ننتقل إلى تفصيل بعض القضايا العقدية التي اشتهر بها المذهب الماتريدي ، وطلباً للإيجاز والاختصار سأقتصر على بعضها فيما يلي :

القضية الأولى : صفة التكوين.

تعتبر صفة التكوين ثامنة صفات المعاني من أهم معالم علم الكلام الماتريدي ، وهي من أبرز النقاط الفارقة بينه وبين علم الكلام الأشعري ، وجهد الماتريدية في إثبات صفة التكوين يدور حول النقاط التالية :

أ ـ مفهوم التكوين : هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود ، ليكون

---

(١) راجع : شرح المقاصد ٣/ ٤٦٩ ، وشرح المعالم ٧٢٣ ، وبحر الكلام ٢٦١ ، والتبصرة ٢/ ١١٠٣، وأصول البزدوي ٢٤٥، والبداية من الكفاية ١٠٠، والصحائف الإلهية ٤٧١

كل شئ كائنـًا به وقت وجوده ، علىٰ حسب علمه تعالىٰ وإرادته ، بغير آلـة ولا مادة ولا زمان ولا مكان ، ويعبر عنها بصفات الأفعال ، ويطلق علىٰ التكوين عندهم ألفاظ التخليق والترزيق والإيجاد والإحداث والاختراع والصنع ، وكلها ألفاظ مترادفة ، وتختلف أسماء التكوين باختلاف متعلقاته ، فإذا تعلق بإيجاد الرزق سمىٰ ترزيقـًا ، وإن تعلق بالخلق سمىٰ تخليقـًا ....إلخ ، ومن بين هذه الألفاظ استعمل الماتريدية مصطلح التكوين اتباعـًا للفظ القرآن الكريم ، وهو قوله تعالىٰ (كن) ، وإيثار الماتريدية لإطلاق لفظ التكوين لكونه منطوق القرآن دلالة علىٰ تمسكهم بالنص ، كما أن استعمالهم للفظ التكوين فيه اقتداء بشيخهم أبىٰ منصور.[1]

وقد أثبت الماتريدية التكوين انطلاقـًا من أن القدرة عندهم لا تعنىٰ سوىٰ صحة الفعل والترك ، فالقدرة صفة صالحة للإيجاد والإعدام ، وساعدهم علىٰ ذلك تعريف المتكلمين لها بأنها صفة يتأتىٰ بها الإيجاد والإعدام علىٰ وفق العلم والإرادة ، أو هىٰ صفة تمكن المتصف بها من الفعل والترك وصحتهما عنه بحسب الدواعىٰ ، فالقدرة لا تعنىٰ مباشرة الأشياء بالفعل ، وإنما هىٰ تختص بجانب الصحة والصلاحية فقط ، ومن ثم فلابد من إثبات صفة أخرىٰ تختص بجانب الفعل ، وهىٰ التكوين بفروعه من خلق ورزق وإحياء وإماتة وإحداث وصنع واختراع ، وبذلك يكون التكوين أخص من القدرة مطلقـًا ؛ لأن القدرة متساوية النسبة إلىٰ جميع المقدورات ، أما التكوين

---

(1) راجع : التبصرة ١/ ٤٩١ ، والروضة البهية ص ٤١ ، وفى الفلسفة الإسلامية ٢/ ٥٨ ، وأبو منصور الماتريدىٰ (حياته وآراؤه العقدية) د/ بلقاسم الغالىٰ ص ١٧٢

فهو خاص بما يدخل منها إلىٰ الوجود فعلاً . (١)

ب ـ قدم التكوين : أثبت الماتريدية قدم التكوين تفادياً للزوم التغير فىٰ ذاته تعالىٰ ، فلو كان تعالىٰ خالقـًا عند توجه صفة القدرة صوب الخلق لـزم أن يكون تعالىٰ قد استفاد هذه الصفة عند الخلق الفعلىٰ ، وهذا محال ، فالله لـيس بإحداثه للبرية استفاد اسم الرب ، بل له معنىٰ الربوبية ولا مربوب ومعنىٰ الخالقية ولا مخلوق ، وكما كان سميعـًا بصيراً عالمـًا قادراً فىٰ الأزل ، فهو كذلك خالق رزاق ، فكل ما كان صفة لله كان أزليـًا ، والله يتعالىٰ عن أن يستحدث له صفات المدح .(٢)

ومن هنا رفض الماتريدية التفرقة بين صفات الذات وصفات الفعل ، فكلها ثابتة لله أزلاً ، يقول النسفىٰ : " ونحن لا حاجة بنا إلىٰ إثبات الفرق ؛ لأنها كلها عندنا أزلية. " (٣)

ويؤكد علىٰ نفس المعنىٰ السعد فىٰ شرح النسفية فيقول : " التخليق والترزيق والإحياء والإماتة وغير ذلك مما أسند إلىٰ الله تعالىٰ ، وكل منها راجع إلىٰ صفة حقيقية أزلية قائمة بالذات هىٰ التكوين لا كما زعم الأشعرىٰ من أنها إضافات للأفعال. " (٤)

ثم جاء ابن بقيرة الحنفىٰ الماتريدىٰ شارح بحر الكلام لينقض أصل

---

(١) راجع التبصرة ٤٩١ ، وقارن : شرح المقاصد ٣/ ٦٦ ، وتحفة المريد ١٢٠ ، وأبو منصور الماتريدىٰ (حياته وآراؤه) د/ بلقاسم الغالىٰ ص ١٧٣

(٢) راجع : تبصرة الأدلة ١/ ٤٩٤، والبداية ٦٩ ، والمسايرة ٩٤ ، وشرح الفقه الأكبر ٢٤، والهوامش ١٥

(٣) التبصرة ١/ ٤٩٧

(٤) شرح العقائد النسفية ١/ ١١٨

تقسيم الصفات إلىٰ ذاتية وفعلية ويعتبر الصفات كلها ذاتية ؛ لأن الفعل صفة الذات أيضـًا . (١)

واستدل الماتريدية علىٰ قدم التكوين بأدلة منها :

أ ـ لو لم يكن قديمـًا لكان حادثـًا ، وكون التكوين حادثـًا محالاً ؛ لأنه إن كان حادثـًا : فإما أن يكون حادثـًا فىٰ محل سوىٰ ذات الله ، أو يكون حادثـًا فىٰ ذاته تعالىٰ ، أو يكون حادثـًا لا فىٰ محل ، والكل محال ، فاستحال حدوث التكوين . (٢)

ب ـ الله تعالىٰ مدح نفسه أزلاً بقوله تعالىٰ ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [سورة الحشر آية: ٢٤]، ووصف نفسه بما ليس له من المحامد استهزاء بنفسه جل وعلا ، كذلك يلزم عنه ثبوت الكذب فىٰ خبره تعالىٰ ، أو العدول عن الحقيقة إلىٰ المجاز من غير ضرورة ، وهو محال. (٣)

ج ـ لو كان التكوين حادثـًا لزم القول بتكوين آخر حادث ، ويتسلسل الأمر إلىٰ غير نهاية ، فلا يوجد العالم ، وهو باطل بالمشاهدة .

د ـ لا يلزم من قدم التكوين قدم المكون ، ولا من حدوث المكون حدوث التكوين ؛ لأن التكوين هو الصفة الأزلية التىٰ هىٰ مبدأ الأفعال ، أما الحادث فهو تعلق التكوين بالمكونات ، فالتكوين يطلق علىٰ الصفة النفسية التىٰ هىٰ مبدأ الأفعال وعلىٰ تعلق الصفة النفسية بالمكون ، والذىٰ تقول

---

(١) راجع : غاية المرام فىٰ شرح بحر الكلام لابن بقيرة لوحة ٥٧

(٢) توسع النسفىٰ فىٰ شرح هذا الدليل وأكثر عليه من التفريعات والمناقشات ، ورد علىٰ الكرامية والمعتزلة ، وذكره السعد مختصراً فىٰ شرحه علىٰ النسفية. راجع : التبصرة ١/ ٥٣٩ ، وقارن: شرح العقائد النسفية ١/ ١٣٠

(٣) التبصرة ١/ ٥٧٠ ، وشرح العقائد ١/ ١٢٩

الماتريدية بقدمه الصفة لا التعلق.(١)

هـ - إجماع الأمة وإطباق العقل والنقل علىٰ أن الخالق هو الله ، وإذا ثبت كون الخلق صفة لله ثبت كونه قديمًا ؛ لأن صفاته كلها قديمة لا يوصف منها شئ بالحدوث . (٢)

وهكذا فالقول بقدم التكوين أصل مقرر عند الماتريدية ، ويمكن أن يُعد هذا نزعة سلفية ماتريدية ، فقد اتبع الماتريدية هنا المنهج السلفى أكثر من المنهج الكلامى ، فقد كان القول بقدم الصفات مطلقًا مقولة عبد الله بن سعيد القطان المعروف بابن كُلاب المتوفى سنة ٢٤٠ هـ ، وأبى العباس إبراهيم بن عبد الله الزبيدى القلانسى المتوفى سنة ٣٥٩ هـ ، وهذا هو الطابع العام لمنهج السلف المتقدمين ، وليس من العيب فى شئ أن يرضى الماتريدى وأتباعه طريقة السابقين فى نظرتهم لهذه القضية . (٣)

والحاصل فى كل ما سبق هو القطع بقدم التكوين ، وقد رتب الملا علي القارى على هذه النتيجة الحكم بتكفير من قال بحدوث صفاته تعالى أو شك فى قدمها ، وبالتالى فمن قال بحدوث صفة التكوين الإلهى أو شك فى قدمها فهو كافر.(٤)

ج - **التكوين غير المكون** : بذل الماتريدية جهداً كبيراً فى إثبات أن التكوين أمر ثالث غير المكوِن (الفاعل) والمكوَن (المفعول) ، بل هو صفة ذاتية قائمة بذاته تعالى ، خلافًا للأشعرى الذى قال بأن التكوين عين المكون

---

(١) راجع : نظم الفرائد ص ١٨ وغاية المرام لوحة ٥٨ ، والروضة البهية ص ٤١

(٢) راجع : حاشية العصام على شرح النسفية ٤/ ١٨٩

(٣) راجع : العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د/ محمد عبد الستار نصار ص ٣٤٠

(٤) راجع : شرح الفقه الأكبر ص ٢٥

، وقالت المعتزلة بأنه قائم لا فى محل ، وقالت الكرامية التكوين حادث قائم بذاته تعالىٰ . (١)

ـ ويدل علىٰ مغايرة التكوين للمكون قوله تعالىٰ ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل آية: ٤٠] ، فالله عبر عن التكوين بـ (كن) وعن المكون بـ (فيكون) ، وأيضـًا تكون المخلوقات بخطاب (كن) يدل علىٰ المغايرة ، فلو كان هذا الخطاب مخلوقـًا لاحتاج إلىٰ آخر ، ويتسلسل الأمر إلىٰ ما لا نهاية ، وهذا محال ، فثبت أن صفة التكوين قديمة ، والمكون بها حادث والقديم مغاير للحادث .

ـ وأما قوله تعالىٰ ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [سورة لقمان آية: ١١] ،

فلا يفيد اتحاد الخلق والمخلوق ؛ لأن خلق هنا بمعنىٰ مخلوق ، فقد أقيم المصدر مقام اسم المفعول مجازاً ، أو أن استعمال المصدر مكان اسم المفعول مشهور ، فلا يكون مجازاً ، بل هو مغير عن أصله ، فيستعمل علىٰ حقيقته ، ويفهم منه اسم المفعول. (٢)

ولا يخلو كذلك القول بقدم التكوين مع حدوث المكون ، وإثبات المغايرة بينهما عند الماتريدية من نزعة دفاعية نقدية ، فقد تصدوا من خلاله لدفع مقالة الكرامية والحشوية الذين جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالىٰ ؛ إذ إن أصل التكوين قديم ، والحادث هو تعلق الصفة بالمكونات الحادثة علىٰ جهة

---

(١) راجع : البداية ص ٦٨ ، وهوامش علىٰ الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٩

(٢) راجع : التبصرة ١/ ٥٠٥ ، ٥٠٦.

التنجيز الفعلىٰ فيما لا يزال .[1]

د ـ مغـايرة التكـوين للقـدرة : وهـىٰ إحـدىٰ الـدعائم التـىٰ اعتمـد عليهـا الماتريدية فىٰ إثبات ثامنة صفات المعانىٰ (التكوين) من ناحيـة ، وهـىٰ إحـدىٰ دفاعات الماتريدية عن سلامة رأيهم من ناحية أخرىٰ ؛ إذ إن هذه المغايرة هـىٰ التىٰ واجه بها الماتريدية اعتراض الأشاعرة الـذىٰ أذاعـه وأشاعه الإمـام فخـر الدين الرازىٰ علىٰ الماتريديـة فىٰ إثبـاتهم لصـفة التكـوين مـدعيـاً عـدم الحاجـة إليها ، فقد رأىٰ الأشـاعرة أن فىٰ صـفة القـدرة غنيـة عنهـا ، فـإن كـان المـراد مـن التكوين أنه صـفة مـؤثرة فهـو عـين القـدرة ، وأن كـان المـراد منه نفس مؤثريـة القدرة فهو أمر نسبىٰ لا حقيقة له ، ولا يوجد إلا عند وجود المكون ، فيلـزم أن يكون حادثـاً.

وأيضـاً : فإن صفة التكوين إن كانت مـؤثرة علىٰ سـبيل الصـحة لـم تتميـز عن القدرة ؛ فإن لها تعلقـاً صـلوحيـاً قـديمـاً ، وإن كانـت صـفة التكـوين مـؤثرة علىٰ سبيل الوجوب: لزم أن يكون الله تعالىٰ موجبـاً بالـذات لا فـاعلاً بالقـدرة والاختيار، وهذا محال .[2]

وأجاب الماتريدية علىٰ ذلك ببيان أن التكوين له جهتان :

ـ جهة الجواز : وذلك بالنظر إلىٰ الـذات الإلهيـة ، فـالله إن شـاء خلـق وإن لـم يشأ لـم يخلق.

ـ جهة الوجوب : وهو بالنظرإلىٰ تعلقهـا بـالمخلوق ، فمتـىٰ تعلقـت قـدرة الله وإرادته بإيجاد مخلوق ما علىٰ صفة بعينها ، وجـب وجـوده كمـا أراد ، وإلا

(١) راجع مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية لابن كمال باشـا ص ٢٢ ، تحقيـق : سعيد فودة ، ط أولىٰ ٢٠٠٩ ، دارالفتح للنشر ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية .

(٢) راجع : إشارات المرام ٢١٧ ، والروضة البهية ص ٤٢ ، وقارن المحصل ص ١٨٦

لزم العجز . [1]

وعلىٰ الجانب المقابل يرىٰ الأشاعرة أن التكوين هو تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة ، ففىٰ إثبات القدرة ما يغنىٰ عن التكوين تفاديـًا لتكثير الصفات بلا فائدة ، كما رأوا أن إثبات التكوين يستدعىٰ القول بقدم المكون ، وهذا تصريح بقدم العالم ، وهو محال.[2]

ومذهب الأشاعرة ـ فيما أرىٰ ـ هو الأولىٰ بالقبول ؛ ولذلك رجحه العلماء ، بل إن ابن الهمام الماتريدىٰ مال إلىٰ مذهب الأشاعرة ، يقول فىٰ المسايرة بعد ما ذكر فروع التكوين : " فادعىٰ الحنفية من عهد أبىٰ منصور أنها صفات قديمة زائدة علىٰ الصفات المتقدمة ، وليس فىٰ كلام أبىٰ حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك " ، ثم أخذ ابن الهمام يشرح الأمر ، ويوضح رجوع التكوين إلىٰ صفة القدرة ، وهو تعلقاتها الحادثة . [3]

وقد تعقب ابن الهمام بالرد ابن قطلوبغا الحنفىٰ فىٰ حاشيته علىٰ المسايرة ، والملا علىٰ القارىٰ فىٰ شرح الفقه الأكبر ، وأثبت كلاهما أن التكوين صفة قديمة مستقلة عن القدرة ، وقد صرح أبو حنيفة بها بقوله : " والتخليق صفة فىٰ الأزل ... والفعل صفة فىٰ الأزل ، والفاعل هو الله ... والمفعول مخلوق ." ، وقد أبدىٰ القارىٰ عجبه من غفلة ابن الهمام عن هذه العبارة . [4]

ـ ومهما يكن من أمر فالخلاف بين الأشاعرة والماتريدية فىٰ التكوين آيل

(1) راجع إشارات المرام ص ٢١٧ ، وهوامش علىٰ الاقتصاد فىٰ الاعتقاد ص ١٧ ، ١٨

(2) شرح المقاصد ٣/ ١٢٧ ، ومسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية لابن كمال باشا ص ٢٥ ، وهوامش علىٰ الاقتصاد فىٰ الاعتقاد ص ١٤ .

(3) المسايرة ص ٩١ ، ٩٢ ، وراجع منها أيضـًا : ص ٩٣ وما بعدها

(4) راجع : حاشية ابن قطلوبعا علىٰ المسايرة ص ٩١ ، وشرح الفقه الأكبر ص ٢٤ .

إلىٰ العبارات والألفاظ ، وها هو الإمام الغزالىٰ يجعل الخلاف بين الفريقين اعتبارياً بحتاً مستعيناً بفكرة القوة والفعل ، فالقدرة هىٰ الصلاحية للخلق ، وهىٰ مرحلة القوة والإمكان ، بينما التكوين يمثل جانب الفعل ، فالماء فىٰ الكوز مروىٰ ، وعند الشرب أيضاً مروي ، وهما إطلاقان مختلفان لاختلاف الاعتبارات ، فقد ظهر أن من قال أنه لا يصدق فىٰ الأزل لفظ الخالق وأراد به المعنىٰ الثانىٰ (التكوين) فهو محق ، ومن قال يصدق فىٰ الأزل هذا الوصف وأراد به المعنىٰ الأول (القدرة) فهو محق ، وإذا كشف الغطاء علىٰ هذا الوجه ارتفع الخلاف . [1]

القضية الثانية : التحسين والتقبيح العقليان.

أولاً : معانىٰ الحسن والقبيح : يطلق الحسن والقبيح علىٰ معان ثلاثة :

١ـ الحسن : ما كان صفة كمال ، والقبيح ما كان صفة نقص .

٢ـ الحسن : ما وافق غرض المكلف ، والقبيح ما خالف غرضه .

وهذان المعنيان لا خلاف فىٰ ثبوتهما عقلاً .

٣ـ الحسن : هو ما يتعلق به المدح فىٰ الدنيا والثواب فىٰ الأخرة ، والقبيح هو ما يتعلق به الذم فىٰ الدنيا والعقاب فىٰ الأخرة ، وهذا هو محل الخلاف بين المذاهب . [2]

وما يعنينا هنا هو بيان رأىٰ الماتريدية ومدىٰ تميزه عن مذهبىٰ الأشاعرة والمعتزلة.

(١) راجع : الاقتصاد فىٰ الاعتقاد ص ٧٨، والهوامش ص ١٧

(٢) راجع الصحائف الإلهية ٤٦٤ وما بعدها .

ثانياً : مذهب الماتريدية وأدلتهم :

ذهب الماتريدية إلىٰ أن الحسن والقبح فىٰ الأفعال ثابتان عقلاً ، و لا يعنىٰ هذا أن العقل موجب لهما ، وإنما هو آلة لمعرفتهما ، والموجب حقيقة هو الله تعالىٰ.[1]

وقد استدلوا علىٰ مذهبهم بالأدلة التالية :

أ ـ تصديق النبىٰ ــ صلىٰ الله عليه وسلم ـ واجب عقلاً ؛ إذ لو كان واجبـًا شرعـًا لتوقف علىٰ نص آخر فيتوقف ثبوت الشرع علىٰ الشرع ، وهذا دور باطل ، أو يتوقف النص علىٰ نص آخر إلىٰ غير نهاية ، وهذا تسلسل باطل أيضـًا ، وإذا ثبت الوجوب العقلىٰ ثبت الحسن العقلىٰ ؛ لأن كل ما كان واجبـًا عقلاً فهو حسن عقلاً ؛ إذ إن الواجب العقلىٰ أخص من الحسن العقلىٰ .[2]

ب ـ الاعتراف بأن العقل يحكم بحسن الكامل والملائم للغرض ، ويحكم بقبح الناقص والمنافىٰ للغرض يوجب أن ينسحب حكمه بالحسن والقبح علىٰ المعنىٰ المتنازع فيه ؛ لأن حكم العقل واحد لا يختلف .[3]

ج ـ حكم العقل بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار ضرورىٰ لا يحتاج إلىٰ نظر فىٰ عرف أو شرع ، بل إن منكرىٰ الشرائع معترفون بذلك ، ولو استويا ـ أىٰ الصدق والكذب ـ فىٰ تحصيل مقصود ما ، فإن العقل يؤثر الصدق

---

(١) راجع إشارات المرام ص ٧٥

(٢) راجع نظم الفرائد ص ٣٢

(٣) راجع نظم الفرائد ٣٣

قطعـًا لحسنه عنده. [1]

وفوق ما تقدم دعم الماتريدية مذهبهم بإيراد أدلة الأشاعرة وأجابوا عنها كما يلىٰ :

ـ قولهم لو ثبت الحسن والقبح عقلاً لزم إثبات صفة ذاتية لازمة للشئ أو لجزئه أو للازم خارج عنه ، وحينئذٍ لا يمكن أن ينقلب الحسن قبيحـًا وبالعكس ، وهذا باطل ؛ فإن الصدق مع الأعداء فىٰ الحرب قبيح ، وهو مع الأصدقاء حسن مع كون الصدق واحداً.

= أجاب عن ذلك الماتريدية بأن الحسن والقبح بالنسبة للأشياء التىٰ تختلف باختلاف الإضافات إنما يكون علىٰ المركب من الفعل والإضافة ، فالفعل هو الجنس ، والمضاف إليه هو الفصل المقوم لنوعه . [2]

ولبيان ذلك أقول : قولنا شكر المنعم حسن معناه : الشكر المضاف إلىٰ المنعم لا الشكر المجرد ، ومن هذا القبيل قولنا الصدق النافع حسن ، أو الصدق الضار قبيح ، فكل منهما بمفرده لا يوصف بالحسن أوالقبح ، ولا يكون ذلك الوصف إلا بإضافته إلىٰ خصوصية لازمة لنوعه .

ـ قولهم : العبد ليس له قدرة مؤثرة فىٰ فعله ، فليس مخيراً ، وعند انتفاء الاختيار ينتفىٰ حكم العقل بالحسن والقبح .

= أجاب الماتريدية بأن كسب العبد يوصف بالحسن والقبح من جهة كسب العبد ، فالفعل بذاته لا يكون قبيحـًا ولا حسنـًا ، وإنما ما يصيره حسنـًا أو قبيحـًا هو كسب العبد ، فإن كسبه علىٰ وجه الطاعة كان حسنـًا ، وإن

(1)راجع الصحائف الإلهية ٤٦٦ ، ورفع الحاجب ١/ ٤٦٥ ، والمطالب العالية ٣/ ٢١٢، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، والأبكار ٢/ ١٣٤، ط دار الكتب المصرية ٢٠٠٤ .

(2)راجع إشارات المرام ص ٨٠

اكتسبه على وجه المعصية كان قبيحـًا ، فضلاً عن أن ما قالوه من نفى الاختيار عن العبد معارض بالنصوص التى تثبت للعبد اختياراً كقوله تعالى ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [سورة فصلت آية: ٤٦]، وقوله ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَـٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [سورة البقرة آية: ٨١]

ـ قولهم بأن الحسن والقبح لو كانا ذاتيين لزم اجتماع المتنافيين بالذات فى قول من قال هذا الكلام الذى أتكلم به الآن ليس بصادق ، فإن صدق فيه كان كاذبـًا ، فيلزم اجتماع المتنافيين ، كذلك : الصدق قد ينقلب كذباً وبالعكس ، فيلزم انقلاب الحسن قبيحـًا والقبيح حسنـًا .

= أجاب الماتريدية بأنه لا يلزم من عدم كونهما ذاتيين فى بعض الحالات عدم كونهما ذاتيين مطلقـًا ، وأيضـًا : فإن الحكم الذى يتضمنه الخبر لا يتناول نفس الخبر ؛ لأن حقيقة الإخبار هى الحكاية عن النسبة الواقعة على الوجه المطابق ، ومن شأن الحكاية أن يكون للمحكى عنه تعين فى الواقع مع قطع النظر عن الحكاية ، فمن قال : ما أتكلم به الآن ليس بصدق لا يوصف كلامه بالصدق أو بالكذب لعدم تمامه وصيرورته نسبة

واقعة نخبر عنها ونصفها بالصدق أو بالكذب . [1]

(١)راجع نظم الفرائد ٣٤ ، وإشارات المرام ٨١

ثالثاً : الفرق بين مقالة الماتريدية وغيرهم :

وهكذا نرى أن الماتريدية بتقريرهم تحسين العقل وتقبيحه بمعنى أنه آلة لمعرفتهما يثبتون تميز مذهبهم عن مذهبى الأشاعرة والمعتزلة :

= فالماتريدية يشاركون الأشاعرة فى القول بأن العقل وحده لا يستقل بإدراك الحسن والقبح فى كل شئ ، بل قد يدرك بعضها ، وفى قولهم بأن الموجب للحسن والقبح حقيقة هو الله تعالى ، ويفارقونهم فى إثبات قدرة العقل على التحسين والتقبيح قبل الشرع ، وتفرع عن ذلك القول بوجوب المعرفة عقلاً عند جمهورهم .

= وأمر الخلاف هنا ـ فيما أرى ـ هين ؛ إذ أن كلاهما ينتهى إلى القول بأن الموجب لحسن الفعل وقبحه هو الله على الحقيقة ، والأهم هنا هو بيان موقف الماتريدية من مذهب المعتزلة ومدى موافقتهم أو مخالفتهم لهم ، ولبيان ذلك أقول :

= أولاً : يتفق الماتريدية مع المعتزلة فى أصل المقالة ، وهى القول بأن العقل له الحكم بالحسن والقبح ، يقول نظام الدين الأنصارى الحنفى فى كتابه فواتح الرحموت " فعند الأشاعرة ـ التابعين للشيخ أبى الحسن الأشعرى المعدودين من جملة أهل السنة أيضـًا ـ شرعى ، وعندنا معشر الماتريدية والصوفية الكرام من معظم أهل السنة والجماعة وعند المعتزلة عقلى : أى لا يتوقف على الشرع ، لكن عندنا نحن متأخرى الماتريدية لا يستلزم هذا الحسن والقبح حكمـًا من الله تعالى "[1]

---

[1] فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١/ ٢٥ بهامش المستصفى ط ٣ ، دار احياء التراث العربى ١٩٩٣

كذلك يتفق الماتريدية مع المعتزلة فى القول بأن الشئ قد يشتمل على صفة ذاتية أو وجه واعتبار يوجب حسنه أو قبحه ، يقول أمير بادشاه الحنفى : " والحنفية قالوا للفعل صفة حسن وقبح ، وكل منهما فى نفسه وغيره " [1]

وهنا نرى وكأن نظريتى ذاتية الحسن والقبح التى قال بها الكعبى ومعتزلة بغداد ، ونظرية الوجوه والاعتبارات التى قال بها معتزلة البصرة ، هاتان النظريتان تظهر هنا فى أثواب ماتريدية .[2]

ويتفق الفريقان مرة أخرى فى القول بأن حسن الشئ أو قبحه يستدعى الأمر به أو النهى عنه ، إلا أن هذا الاستدعاء لا يكون على سبيل الوجوب عند الماتريدية ؛ إذ لا يجب على الله شئ ، وإنما العقل مجرد كاشف عن حسن الحسن وقبح القبيح.[3]

= ثانيـًا : اختلف الماتريدية عن المعتزلة فى أمور منها :

أ ـ قالوا بأن العقل آلة لمعرفة الحسن والقبح لا موجب لهما كما قالت المعتزلة ، ويترتب على ذلك القول بأن الحسن والقبح مدلولان بالأمر والنهى فيما يدرك عقلاً ، لا موجبان بهما ، ويلزم عن ذلك وجوب معرفة الله عقلا لما تقرر من حسن الواجبات وقبح المحرمات . [4]

ب ـ قررت الماتريدية أن العقل قد يدرك حسن بعض الأشياء وقبح بعضها ، لكن لا يدرك الكل كما ادعت المعتزلة ، فالعقل يدرك حسن الصدق

(1) تيسير التحرير لأمير بادشاه ٢/ ١٥٠ ط الحلبى .

(2) راجع المسائل فى الخلاف بين البغداديين والبصريين لأبى رشيد النيسابورى ص ٣٥٦ ط الإنماء العربى ، طرابلس ، ليبيا .

(3) راجع التوضيح بشرح متن التنقيح لصدر الشريعة ١/ ٤٨٤ ط المكتبة التوفيقية

(4) راجع أصول الدين لأبى اليسر البزدوى ص ٢١٢ ، ط الأزهرية للتراث .

النافع ضرورة ، ويدرك حسن الصدق الضار نظراً ، ولا يدرك حسن صوم أخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال .

ج ـ قالت الماتريدية العقل لا يحكم علىٰ الحسن والقبح جزماً ولا يستقل بذلك ، وإنما يحكم بذلك بمقتضىٰ الحكمة الإلهية ، كذلك العقل لا يحكم علىٰ فعل الله خلافاً للمعتزلة ، يقول صدر الشريعة الحنفىٰ : " إن الحاكم عندنا بالحسن والقبح هو الله تعالىٰ ، وهو متعال عن أن يحكم عليه غيره وعن أن يجب عليه شئ "[1]

فالحاكم علىٰ الفعل هو الله تعالىٰ ، ولكن العقل قد يدرك وجه الحسن والقبح فىٰ بعض الأفعال قبل مجئ الشرع .

د ـ قالت المعتزلة بأن العقل موجب للحسن والقبح بطريق التولد ، فإن العلم بالنتيجة عقب النظر الصحيح ، أما الماتريدية فقائلون بأن العقل آلة للمعرفة لا غير "[2]

و بهذه الفروق يظهر لنا تميز الماتريدية عن الأشاعرة والمعتزلة ، وهم وسط بينهما ، فالتحسين والتقبيح العقليان عندهم ليس كما هو عند المعتزلة ، بل الأمر يؤول فىٰ النهاية إلىٰ أن الموجب للحسن والقبح فىٰ الأفعال هو الله تعالىٰ ، كما أنهم رفضوا الاسترسال مع المعتزلة فىٰ قواعدهم ، وامتنعوا من القول بالوجوب علىٰ الله ، ومن جهة أخرىٰ قالوا بأن العقل ليس حاكماً فىٰ الحقيقة ، وإنما هو كاشف عن الحسن والقبح ، هذه الفروق وغيرها يثبت بها كونهم مذهباً متميزاً من جهة ، ويثبت بها خلوصهم عن شائبة الاعتزال

(١) راجع التوضيح بشرح متن التنقيح لصدر الشريعة ١/ ٤٧٧ ، وقارن شرح الأصول الخمسة ١٣٢ط مكتبة وهبة بالقاهرة .

(٢) راجع التلويح علىٰ التوضيح للسعد التفتازانىٰ ١/ ٤٧٧

ودخولهم فى زمرة أهل السنة .

القضية الثالثة : وجوب معرفة الله عقلاً

ينبنىٰ علىٰ القول بالتحسين والتقبيح العقليين عند الماتريدية القول بوجوب معرفة الله عقلاً، فقد ذهبوا إلىٰ أن معرفة الله واجبة عقلاً ، فلو لم يبعث الله للناس رسلاً لوجب عليهم معرفة الله وما يليق به من صفات الكمال بعقولهم خلافـًا للأشعرية القائلين بأنه لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل بعث الرسل .[1]

أدلة الماتريدية علىٰ وجوب المعرفة عقلاً :

١ـ قوله تعالىٰ ﴿ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة نوح آية: ١] ، فالخلق مطالبون بالإيمان قبل مجيء النذير ؛ لأن الله خوفهم بنزول العذاب .

٢ـ لوكانت معرفة الله من الرسول لكانت المنة للرسول لا لله ، وهذا لا يصح ؛ لأن المنة لله وحده بتركيب العقول وتوفيقها للاستدلال عليه .

٣ـ استدلال سيدنا إبراهيم علىٰ معرفة الله وقدرته ببعض مصنوعاته كما جاء فى القرآن الكريم ، فقد توصل لمعرفة الله وتوحيده بالنظر فى أجرام السموات وإبطال كونها صالحة للتدبير والخلق ، ثم انتقل إلىٰ الاعتراف بربوبية من خلق السموات والأرض الذى لا يجرى عليه تغير ولا زوال ، وكذلك فعل أصحاب الكهف ، فقد توصلوا إلىٰ إثبات وجوده تعالىٰ ووحدانيته بالنظر العقلىٰ والتأمل فى الآفاق ، ولم يكن هناك سمع ، فدل هذان

---

(١) راجع نظم الفرائد ٣٥

المثالان علىٰ أن المعرفة عقلية .[1]

٤ ـ قوله تعالىٰ ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾ [الإسراء آية: ٣٦]

، فالسمع والبصر لا يغنيان عن العقل ، ولو لم يكن العقل حجة لتعطل السمع والبصر؛ إذ لا قيمة لهما إلا بالتعقل لقوله تعالىٰ ﴿ فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الأحقاف آية: ٢٦] ، ولا شك أن جحودهم سبب لحرمانهم من اللطف ، فدل هذا علىٰ أن الأصل فىٰ إدراك الحواس هو العقل ، ويثبت بذلك كونه حجة فىٰ الاستدلال لا بطريق الاستقلال .[2]

٥ ـ قال أبو حنيفة شيخ المذهب : (لا عذر لأحد فىٰ الجهل بخالقه) وقال كذلك : (لو لم يبعث الله رسولاً لوجب علىٰ الخلق معرفته بعقولهم)[3]

وتتميمـًا لمذهبهم تأولوا أدلة القرآن الكريم التىٰ تخالف بظاهرها مذهبهم ومنها :

أ ـ قوله تعالىٰ ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾ [سورة الإسراء آية: ١٥] ، فالظاهر من الآية أنها تنفىٰ العذاب قبل إرسال الرسل ، لكن الماتريدية قالوا بأنها محمولة علىٰ نفىٰ عذاب الاستئصال أخذاً من سياق الآيات قبلها ، وهو قوله تعالىٰ ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [سورة الإسراء آية: ١٦] ، أو تحمل علىٰ نفىٰ العذاب علىٰ الأعمال التىٰ لا يعرف حالها قبل الشرع ، والملجئ إلىٰ هذا التأويل ضرورة

---

(١) راجع غاية المرام فىٰ شرح بحر الكلام لابن بقيرة لوحة ٢١

(٢) راجع السابق لوحة ٢١

(٣) راجع المسامرة ص ١٥٦ ط دار الكتب العلمية

الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالىٰ ﴿ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ ؛ إذ أن القطعىٰ لا يعارض القطعىٰ .[1]

ب ـ قوله تعالىٰ ﴿ رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء آية: ١٦٥] ، فمن فوائد بعثة الرسل قطع حجج الخلق ، ولو كان العقل كافيـًا لثبتت الحجة علىٰ الخلق سواء بعث إليهم أم لا ، وهذا مخالف لهذه الآية ، لكن الماتريدية يحملون هذه الآية علىٰ أن المراد هنا هو نفىٰ الحجة التفصيلية ببعثة الرسل ، ولا يمنع هذا العموم أن تقوم عليهم الحجة الإجمالية وهىٰ العقل.[2]

ولا يخفىٰ ما فىٰ هذه التأويلات من التكلف الواضح ، فالآيات واضحة الدلالة علىٰ انتفاء العذاب قبل إرسال الرسل ، وسقوط الحجة عن الناس قبل بعثتهم ، وهذا ـ فيما أرىٰ ـ يدعم قول الأشاعرة بأن المعرفة شرعية ، ولقد قوىٰ هذا الجانب أكثر بميل (ماتريدية بخارىٰ) إلىٰ أن المعرفة شرعية ، وأن العقل معتبر فيها كشرط لها ، وعلىٰ هذا المعنىٰ يحمل قول أبىٰ حنيفة (لو لم يبعث الله رسولاً لوجب علىٰ الخلق معرفته بعقولهم) ، أو يحمل الوجوب فىٰ قوله علىٰ الانبغاء ، فالعقل هو آلة المعرفة وسببها ، والموجب لها هو الله لكن بواسطة العقل ، فالله الكريم الحكيم لا يوجب شيئـًا بدون تعقل ، كما أن الرسول هو المعرف للواجب ، فالباء فىٰ قوله بعقولهم للسببية ، أىٰ : بسبب عقولهم ، والموجب حقيقة هو الله .[3]

وبعيداً عن المؤيدين لمذهب الأشاعرة نرىٰ أن (ماتريدية سمرقند)

---

(١) راجع نظم الفرائد ٣٦

(٢) راجع إشارات المرام ص ٨٠

(٣) راجع الروضة البهية ٣٥ ، وتيسير التحرير ٢/ ١٥١ ، والمسامرة ١٥٩

يقضون بوجوب معرفة الله عقلاً ، وتظهر ثمرة الخلاف بينهم وبين الأشاعرة فىٰ حق البالغ العاقل الذىٰ لم تصله الدعوة ، ومات علىٰ كفره ، فهو ناج عند الأشاعرة ، ومؤاخذ عند عامة الماتريدية ، أما من مات قبل البلوغ : فهو ناج عند الكل عملا بحديث النبىٰ ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ (رفع القلم عن ثلاث ... ومنهم : والصبىٰ حتىٰ يحتلم)[1]

وأوجب بعض (ماتريدية العراق) علىٰ الصبىٰ معرفة الله والإيمان به محتجين علىٰ ذلك بأنه مع عقله وتمييزه يطالب بالإيمان ، وإيمانه صحيح ، ولا يطالب بالإعادة عند البلوغ ، وقولهم مرود ، وصحة إيمان الصبىٰ وقيامه بالفرائض دليل علىٰ الصحة لا الوجوب.[2]

القضية الرابعة: امتناع التكليف بما لا يطاق.

مفهوم التكليف بما لا يطاق وصوره :

التكليف بما لا يطاق : هو إلزام العبد بفعل معجوز عنه لا يدخل تحت قدرته ؛ لتعذره عادة: كالطيران في الهواء ، أو لتعذره عقلاً وإمكانه عادة : كتكليف من علم الله أنه لن يؤمن بالإيمان ، فإن إيمانه مستحيل لتعلق علم الله بعدمه ، فلو وجد لانقلب علم الله تعالىٰ جهلاً ، ولكن لو جردنا إليه النظر في ذاته وقطعنا النظر عن تعلق العلم الإلهىٰ بعدمه لحكمنا بإمكانه، أو يكون الفعل معجوز عنه لتعذره عقلاً وعادة : كالجمع بين النقيضين أو رفعهما ،

---

(١) راجع : أصول الدين للبزدوىٰ ٢١٤، و إشارات المرام ص ٨٢ .

(٢) راجع : غاية المرام لابن بقيرة لوحة ٢٠ ، وأصول الدين للبزدوىٰ ٢١٥

ونحو ذلك مما يستحيل عقلا وعادة.[1]

= وعلىٰ هذا فما لا يطاق له صور مختلفة :

ا- المتعذر عقلاً وعادة : كالأمر بالجمع بين الضدين، وقلب الحقائق، وغير ذلك مما يمتنع وقوعه لذاته ، وهذه أبعد مراتب التكليف بما لا يطاق في الاستحالة ، والماتريدية وجمهور العلماء مجمعون علىٰ امتناع التكليف بها ؛ لأن التكليف يقتضىٰ تصور وقوع المكلف به ، والممتنع لذاته لا يتصور وقوعه أصلاً . [2]

ب- المتعذر عادة مع إمكانه في نفسه لكونه غير واقع متعلقـاً لقدرة العبد أصلاً : كالصعود إلىٰ السماء، والطيران في الهواء، والمشىٰ علىٰ الماء ، وهذا النوع هو الذي وقع فيه الخلاف بين المتكلمين ، فقالت الأشاعرة بجوازه ، وقالت الماتريدية والمعتزلة بامتناعه ، وسيأتىٰ مزيد بيان لمذهب الماتريدية خاصة .

ج- الفعل المتعذر عقلاً الذي يمتنع وقوعه لغيره: كتكليف الكافر الذي علم الله منه عدم وقوع الإيمان ـ كأبىٰ جهل وأبىٰ لهب ـ بالإيمان ، وهذا لا نزاع فىٰ وقوع التكليف به عند الماتريدية وعند جمهور أهل السنة لكونه مقدوراً للمكلف بالنظر إلىٰ نفسه ، فقد كلف الله جميع الناس بالإيمان مع قوله في كتابه ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف آية: ١٠٣] ، فهذه الصورة مما يطاق ؛ لأن المحال ليس فىٰ الوسع أصلاً ، والمكلَف به هنا ممكن

(١) راجع : حاشية الخيالىٰ علىٰ شرح السعد علىٰ النسفية ١/ ١٥٤، والبداية من الكفاية ١١٨ ، والإبهاج للسبكي ١/ ١٧٠ ، والإرشاد ٩٤، والمغني ١١/ ٢٩٣

(٢) راجع : شرح العقائد النسفية ١ / ١٥٥، وإشارات المرام ٢٤٩، وشرح المقاصد ٣/ ٢١٨

، ولم يتصف بالاستحالة الذاتية التي هي السبب في امتناع التكليف ، فإن الشيء الواحد لا يكون ممكنـًا محالاً ، كما أن علم الله بعدم الشيء الممكن في ذاته لا يجعله ممتنعـًا لذاته ، ولا يحيل كونه مقدوراً لقادر؛ لأن القدرة على الشيء وعدمها تكون بالنظر إلى ذاته لا بالنظر إلى علم الله. (١)

أما قوله ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ [البقرة آية: ٢٨٦] فهو استعاذة عن تحميل ما لا يطاق لا عن تكليفه ؛ إذ يجوزأن يحمل عليه جبلاً لا يطيقه بأن يلقيه عليه فيموت ، ولا يجوز أن يكلفه حمل جبل بحيث يثاب عند الفعل ، ويعاقب عند الترك ، وبذلك صحت الاستعاذة منه ، وإنما ذكر التحميل ثانيـًا والحمل أولاً ؛ لأن الشاق يمكن حمله بخلاف الغير مقدور. (٢)

وقد ذكر(الملا على القاري) هنا تخريجـًا صوفيـًا ، فقال " ثم التحقيق أن للعبد مقامين :

أحدهما : قيامه بظاهر الشريعة .

ثانيهما : شروعه في المكاشفة ، وذلك بأن يشتغل بمعرفة الله وطاعته وشكر نعمته .

ففي المقام الأول : طلب التثاقل ، وفي المقام الثاني : قال لا تطلب مني حمداً يليق بجلالك ، ولا شكراً يليق بكمالك ، ولا معرفة تليق بعظمتك ، فإن ذلك لا يليق بذكري وشكري وفكري ، ولا طاقة لي بذلك في جوامع أمري ." (٣)

(١) راجع : شرح العمدة ٣٥٨ ، والبداية ١١٩ ، وتيسير التحرير ١/ ١٣٩

(٢) راجع شرح العمدة لأبي البركات النسفي ٣٥٧ .

(٣) راجع : شرح الفقه الأكبر ١٤٢

ويتعلق بصور ما لا يطاق عند الماتريدية صورتان :

أ ـ ما فى امتثاله مشقة عظيمة: كالتوبة بقتل النفس وثبوت الواحد للعشرة ، وهو المقصود بقوله تعالىٰ ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ ، وهذه الصورة خارجة عن ما لا يطاق ، فهىٰ جائزة وواقعة فىٰ الشريعة بلا خلاف . [1]

ب ـ ما لا قدره للعبد عليه حال توجه الأمر به للا شتغال بضده ، فالعبد قادر عليه ولكن يتوجه الأمر به حال كونه غير مستطيع له ، كالأمر بالحج لغير المستطيع ، وهذه الصورة محل خلاف بين الماتريدية أنفسهم ، وينبنىٰ خلافهم فيها علىٰ اختلافهم فىٰ القدرة الحادثة ومدىٰ صلاحيتها للضدين ، فبعد اتفاقهم علىٰ أن القدرة مع الفعل لا قبله ولا بعده كما هو مذهب الأشاعرة ؛ إذ لوكانت قبل الفعل لزالت ؛ لأنها عرض لا يبقىٰ زمانين ، فيوجد الفعل بلا قدرة ، وهذا محال ، ولو كانت بعد الفعل فلا حاجة لها ، فالقدرة لا تكون إلا مقارنة للفعل . [2]

أما عن صلاحية القدرة للضدين: فيذهب أكثر الماتريدية إلىٰ أن القدرة الحادثة صالحة للضدين علىٰ البدل ـ كما نقل عن أبىٰ حنيفة ـ فالقدرة علىٰ الطاعة صالحة لأن تحصل بها المعصية ، والعبد يجب عليه أن يكسب الطاعة

---

(١) راجع : شرح المعالم ص ٥١٧

(٢) راجع : وصية الإمام أبىٰ حنيفة لوحة ٢ ، والتوحيد ٢٥٦ ، والتمهيد لقواعد التوحيد للنسفىٰ ٢٥٩ط أولىٰ ١٩٨٦ دار الطباعة المحمدية ، والتبصرة ٢/ ٨٠٣ ، وشرح العمدة لأبىٰ البركات النسفىٰ ٢٨٠ ، وقارن : اللمع للأشعرىٰ ص ٩٢ ، والإرشاد للجوينىٰ ص ٩١ ، والمحصل للرازىٰ ص ١٠٥ ، وشرح معالم أصول الدين لابن التلمسانىٰ ص ٥٠٠ .

بدلاً عن اكتساب المعصية ، والله يجازئ المكلف لذلك .[1]

وبناء علىٰ هذا فالتكليف بالفعل وقت التلبس بضده تكليف بما يطاق ، فالإيمان مقدور للكافر ، ولكنه لما اشتغل بضده لم يستطع الإيمان ، وهو مؤاخذ ؛ لأن المعتمد فى التكليف هو الاستطاعة الأولىٰ ، وهى سلامة الآلات وتيسير الأسباب ، وهذا حاصل له ، لكن لما اشتغل بالضد ضيع قدرته وصرفها عما أمر به ، والمضيع للقدرة غير معذور.[2]

= وخلافـًا لعامة الماتريدية يميل شيخ المذهب أبو منصور إلىٰ أن القدرة لا تصلح للضدين ، فقد نقل رأى أبى حنيفة فى صلاحية القدرة للضدين ، ثم ذكر القول الآخر وهو عدم صلاحيتها للضدين ، وأقام عليه أدلة كثيرة ، مما يجعلنا نرجح ميله لهذا الرأى ، ويؤكد هذا الميل أبو المعين قائلاً : " والشيخ أبو منصور ذكر الخلاف وذكر حجج كل فريق ، ولم يشتغل بالجواب ، ولم يظهر إلىٰ أى رأى يميل ..لكن أكثر كلامه يدل علىٰ أنه يميل إلىٰ أن القدرة لا تصلح للضدين." [3]

وبناء علىٰ هذا يكون التكليف بالضد مع الاشتغال بضده مما لايطاق عنده ، فلا يكون جائزاً ، ، وفى هذا المعنىٰ يقول : " يقول ثم الأصل عندنا فى المسألة أن وجود الفعل ولا قوة لمن له الفعل عليه يبطل معنىٰ الفعل ، ويصرفه إلىٰ غيره ، وكذلك وجود الفعل ممن هو جاهل به وهو غير جائز. " [4]

---

(١) راجع : الفقه الأبسط لأبى حنيفة ٤٤ ، وشرح العمدة ٢٨٣ ، والتمهيد للنسفى ص ٢٧١

(٢) راجع : شرح العمدة ٢٨٢ ، فواتح الرحموت ١/ ١٣٦

(٣) تبصرة الأدلة ٢/ ٧٨٦

(٤) التوحيد ٢٦٥

وخلاصة ما مضىٰ : أن المستحيل بذاته لا يقع به التكليف إجماعـًا ، وأما المحال لتعلق علم الله بعدمه ، وكذا الأمر الممكن الشاق فهما خارجان عن نطاق ما لا يطاق عند الماتريدية إجماعـًا ، أما المحال للاشتغال بضده فهو مما يطاق عند أكثرهم ، ومما لا يطاق عند أبىٰ منصور لميله إلىٰ القول بأن القدرة لا تصلح للضدين ، وبهذا يبقىٰ محل النزاع فىٰ الممكن فىٰ ذاته ، لكنه لا يقع مقدوراً للمكلف عادة : كالأمر بالطيران فىٰ الهواء ونحوه من الأمور التىٰ لم تجر العادة بوقوعها مقدورة للمكلف ، فهذا المعنىٰ الذىٰ قالت الأشاعرة بجوازه ؛ لأن الله تعالىٰ يفعل ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ، وقالت الماتريدية بامتناعه تفضلاً ورحمة ، ومنعته المعتزلة لكونه قبيحـًا يجب علىٰ الله تركه ، وفيما يلىٰ مزيد بيان لهذه الجزئية :

جملة المذاهب فىٰ التكليف بما لا يطاق :

اختلفـت مـذاهب العلمـاء فىٰ التكليـف بمـا لا يطـاق تبعـًا لاخـتلاف التوجهات :

= **فالأشاعرة** : يقولون بجـوازه ووقـوع بعـض صـوره انطلاقـًا مـن عمـوم الإرادة الإلهيـة وانفـراده تعـالىٰ بالملـك والحكـم، فـالله تعـالىٰ يفعـل مـا يشـاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، وكل فعلـه تعـالىٰ حسـن ، لا يقبح منه شئ ، وليس فوقه أحد فيوجـب عليـه أن يفعـل أو أن يـترك ، ومـن هنـا قـالوا: بـأن لله تعـالىٰ أن يكلـف عبـاده مـا يطيقـون ومـا لا يطيقـون ...مـن غيـر استلزام قبح أو سفه.(١)

(١) أصول الدين للبغدادي بتصرف ص ١٤٩ ، ط مطبعة الدولة ، استنانبول ، ولتفصيل مذهب الأشاعرة وأدلتهم يراجع : الإرشاد ٩٤ ، والإبانة ٧٠ ، واللمع ٩٨، والمحصل

= **أما المعتزلـة** : فقـد قـالوا بامتناعـه جـوازاً ووقوعـًا انطلاقـًا مـن قاعـدة العدل الإلهي، وهذا الأصل دافع عنه المعتزلة بكل ما أوتوا من قوة ، فقد رأىٰ المعتزلة أن فائدة التكليف في الأصل هي تحقق الامتثال، وأن المؤاخذة مترتبة علىٰ مدىٰ الامتثال، ومن هنا فقد قضوا بأن المكلف به يجب أن يكون مقدوراً عليه، ويمتنع التكليف بما لا يطاق ؛ لأن التكليف بما لا يطاق سفه وقبيح وفيه ظلم للمكلف وكل هذا محال علىٰ الله تعالىٰ ، فاستحال ما أدىٰ إليه .(1)

وبين الأشاعرة والمعتزلة كان للماتريدية مذهبًا متميزاً نذكره بأدلته فيما يلىٰ :

مذهب الماتريدية والفرق بينه وبين مذهب المعتزلة :

لقد وجد المعتزلة من جمهور أهل السنة أعوانـًا ، فقد وافقهم علىٰ مذهبهم جمهور الماتريدية ، فقالوا بامتناع التكليف بما لا يطاق عادة مع إمكانه فىٰ نفسه ، ومع موافقتهم للمعتزلة فىٰ أصل المذهب ، إلا أن الفرق قائم بين الطائفتين فىٰ القاعدة التىٰ ينبنىٰ عليها مذهب كل منهما :

= المعتزلة : يبنون قولهم بامتناع التكليف بما لا يطاق علىٰ قاعدة الوجوب علىٰ الله تعالىٰ عن ذلك ، ومن ثم فقد أوجبوا عليه فعل الأصلح ، ونزهوه تعالىٰ عن القبح ، ولما كان التكليف بما يطاق أصلح للعباد وجب

= ص ٢٠٢ ، وأبكار الأفكار ٢/ ١٨١، وشرح المواقف ٨/ ٢٢٢ ، وشرح المقاصد ٣/ ٢١٧ .

(1) لتفصيل مذهب المعتزلة وأدلتهم راجع : المحيط بالتكليف ص ١١ ، وشرح الأصول الخمسة ٥٠٨ ، والمغنىٰ ١١/ ٣٩١ ، والمختصر فىٰ أصول الدين ٢٢٩ (ضمن مجموع رسائل العدل والتوحيد) تحقيق د/ محمد عمارة ، ط دار الهلال ، بدون .

علىٰ الله فعله ، وكذلك لما كان ضده قبيح يتنزه الله تعالىٰ عنه استحال أن يكلف عباده ما لا يطيقون .

= أما الماتريدية : فيبنون قولهم بامتناع تكليف ما لا يطاق علىٰ أنه لا يليق بحكمة الله ولطفه ورحمته ، يقول صدر الشريعة : " ثم عندنا عدم جوازه ليس بناء علىٰ أن الأصلح واجب علىٰ الله خلافـًا للمعتزلة بل بناء علىٰ أنه لا يليق بحكمته وفضله "[1]، وتابعه علىٰ قوله السعد فى التلويح قائلاً : " وعندنا مبنىٰ علىٰ أنه لا يليق بالحكمة والفضل أن يكلف عباده بما لا يطيقونه أصلاً ، فيلزم الترك بالضرورة ، ويستحقوا العذاب ، وما لا يليق بالحكمة والفضل سفه ، وترك إحسان إلىٰ من يستحقه ، وهو قبيح لا يجوز صدوره عن الله تعالىٰ " [2]

ـ وتظهر قيمة هذه التفرقة فيما يترتب علىٰ التكليف بما لا يطاق عند كلٍ منهما :

فالمعتزلة تقضىٰ بأن الله لو كلف عباده ما لا يطيقونه لاستحق الذم ؛لأنه ترك واجبـًا عليه تعالىٰ الله عن ذلك .

أما عند الماتريدية فلو كلف عباده ما لا يطيقون ، فلا شئ عليه ؛ إذ أنه يتصرف فى ملكه كما يشاء ، فلا لوم ولا ذم ، وهو يتنزه عن أن يوجب عليه غيره شيئـًا ، لكن جرت حكمته أن يكلف عباده ما يطيقون ، وهو فى ذلك منعم متفضل وليس مؤديـًا لحق واجب عليه ، ولو كلفهم ما لا يطيقونه فلا يُسأل

---

(١) راجع : التوضيح لصدر الشريعة ١/ ٤٩٢

(٢) راجع : التلويح ١/ ٤٩٤

عما يفعل.[1]

= وكما اختلف منطلق الماتريدية والمعتزلة فى قولهم بامتناع التكليف بما لا يطاق اختلفوا فى بعض علل هذا الامتناع ، ويوضح ذلك أبو البركات النسفى ، فيقرر أن من العلل التى علل بها المعتزلة امتناع التكليف بما لا يطاق أن الفائدة من التكاليف الأداء ، أما الماتريدية فيجعلون الفائدة من التكاليف الابتلاء ؛ لأن الله تعالى يتعالى عن الانتفاع بطاعاتنا ويتقدس عن التضرر بمعاصينا.

يقول أبو البركات النسفى " تكليف ما لا يطاق غير جائز ..ولأن فائدة التكليف الأداء كما هو مذهب المعتزلة ، أو الابتلاء كما هو مذهبنا .. ولا يتصور الابتلاء فيما لا يتحقق وجوده "[2]

وهذا موافق لصريح القرآن ، قال تعالى ﴿ مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ ﴾ [النساء آية: ١٤٧] ، وقال عز وجل ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلاًۚ ﴾ [الملك آية: ٢] ، وهذا الفرق بين المذهبين برهان واضح على سلفية الماتريدية ، وتمسكهم بالنقل بالرغم من ميلهم فى أغلب الأحوال إلى عقلانية المعتزلة ، ومع وضوح الفرق بين المذهبين فى المنطلقات والعلل ألا أنهما متشابهان فى أصل المذهب ، ونتيجة لذلك جاءت أدلة الماتريدية مقاربة لأدلة المعتزلة ، كما يلى :

---

(١) راجع : نسمات الأسحار لابن عابدين الحنفى ٤٩ ،٥٠ ، والتكليف بما لا يطاق بين المؤيدين والمعارضين (رسالة ماجستير) إعداد / أحمد عطية محمد ص ١٧٦ وما بعدها .

(٢) شرح العمدة لأبى البركات النسفى ٣٥٦

أدلة الماتريدية : استدل الماتريدية على مذهبهم بأدلة منها :

* الأول : قوله تعالىٰ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [سورة البقرة آية: ٢٨٦]، فهذه الآية دالة صراحة علىٰ أن الله لا يكلف العباد ما لا يطيقون ؛ إذ لو كان التكليف بما لا يطاق جائزاً للزم من فرض وقوعه محال، وهو الخلف في خبر الله وخبره لا يكذب، ووعده لا يتخلف، وهذا اللازم محال، فاستحال الملزوم ، وأيضـًا : فإن الله تعالىٰ قد أخبر بعدم وقوعه ، وما أخبر الله بعدم وقوعه يلزم من فرض وقوعه محال ، وكل ما يلزم من فرض وقوعه محال فهو محال. (١)

* الثاني : أن تكليف العاجز خارج عن الحكمة: كتكليف الأعمىٰ بالنظر أو بنقط المصحف، والزمن العاجز بالمشي فلا ينسب ذلك إلىٰ الحكيم جل وعلا .(٢)

* الثالث : أن التكليف إلزام ما فيه كلفة ومشقة للفاعل ابتلاءً واختباراً بحيث لو أتىٰ به أثيب ، ولو امتنع عنه عوقب ، وهذا يتصور فيما يمكن ويتأتىٰ وجوده من الفاعل لا فيما يستحيل. (٣)

* الرابع : لو صح التكليف بالمحال لاستدعىٰ ذلك حصوله، واستدعاء حصول الشيء فرع عن تصوره ، والمستحيل غير متصور؛ إذ ليس له ماهية ولا

(١) راجع : شرح النسفية ، وحاشية كل من : ملا أحمد ، و الخيالي ١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٢) راجع : شرح منظومة السبكي لوحة ٢٩ ، وأصول الدين للبزدوىٰ ١٢٨

(٣) راجع شرح الشيرازىٰ لمنظومة السبكىٰ لوحة ٣٠ ، وشرح العمدة ٣٥٦ ، ونظم الفرائد ٢٦

ذات معقولة، وغاية ما هنالك أنه يعقل بالاعتبارات المجازية. [1].

* الخامس : أن التكليف لا يتعلق إلا بما هو مقدور عليه في زمان وجوده وتحصيله ، فلا يعقل ترتب العقاب الشديد علىٰ ترك فعل ما لا يطاق ؛ فإن العقاب لا يليق في الحكمة إلا علىٰ ما يتمكن العبد من العلم به وتحصيله ، فلا يكلف العباد ما لا يطيقونه، ولا يطلب دفعه علىٰ الحقيقة، وسؤال دفعه بمعنىٰ طلب الإعفاء عما يشق أو عن العقوبة. [2]

= ومن تمام تقرير الماتريدية لمذهبهم وإعمالاً لمنهجهم تأولوا ما قد يفهم منه جواز التكليف بما لا يطاق علىٰ النحو التاليٰ:

أ- تأولوا الأمر في قوله تعالىٰ ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة آية: ٣١] علىٰ أنه للتعجيز وإظهار قصور العلم لا للتكليف.

ب- تأولوا طلب عدم التحميل لما لا طاقة لنا به علىٰ أنه طلب للعفو عما يشق علينا أو عن العقوبة.

ج- وتأولوا تكليف الله للكفار بالاستماع إلىٰ دعوة الرسل وقبولها مع إخباره بأنهم لا يستطيعون السمع بأن تكليفهم بالإيمان ليس تكليفـًا بما لا يطاق ؛ لأن إيمانهم أمر ممكن في نفسه إلا أنه ممتنع لغيره و هو تعلق علم الله بعدمه ، وعلىٰ هذا أيضـًا يحمل الأمر بإيمان فرعون مع سبق علم الله تعالىٰ بعدمه .

د- أما الأمر بإيمان أبي لهب مع الإخبار بأنه لن يؤمن فقد تأولوه بما يلىٰ :

---

(1) راجع : شرح الشيرازىٰ لمنظومة السبكىٰ لوحة ٣٠، ونظم الفرائد ٢٦ ، وأصول الدين لأبىٰ اليسر البزدوىٰ ص ٢٢١ .

(2) راجع : إشارات المرام ٢٥٠ ، ونظم الفرائد ٢٦

١ – إن أبا لهب مأمور بالإيمان ببعض ما أنزل علىٰ الرسول ـ صلىٰ الله عليه و سلم ـ لا بجملته ، وبذلك لا يلزم الجمع بين النقيضين.

٢ – إن أبا لهب قبل الإخبار بعدم إيمانه مكلف بالإيمان ، فلا يلزم الجمع بين النقيضين أصلاً، وكذا بعد الإخبار ؛ إذ إن قوله تعالىٰ في حقه ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [المسد آية: ٣] ، لا ينفي جواز إيمانه ؛ لجواز أن يحمل علىٰ تعذيب المؤمن لفسقه ، ولو سلم ، فهو كما أخبر نوحـًا ﴿ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ ﴾ [سورة هود آية: ٣٦] ، وحين ما علم ذلك، وحقت كلمة العذاب امتنع التكليف.

٣– إن علم الله بعدم إيمان أبىٰ لهب لا يمنع من صرف قدرته إليه واختياره ؛ لإمكانه في نفسه وإن كان محالاً لغيره ، وهو انقلاب علم الله جهلاً [١].

= وهكذا نرىٰ أن أدلة الماتريدية وإن أشبهت أدلة المعتزلة في علتها الغائية، وهىٰ تأديتها إلىٰ القول بامتناع التكليف بما لا يطاق ، إلا أنها كلها تنأىٰ عن القول بالوجوب علىٰ الله ، وربط أفعاله تعالىٰ بالأغراض الراجعة إلىٰ المخلوقين ربطـًا عقليـًا لا يقبل التخلف الذي لم يتحرج المعتزلة من التصريح بهما، وإنما تدور أدلتهم كلها في فلك الحكمة الإلهية التىٰ تقتضىٰ خلو فعله تعالىٰ عن السفه والعبث المؤدىٰ إليه القول بتجويز وقوع التكليف بما لا يطاق.

القضية الخامسة: امتناع تبدل السعادة والشقاوة .

مسألة السعادة والشقاوة من المسائل المتعلقة بقضية خلق أفعال العباد ،

---

(١) راجع : إشارات المرام ٢٥٠/ ٢٥١ ، شرح الفقه الأكبر ١٤٠.

والسعادة والشقاوة هما العلة الغائية لفعل الإنسان خيراً كان أو شراً ، وهما ثمرة فعل الإنسان ، وبهذا يتبين لنا مدىٰ ارتباط السعادة والشقاوة بقضية أفعال العباد.

ولقد اختلفت كلمة الأشعرية والماتريدية في هذه المسألة، وأساس الاختلاف بينهما هو اختلافهم في تحديد مفهوم السعادة والشقاوة ، فالأشاعرة نظروا إلىٰ المآل والعاقبة والخواتيم ، وبناء علىٰ ذلك فهما لا يتبدلان ، أما الماتريدية فقد نظروا إلىٰ الحال ، ومن هنا قالوا بأنهما يتبدلان ، وما يهمنا فىٰ هذا المقام هو تفصيل مذهب الماتريدية فيما يلىٰ :

مذهب الماتريدية وأدلتهم :

ذهب الماتريدية إلي أن السعادة هي الإيمان في الحال، والشقاوة هي الكفر في الحال، وإذا مات المؤمن علي الكفر والكافر علي الإيمان فقد انقلب السعيد شقيًا والشقي سعيداً، فإن السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل شقاوة بأفعال الأشقياء ، والشقاوة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل سعادة بأفعال السعداء.[1]

وقد جعل بعض الماتريدية جواز تبدل السعادة والشقاوة أساسًا للقول بامتناع الاستثناء فىٰ الإيمان ، يقول أبو اليسر البزدوىٰ معبراً عن هذا الاتجاه " قال أهل السنة والجماعة أن الشقىٰ يصير سعيداً ، والسعيد يصير شقيًا حتىٰ أن إبليس حين كان رئيس الملائكة كان سعيداً علىٰ الحقيقة ، ثم لما أبلس صار شقيًا ، ووحشىٰ وأبو سفيان قبل إسلامهما كانا شقيين علىٰ الحقيقة ، ثم صارا

(1) راجع : بحر الكلام لأبىٰ المعين النسفىٰ ص ٨١ ، ت/ ولىٰ الدين محمد صالح ، ط دمشق ، وشرح منظومة السبكي لوحة ٧، وشرح الفقه الأكبر ١٤٠، وتحفة المريد ٦٤.

سعيدين حين أسلما ، وهكذا كل كافر إذا أسلم يصير سعيداً ، وقد كان عدو الله حال كفره ، ثم يصير حبيب الله بعد الإسلام ، وكان حبيب الله حال الإسلام فيصير عدو الله حين كفر ، ولهذا جاز لكل مؤمن أن يقول : أنا مؤمن حقـًا." (١)

ينتج من هذا أن السعادة والشقاوة غير مقدرتان أزلاً ، وإنما تتحددان بناءاً علي فعل العباد، وليس في هذا استحالة ؛ إذ أن ما في اللوح المحفوظ قد يتغير ويتبدل.

واستدل الماتريدية علي مذهبهم بما يلي :ـ

أ= قوله تعالىٰ ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال آية: ٣٨] ، فقد أثبت الله تعالىٰ غفران ما قد سلف قبل الإسلام، فلو كان الكافر قبل إسلامه سعيداً لم يكن للغفران فائدة ، بل يكون تحصيلاً للحاصل ، وأيضـًا لم يستقم قوله ـ صلي الله عليه وسلم ـ (الإسلام يجب ما قبله) (٢)، فلو كان الكافر قبل إسلامه سعيداً لم يكن للجب لما قبل الإسلام فائدة أيضـًا.

ب = قوله تعالىٰ ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [سورة الرعد آية: ٣٩] أي يمحو المعاصي عند التوبة، ويثبت التوبة عند حصولها بشرائطها، وهذا نص في جواز تبدل السعادة والشقاوة ، وفي وقوع المحو والإثبات في اللوح المحفوظ.(٣)

ج = قوله تعالىٰ ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [سورة الرحمن آية: ٢٩] ، وتبديل السعيد شقيـًا والشقي سعيداً داخل في هذا الشأن، وهذا يفهم من قوله ـ صلي

(١) أصول الدين لأبىٰ اليسر البزدوىٰ ص ١٧٧

(٢) الحديث : أخرجه البخاري في صحيحه ١٤/ ١٨١١ ح رقم (٤٥٤٢).

(٣) شرح منظومة السبكي لوحة ٧ بتصرف .

الله عليه وسلم ـ لما سأل عن هذا الشأن فقال (من شأنه أن يغفر ذنبـًا ويفرج كربـًا ويرفع أقوامـًا ويضع آخرين)(١)

د = قوله صلي الله عليه وسلم (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده في النار ومقعده من الجنة ، قالوا يا رسول الله : أفلا نتكل علي كتابنا وندع العمل ؟

قال : اعملوا فكلُ ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فميسرون لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فميسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ فأما من أعطىٰ واتقىٰ)(٢) ، فخلق مقعد من الجنة ومقعد من النار لكل عبد دليل علي جواز التبدل ، وإمكان انقلاب الشقي سعيداً والسعيد شقيـًا.

هـ = قوله ـ صلي الله عليه وسلم ـ (إن أحدكم ليعمل عمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها، وإنما الأعمال بالخواتيم) (٣)

و = ما نقل عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أنه كان يقول : (اللهم إن كنت كتبتنىٰ فىٰ أهل الشقاء فامحنىٰ واثبتنىٰ فىٰ أهل السعادة.) ، فلو لم يكن التبدل جائزاً لما طلب ابن مسعود محو ما قد يكون كتب عليه من ذنب أو

---

(١) الحديث : أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ٢١٠ (١٠٦٠٥) والحاكم في المستدرك ٢/ ٥١٦ (٣٧٧١).

(٢) الحديث أخرجه : البخاري في صحيحه ٤/ ١٨٩٠ حديث رقم (٤٦٦١) .

(٣) الحديث أخرجه : البخاري في صحيحه ٣/ ١٢١٢ حديث رقم (٣١٥٤).

شقاوة .[1]

وبعد : فهذه الأدلة في مجموعها تدل علي أن السعيد هو من عمل بعلم أهل السعادة، والشقي من عمل بعمل أهل الشقاوة في الحال، فالعبرة بالعمل فى الحال، فإن الله هو العدل وهو الحق ، والعدل الإلهي يقتضي أن يكون من أفنىٰ عمره في الطاعة من السعداء ، وعليه يدل قوله تعالىٰ ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ ﴾ [البقرة آية: ٢٥٦] ، وقول بعض العارفين (إذا دخل الإيمان القلب أمن السلب) [2]، فمذهب الماتريدية ليس دعوة إلي تجويز التغير في ذاته ، وليس مناداة بتجهيله تعالىٰ، وإنما هو ثقة في عدله تبارك وتعالىٰ .

= وعلىٰ الجانب المقابل ذهب الأشعرية إلي أن السعادة والشقاوة مقدرتان في الأزل، فسعادة السعيد وشقاوة الشقي ليست باعتبار الوصف القائم به في الحال من الإيمان والكفر ، بل باعتبار ما سبق في علمه تعالىٰ أزلاً ، والعبرة بالخواتيم ، فالسعيد هو من ختم له بالخير، والشقي مقابله، ولن ينفع من ساءت خاتمته قناطير من إيمان، ولن ينفع من حسنت خاتمته تقدم مثقال حبة من خردل من إيمان[3]

وقد استدل الأشاعرة علىٰ مذهبهم بنصوص كثيرة منها :

ـ قوله تعالىٰ ﴿ فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ ﴾ [سورة هود آية: ١٠٥] ، وإنما أراد بالشقي من مات علي كفره، وبالسعيد من مات علي إيمانه، فحكمه بعد ذلك علي

---

(١) راجع : همع الهوامع للسبكي لوحة ٢٦، والحديث أخرجه الطبرانىٰ فى المعجم الكبير ٩/ ١٧١ برقم (٨٨٤٧)

(٢) راجع : شرح الفقه الأكبر ١٤١ .

(٣) همع الهوامع لوحة ٢٥.

الفئتين بما تقتضيه الموافاة ، وإذا حكم الله بحكم امتنع كونه بخلافه، وإلا لـزم أن يصير خبر الله كذبـًا وعلمه جهلاً، وهو محال، فثبت أن السعادة والشقاوة لا يتبدلان.[1]

ـ وقوله تعالىٰ في حق إبليس لعنه الله﴿ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[سورة البقرة آية: ٣٤]، فهذه الآية دالة علي أن إبليس لم يزل كافراً مع صحة إيمانه وكثرة طاعاته ، فظهر بذلك أن المعتبر في الإيمان الموصل إلي السعادة هو إيمان الموافاة.[2]

ـ وروي من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت في الصبي الميت (عصفور من عصافير الجنة لم يدركه ذنب) ، فقال لها النبي ـ صلي الله عليه وسلم ـ أو غير ذلك يا عائشة : (إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وهم في أصلاب آبائهم، وخلق النار وخلق لها أهلاً وهم في أصلاب آبائهم) [3]

ـ وروي عنه صلي الله عليه وسلم أنه قال (الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله تعالىٰ يوم طبعه كافراً) [4] ،

ز = وروي عنه ـ صلي الله عليه وسلم ـ أنه قال (فرغ ربكم من العباد ففريق في الجنة وفريق في السعير)[5]

فهذه النصوص في مجموعها دالة علي أن مصير الإنسان من الأمور المقدرة أزلاً، وما قدر أزلاً لا يتبدل ولا يتغير؛ لئلا ينقلب العلم الإلهي جهلاً، وأن العبرة في السعادة والشقاوة بالخاتمة، وهذا هو مجمل مذهب الأشاعرة .

---

(١) تفسير الرازي ٨/ ٤٧١.

(٢) راجع : شرح الفقه الأكبر ١٤١.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ك القدر ٤/ ٢٠٥٠ حديث رقم ٢٦٦٢.

(٤) راجع : تفسير ابن كثير ٣/ ١٠١ والحديث أخرجه مسلم ٤/ ٢٠٥٠ (٢٦٦١).

(٥) الحديث : أخرجه الترمذي في سننه ٤/ ٤٤٩ (٢١٤١)

حقيقة الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية :

الخلاف بين الفريقين لفظىٰ ، يمكننا التوفيق بينهما : بأن نقول إن التبديل الذي جوزه الماتريدية غير واقع علي ما في اللوح المحفوظ ، وأن الله تعالىٰ له كتابين سوىٰ أم الكتاب يمحو ويثبت منهما ما يشاء ، وعنده أم الكتاب لا يغير منه شيء، وأم كل شيء أصله، فكان الكتاب الذي لا يغير منه شيء هو الأم ، والكتابان الآخران يقبلان التغيير.(١)

وبنفس المنطق : يمكن التوفيق بين الأشاعرة والماتريدية في هذه القضية: فقول الماتريدية بجواز التبديل محمول علي ما في هذين الكتابين ، أما ما في اللوح المحفوظ فلا يتغير، وقول الأشعرية محمول علي ما في اللوح المحفوظ ، فإنه لا يتبدل مع اعترافهم بجواز التبديل علي ما في هذين الكتابين ، فالخلاف بين جناحي أهل الحق هنا خلاف لفظي. (٢)

القضية السادسة : امتناع الاستثناء فى الإيمان

= معنىٰ الاستثناء فىٰ الإيمان : هو قول العبد أنا مؤمن إن شاء الله ، وهذه المسألة من المسائل المتعلقة بمفهوم الإيمان ؛ إذ أن القاسم المشترك لمفهوم الإيمان عند معظم الفرق الكلامية هو التصديق القلبىٰ والاعتقاد الجازم ، وهــذا المعنىٰ ينافىٰ الاستثناء الذىٰ قد يشير إلىٰ معنىٰ الشك والتردد والتعليق، ومن هنا ذهب الماتريدية إلىٰ منع الاستثناء فىٰ الإيمان .

= وجاء الأشاعرة فذهبوا إلىٰ جواز الاستثناء فىٰ الإيمان ؛ لأن العبرة عندهم فىٰ الإيمان هو إيمان الموافاة الذىٰ يبقىٰ إلىٰ أخر الحياة ، وهو أمر

(١) همع الهوامع ٢٥، ومنع الموانع ٢٣.

(٢) همع الهوامع ٢٥.

استقبالى فصح فيه وقوع الاستثناء ، فالاستثناء ليس شكـًا فى الإيمان الحـالى ، ولا فى المستقبل بالنسبة إلى التصميم ، وإنما هو شك فى العاقبة التى لا يعلمها إلا الله إجماعـًا . [1]

ـ فالاستثناء فى الإيمان ليس شكـًا، وإنما هو للتبرك بذكر اسم الله فى كل حال ، كما أنه هضم للنفس وترك تزكيتها دفعـًا للإعجاب ، وهو أيضـًا تـأدب مع الله برد كل شئ إلى مشيئته ، قـال تعـالى ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الإنسان آية: ٣٠]

ـ كذلك : التصديق القلبى المعتبر فى الإيمان أمر خفى له معارضات خفية كثيرة : كالهوى والنفس والشيطان ، ولا يـأمن المكلف أن يشوب إيمانه شـئ من هذه الشوائب ؛ ولذا يفوض حصول الإيمان إلى مشيئة الله تعالى.[2]

ـ وأيضـًا : قول العبد أنـا مؤمن حقـًا حكم على الغائب ؛ إذ أن الإيمـان غيب لا يعلمه إلا الله ، ولعل القائل: أنـا مؤمن حقـًا كـافر عند الله ، فيكـون مخبراً بخلاف ما عند الله، فيحسن تجويز الاستثناء للخاتمة ؛ إذ أنها غيب مشكوك فيه. [3]

ـ وذكر إمام الحرمين وجهـًا آخر على جواز الاستثناء فى الإيمان خلاصته : أن هناك فرقـًا بين العقد والمعرفة ، فجمهور أهل السنة على عقد صحيح فى الـدين ولكـن عقـدهم هـذا لـيس معرفـةً ، فـإن المعتقـد لا يعـرف ضـرورة ، وجماهير الخلق لايستقلون بالأدلة ، فالخلق قسمان :-

١ - عـارف مطلـع علـى بـواطن الأسـرار، محـيط بحقـائق المعتقـدات

---

(١) راجع : همع الهوامع لوحة ١٤٨ ،وشرح المقاصد ٣/ ٤٥١

(٢) راجع : شرح المقاصد ٣/ ٤٥٠

(٣) راجع : شرح منظومة السبكى لوحة ٦

والشرائع، مستدل علىٰ ما انطوىٰ عليه قلبه من إيمان دلالة صحيحة ، وهؤلاء قلة .

٢– معتقد مصدق بقلبه ، مقر بلسانه ،عامل بجوارحه ، ولكنه غير متمكن من إقامة الأدلة وهؤلاء كثرة ، والمعتقد قد تختلط عليه الأمور، فيظن أن ماعليه غير كافٍ فىٰ الإيمان ، فيصح له الاستثناء دفعـًا لهذا الظن المحتمل،كما أن العارف أيضـًا قد تعتريه حالة يعدم فيها مذاق اليقين ، فيصح له الاستثناء دفعـًا لهذه الحالة. [١]

ـ ويشهد لهذا المذهب بعض النصوص كقوله ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ (قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبهما كيف يشاء) [٢]، وقوله أيضـًا فىٰ دعائه (يا مقلب القلوب ثبت قلبىٰ علىٰ دينك) [٣]، فلما كانت القلوب عرضة للتقلب والتبدل صح تعليق الإيمان علىٰ مشيئة الله تعالىٰ ، وروىٰ عن السيدة عائشة – رضىٰ الله تعالىٰ عنها – أنها قالت لجماعة: أنتم المؤمنون حقـًا إن شاء الله .[٤]

وبعد هذه التقدمة التىٰ أشرت من خلالها بإيجاز إلىٰ مذهب الأشاعرة وطرف من أدلتهم فىٰ هذه القضية ننتقل إلىٰ بيان مذهب الماتريدية وأدلتهم تفصيلاً .

مذهب الماتريدية وأدلتهم :

ذهب الماتريدية إلىٰ عدم جواز الاستثناء فىٰ الإيمان ، بل يجب القطع

---

(١) راجع : العقيدة النظامية لإمام الحرمين ٨٩ـ٩٠

(٢) الحديث : أخرجه أحمد فىٰ مسنده ٦/ ٢٥٠ برقم (٢٦١٧٦)

(٣) الحديث : أخرجه أبو يعلىٰ فىٰ مسنده ٨/ ١٢٨ برقم (٤٦٦٩)

(٤) الحديث : أخرجه ابن أبىٰ شيبة فىٰ المصنف ٦/ ١٦٥ برقم (٣٠٣٧٥)

بحصوله ، فينبغى أن يقول العبد : أنا مؤمن حقـًا ، ولا يقول : أنا مؤمن إن شـاء الله ، وهذا المذهب يقوم على أن الإيمان عقد يقينى ، فإذا نـزل عـن هـذا الحـد صار شكـًا أو ظنـًا ، والشـك خـروج صـريح مـن الإيمـان ، والظـن لا يكفـى فى الاعتقـادات ، ولمـا كـان الاسـتثناء فى الإيمـان وتعليقـه علـى المشـيئة يفيـد أو يقتضـى أو يـوهم الشـك أو الظـن فيـه منعـه الماتريديـة ، ولقـد تغـالى بعضـهم فذهب إلى تكفير مـن قـال : أنـا مـؤمن إن شـاء الله ، وقـالوا كمـا لا يصـح قـول القائل : أنا حى إن شاء الله ، أنا رجل إن شاء الله ، فلا يصـح هـذا القـول ، ولمـا رأى بعضـهم أن فى هـذا القـول غلـواً قـالوا بعـدم تكفيـر المسـتثنى فى الإيمـان ، واكتفى بالقطع بحرمة التلفظ به ؛ لأنه شك فى الإيمان.[1]

وقد استدل الماتريدية على مذهبهم بما يلى :-

١ – أن الإيمان معنى كلى يندرج تحته جزيئات لا يـتم معنـاه إلا بهـا ، فـإذا وقع الاستثناء فى إحدى الجزئيات لـم يصـح معنـى الإيمـان بالكليـة ، فـإذا قـال العبد مثلاً : أشهد أن لاإله إلا الله إن شاء الله ، أو قال : أشهد أن البعث والحشر والوزن واليوم الآخر حق إن شاء الله ، أو قال : أشـهد أن محمـداً رسـول الله إن شـاء الله، لـم يصـح إيمانـه ككـل لوقـوع الاسـتثناء المقتضـى للشـك فى إحـدى جزئيات الإيمان .

٢ – أن الله تعـالى مـدح المـؤمنين القـاطعين بإيمـانهم فقـال ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ ﴾ [سورة الحجرات آية: ١٥]، وأمـر أيضـًا بالقطع به فقال ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [سورة البقرة آية: ١٣٦] ، وقـال ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [سورة النساء آية: ١٣٦] ، فـدل ذلـك خُلفـًا علـى ذم مـن

[1] راجع : شرح الفقه الأكبر ١٣٨، والتمهيد لقواعد التوحيد ٣٩٣ ، والتبصرة ٢/ ١٠٩٣

لم يقطع بالإيمان ، والمستثنىٰ غير قاطع بالإيمان ؛ إذ أن الاستثناء يقتضىٰ الشك .

٣- أن العرف الظاهر فىٰ الخلق هو عدم استعمال الاستثناء فىٰ مواضع العلم والإحاطة كمن يشير إلىٰ إنسان : ويقول هذا إنسان إن شاء الله. (١)

٤- أن حرف الاستثناء إذا التحق بالعقود منع مضيها ، فلايصح عقد البيع إذا قال البائع : بعت إن شاء الله ، وكذا عقد النكاح لا يصح إذا دخله الاستثناء ، ولما كان الإيمان عقداً قلبياً انطبق عليه ماينطبق علىٰ سائر العقود ، فيجب أن لا يلحق به ما يدل علىٰ الاستثناء. (٢)

٥- أن الاستثناء لا يتصور إلا فىٰ ما لم يتحقق ، قال تعالىٰ ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [سورة الكهف الآيتان : ٢٣،٢٤]، فاستعماله فىٰ الحال لا معنىٰ له إلا الشك .

٦- أن الله تعالىٰ وصف الإيمان بأنه نعمة فقال ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [سورة المائدة آية: ٣] ، ووصفه بأنه منة يمن الله بها علىٰ من يشاء من عباده فقال ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [سورة الحجرات آية: ١٧] ، وأيضاً حبب الله إلىٰ المؤمنين الإيمان وزينه فىٰ قلوبهم ، قال تعالىٰ ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [سورة الحجرات آية: ٧] ، فالمستثنىٰ فىٰ الإيمان : إما أن يكون عالماً بصدق نفسه فىٰ إيمانه وبنعمة الله ، أو غير عالم بذلك ، أو علم أنه علىٰ غير ذلك ، فإن لم يعلم بذلك ، أو علم أنه علىٰ غير ذلك كان شكاً فىٰ الإيمان ، والإيمان لا ينفع فيه

---

(١) راجع : التوحيد للماتريدىٰ ٣٨٩

(٢) راجع : شرح منظومة السبكىٰ لأبىٰ الطيب الشيرازىٰ لوحة ٦

إلا اليقين ، وحينئذٍ فلا يصح فيه الاستثناء ولا يورثه إلا الشك والارتياب ، أما إذا علم صدقه فى إيمانه ، وعلم نعمة الله عليه كان الاستثناء حينئذٍ إيهامـاً عند المستمـعين وسـتراً لنعمـة الله ممـا يـؤذن بزوالهـا ، ويكـون ذلـك آيـةً للطـرد والإبعاد. [1]

٧ـ وروى عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ (أنـه سـأل حارثـة كيـف أصبحت ؟ قـال : أصـبحت مؤمنـاً حقـاً ، قـال الرسـول : لكـل شـئ حقيقـة ، فمـا حقيقـة إيمانك ؟

قال : رغبت نفسى عـن الـدنيا حتى استوى حجرهـا ومـدرها ، فأظمـأت نهارى وأسهرت ليلى ، كأنى انظر إلى أهل الجنة وهم يتزاورون فيها وإلى أهل النار وهم يتعـاوون فيهـا ، فقـال صـلى الله عليـه وسـلم : هـذا عبـد نـور الله قلبـه بالإيمان ، ثم قال له : أصبت فالزم)[2]

وبناءاً على أدلة الماتريدية السابقة يكون الاستثناء فى الإيمـان غيـر جـائز ؛ لأنه يقتضى: الشـك فى الإيمـان – منع مضـى عقـد الإيمـان– سـتر نعمـة الله – مخالفة العرف الظاهر– مخالفة النصوص المؤيدة لإمتناع الاستثناء فى الإيمان ، ولهذه الأمور منع الماتريدية الاستثناء فى الإيمان [1]

حقيقة الخلاف فى المسألة : ولعله من الجلى الظاهر من خلال ما سبق أن

(١) راجع : التوحيد للماتريدى ٣٩٠/٣٨٩

(٢) الحديث أخرجه : البيهقى فى شعب الإيمان ٦/ ٣٩٢(١٠٥٩٠) وابن أبى شيبة فى المصنف ٦/ ١٧٠ برقم (٣٠٤٢٥) والطبرانى فى المعجم الكبير ٣/ ٢٦٦ برقم (٣٣٦٧)

(١) راجع : التوحيد ٣٨٨- ٣٩٢،وشرح منظومة السبكى لوحة ٦/أ٧ ، والتمهيد لقواعد التوحيد للنسفى ٣٩٣ ، وشرح الفقه الأكبر ١٣٨-١٤١

الجهة منفكة ، بمعنىٰ : أن الإيمان الذىٰ يمتنع الاستثناء فيه عند الماتريدية هـو الإيمان الحال ، والأمر الحال والماضىٰ ليس محلاً لوقوع التعليق والاستثناء ، وأما الإيمان الذىٰ يجيز الأشاعرة وقوع الاستثناء فيه فهو إيمان العاقبة ، وعلىٰ هـذا فـالخلاف هنـا خـلاف لفظـىٰ [1]، ولقـد عـبر الإمـام الحسـن البصـرىٰ عـن سهولة هذا الخلاف لما سئل:أتقول أنا مؤمن إن شاء الله ؟

قال إن أردت بالإيمان ما تحل بـه ذبيحتـىٰ ، وتجـوز منـاكحتىٰ فإنـا مـؤمن حقـًا ، وإن أردت ما يُحكم لـىٰ بـه بالنجـاة مـن النـار فأنـا مـؤمن إن شـاء الله عـز وجل[2]

وبالنظر فىٰ جواب الإمام الحسن البصرىٰ نجده يشير إلـىٰ جهـة ثالثـة مـن جهـات الاخـتلاف اللفظـىٰ بـين جنـاحىٰ أهـل السـنة ، وهـىٰ جهـة الإذعـان والتسليم الظاهـرىٰ ، فمن نظر إلىٰ معنىٰ الانقياد والاستسلام الظاهرىٰ قال بأن الاستثــناء فىٰ الإيمان غير جائز، ومن نظر إلىٰ معنىٰ التصديق القلبىٰ ، قال بـأن الاستثناء فىٰ الإيمان جائز؛ لأن التصديق أمر قلبىٰ ، وأحــكام القلـوب لا يطلـع عليها إلا رب القلوب ، فيفوض أمر الإيمان إلىٰ مشيئة الله تعالىٰ .

---

(1) راجع : شرح منظومة السبكىٰ لوحة ٧،وشرح الفقه الأكبر ١٤١

(2) راجع : شرح المعالم ٢/ ٨٤٧

خاتمة البحث :

وبعد هذه الإطلالة الموجزة التي طوفنا من خلالها طوافًا سريعًا حول الماتريدية وأخذنا نبذة موجزة عنها تاريخًا ومنهجًا وعقيدة يمكننا أن نستخلص النتائج التالية :

١ ـ الماتريدية كنتاج فكري نشأت في بيئة مواتية ، فقد نبتت في ظل الدولة السامانية التي اشتهرت بتشجيع العلم ورعاية العلماء ، وكما استفادت الماتريدية ببيئة نشأتها تأثرت كذلك بها ، فقد أخذ الماتريدية على عاتقهم التصدي لأصحاب الأفكار المنحرفة كالمعتزلة والثنوية و أصحاب الديانات الفارسية القديمة ، وبهذا فقد أبدى الماتريدية تجاوبًا فكريًا مع متطلبات عصرهم .

وثمة شئ آخر ظهر فيه تأثر الماتريدية ببيئتهم ، وهو سهولة أسلوبهم وسلاسة عباراتهم في طرح قضايا العقيدة إذا ما قورن ذلك بعلم العقيدة الأشعري ، ويرجع هذا إلى طبيعة البيئة الجغرافية التي نشأ فيها كل منهما :

فالأشعرية نشأوا في بيئة صحراوية جافة وظروف مناخية غاية في القسوة ؛ ولذا اتسم أسلوبهم بالشدة والعمق ، بينما نشأت الماتريدية في بيئة عامرة غامرة ، وظروف مناخية مثالية ؛ ولذا جاء أسلوبهم سلسًا وعبارتهم سهلة .

٢ـ تميزت الماتريدية بمنهج وأفكار جعلتها شعبة متميزة من شعب أهل السنة والجماعة ، وقد اتسم المنهج الماتريدي بسمات منها :

أ ـ الاستقلالية : فقد كان لهم منهج متميز عن غيره فقد كان لرجال الماتريدية نظرات خاصة في قضايا العقيدة ومع ذلك لم يحيدوا عن أصول منهج أهل الحق .

ب ـ النظـرة الكليـة الشـاملة : ونعنـىٰ بهـا تنـاول الماتريديـة لكـل مسـائل العقيدة فىٰ جوانبها الثلاثة المعروفة عند المتكلمين وهىٰ (الالهيات ، النبوات ، السمعيات) ، وتعنىٰ الشمولية كذلك : رد الفروع والجزئيات إلىٰ أصولها الكلية .

ج ـ الموضـوعية : وتعنـىٰ التجـرد عنـد الحكـم علـىٰ الأشـياء ، والأمانـة العلمية فىٰ نقل ونقد آراء الخصوم ، وقد رأينا تطبيقاً رائعاً لهذه الموضوعية فىٰ مناقشاتهم للمعتزلـة ، فقـد نقلـوا أقـوال وآراء المعتزلـة مـن كتبهم ، كـذلك فعلوا مع كل المخالفين .

د ـ وحدة المنهج : وقد نتج عن هذا قلة الخلافات البينية داخل المذهب الماتريدىٰ ، وذلك واضح من خلال مطالعة كتب أئمتهم ، فكلهم فىٰ أصول المذهب وفروعه يد واحدة ، وهذا بخلاف إخوانهم من الأشاعرة ، الذين جمعوا فىٰ مذهبهم بين مدارس فكرية متمايزة ، حتىٰ إن كل إمام أشعرىٰ تميز بمنهج فكرىٰ مستقل مع أن الكل يرجعون إلىٰ مدرسة واحدة ، ويصدرون عن إمامهم أبىٰ الحسن الأشعرىٰ .

٣ ـ الماتريدية شعبة من شعب أهل السنة لم يخالفوا الأشاعرة إلا فىٰ فروع جزئية ، لا تقتضىٰ تفسيقاً ولا تبديعاً فضلاً عن أن أكثرها يعود إلىٰ مجرد اللفظ ، ومن هنا يمكننا أن نقرر أن الماتريدية امتداد وتطوير لمنهج السلف الصالح ، فهم لم يبدعوا رأياً ولم يخترعوا مذهباً ، وإنما أخذوا مذهب السلف الصالح وشرحوه بأوضح بيان ونافحوا عنه ، شأنهم فىٰ ذلك شأن إخوانهم الأشاعرة .

وكذلك هم أمة وسط فىٰ العقائد ، ووسطيتهم بادية ظاهرة فىٰ كل قضاياها ، وبذلك يتبين لنا خطأ من ادعىٰ أن الماتريدية فرقة مارقة معادية للمنهج

السلفىٰ ، ومـن أبـرز هـؤلاء فىٰ العصـر الحـديث الشـمس الأفغـانىٰ الـذىٰ كتـب رسالته للماجستير بعنوان (عداء الماتريدية للعقيـدة السـلفية) وقـد جـاءت فىٰ ثلاث مجلدات ضـخمة ذاخـرة بـأنواع شـتىٰ مـن الأخطـاء والمغالطـات ، كـما جاءت عامرة بألوان وافرة من السباب والشتائم وعلىٰ شاكلة الشمس الأفغانىٰ هـذا د/ أحمـد الحربـىٰ صـاحب كتـاب (الماتريديةـ دراسـة وتقويمـًا) ، وهـو كتاب ضخم حافل بألوان من التجنىٰ علىٰ القوم ، ود/ عبد الرحمن الخمـيس الـذىٰ ألـف كتابيـه (الماتريديـة ربيبـة الكلابيـة ـ مـنهج الماتريديـة فىٰ العقيـدة) لإثبات ضلالة الماتريدية علىٰ حد زعمـه ، وغيـرهم كثيـر خاصـة ممـن اعتنـق الفكر الوهابىٰ .

والـدفاع عـن الماتريديـة تفصـيلاً ونقـد دعـاوىٰ الشـمس الأفغـانىٰ وغيـره يحتاج إلىٰ مجال أرحب وأوسع ؛ ولذا ربما نفـرد لـه بحثـًا مسـتقلاً إن شـاء الله تعالىٰ .

٤ ـ لقد كان مذهب الماتريدية طريقة للجمع بين العقل والنقل ، نعم كان لهم ميل إلىٰ جهـة العقـل أكثر لكـن لـم يهملـوا الـنص ، بـل كـان عنـد بعضـهم مقدمـًا علىٰ العقل .

* ونتيجة لكل ما سبق يمكننـا أن نقـرر فىٰ اطمئنـان : أن الماتريديـة شـعبة سنية لها منهج أصيل مبتكر ، فهم لم يركنوا للعقل مطلقـًا كما فعلت المعتزلة ، بل تـارة يعولـون علىٰ العقـل لاقتضـاء الموضـوع الـذىٰ يتعرضـون لـه المـنهج العقلـىٰ كمـا فعلـوا فىٰ قضـية الحسـن والقـبح ، ومعرفـة الله ، فيعتقـد القـارئ لكلامهم أنهم معتزلة ، كمـا أنهـم أحيانـًا يجمعـون بـين العقـل والنقـل فىٰ عامـة القضايا العقدية علىٰ نحو مـا يصـنع الأشـاعرة ، وفىٰ مواضـع أخـرىٰ يحجمـون عن أدلة العقل ، ويميلـون كـل الميـل إلـىٰ الأدلـة السـمعية كمـا فعلـوا فىٰ قضـية

رؤية الله تعالىٰ ، فهل يعدون بذلك كلابية ؟!

وحقيقة الأمر ـ فيما أرىٰ ـ أن جهابذة المفكرين من الماتريدية وغيرهم يصعب تصنيفهم ضمن مدرسة بعينها ؛ لأنهم هم الذين أسسوا المدارس ، ورسموا المناهج الفكرية ، وبهذا فالماتريدية ممن شيدوا مدرسة سنية قائمة علىٰ أسس عقلية ونقلية ، فهم يمنحون النص القدسية اللائقة به ، كما يتميزون باتجاه عقلىٰ مستنير ، يستخدم أصحابه العقل فيما يطيقه ، ويؤمنون بأن للعقل حدوده مما اتسعت مداركه ، وقد استخدم الماتريدية طريقىٰ العقل والنقل من غير شطط أو مبالغة .

وبعد : فقد حاولت ـ قدر جهدىٰ ـ أن أسهم فىٰ التعريف بالماتريدية ، وهم الجناح الثانىٰ لأهل السنة ، وإزالة ما يلاحظه كل باحث فىٰ سيرتهم من إهمال ، فإن كنت قد وفقت فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرىٰ فحسبىٰ أننىٰ اجتهدت ، والله أسأل ، وبنبيه أتوسل أن يتقبل عملىٰ هذا بقبول حسن ، وأن يجعله فىٰ ميزان حسناتىٰ يوم ألقاه ، إنه نعم المولىٰ ونعم النصير ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانيًا : الكتب العلمية ، ومن أهمها :

١ـ الإبهاج بشرح المنهاج للتقى السبكى وابنه التاج السبكى ، ط الكليات الأزهرية .

٢ـ أبو منصور الماتريدى حياته وآراؤه العقدية د/ بلقاسم الغالى ، ط ثالثة ١٩٨٩ ، دار التركى للنشر ، تونس .

٣ـ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للعلامة مرتضى الزبيدى ط / مؤسسة التاريخ العربى ، بيروت ١٩٩٤ .

٤ـ أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم للمقدسى ط / ثالثة ١٩٩١مكتبة مدبولى بالقاهرة .

٥ ـ الإرشاد للجوينى ط / دار الكتب العلمية ١٩٩٥ ، ت/ زكريا عميرات .

٦ـ إشارات المرام للبياضى ط الحلبى ١٩٤٩

٧ـ أصول الدين لأبى اليسر البزدوى، تحقيق: هانز بيتر لينس ، ط الأزهرية للتراث.

٨ـ أصول الفقه لفخر الإسلام البزدوى ، ط إيران .

٩ ـ أصول الفقه للسرخسى ، ط حيدر آباد ، الدكن ، الهند .

١٠ـ الاقتصاد فى الاعتقاد لحجة الإسلام أبى حامد الغزالى ، ط الحلبى.

١١ـ بحر الكلام لأبى المعين النسفى ، ت/ ولى الدين محمد صالح ، ط ٢ دمشق .

١٢ـ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين للإمام نور الدين الصابوني ، تحقيق د / فتح الله خليف ط / دار المعارف ١٩٦٩

١٣ـ تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي ، ط أولى ، مؤسسة الرسالة .٢٠٠٤

١٤ـ تاج التراجم لابن قطلوبغا الحنفي ، ط ١/ دار القلم بيروت ١٩٩١

١٥ ـ تاريخ بخاري ، أرمنيوس فامبري ، ط / مكتبة نهضة الشرق القاهرة

١٦ـ تاريخ الدولة العباسية د / محمد سهيل طقوش ، ط ٧ دا النفائس بيروت ٢٠٠٩

١٧ـ تاريخ المذاهب الإسلامية ، محمد أبو زهرة ط دار الفكر العربي

١٨ـ تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ، تحقيق: د/ السيد محمد الأنورحامد عيسى ، طبعة أولى ٢٠١٠ ، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٩ـ تبيين كذب المفتري لابن عساكر ط الأزهرية للتراث ، ت / الكوثري

٢٠ـ تحفة المريد على جوهرة التوحيد للبيجوري ط ٧دار السلام ، ٢٠١٢

٢١ـ التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي ، تحقيق : د/ حبيب الله حسن أحمد ، ط دار الطباعة المحمدية .

٢٢ـ التوحيد لأبي منصور الماتريدي ط الجامعات المصرية ، ت / فتح الله خليف

٢٣ـ تيسير التحرير للعلامه محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفي ، ط الحلبي

٢٤ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي ، ط٢ دار هجر ١٩٩٣

٢٥ـ حقيقة الخلاف بين المتكلمين د / على عبد الفتاح المغربي ط مكتبة وهبه القاهرة

٢٦ـ الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ط للعلامة الحسن ابن عبد المحسن الشهير بأبي عذبة ط١ حيدر آباد الدكن ـ الهند ١٣٢٢ هـ

٢٧ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د/ مصطفى السباعي ، ط دار الوراق .

٢٨ـ السيف المشهور في شرح عقيدة ابي منصور لتاج الدين السبكي تحقيق د / مصطفى صائم يبرم ط أولى ٢٠١١، أنقرة ـ تركيا

٢٩ـ شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار، ط وهبة القاهرة ت / عبد الكريم عثمان

٣٠ـ شرح التلويح للسعد التفتازاني على التوضيح لمتن التنقيح ، وكلاهما للقاضي صدر الشريعة الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧هـ ، ط المكتبة التوفيقية

٣١ـ شرح الشيرازي على نونية السبكي ، مخطوط بدار الكتب برقم ١٩١٦ علم كلام

٣٢ـ شرح العقائد النسفية ط كردستان العلمية ١٣٢٩، ومعه مجموعة الحواشي البهية.

٣٣ـ شرح العمدة في عقيدة أهل السنة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ، طبعة أولى ٢٠١٢، الأزهرية للتراث.

٣٤ـ شرح الفقه الأكبر للملا على القاري ط ثانيه الحلبي ١٩٥٥

٣٥ ـ شـرح المعـالـم لابـن التلمسـانى ط الأزهريـة للـتراث ٢٠١١، ت / عواد محمود

٣٦ ـ شرح المقاصد للتفتازانى ط دار الكتب العلمية ٢٠٠١

٣٧ ـ الطبقات السـنية فى تـراجم الحنفيـة لتقـى الـدين الغـزى ، ط ١٩٨٩، الرياض

٣٨ـ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الـدين السـبكى ط / دار إحيـاء الكتـب العربية

٣٩ـ ظهـر الإسـلام ، أحمـد أمـين ط / دار مؤسسـة هنـداوى للطباعـة بالقاهرة

٤٠ـ العقـد الجـوهرى فى الكسـب بـين الماتريـدى والأشـعرى ، مخطـوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٥ ، علم كلام طلعت.

٤١ـ العقيدة الإسلامية أصولها وتأويلاتها د / محمد عبد الستار نصـار ط / ثانية ١٩٨٩، دار الطباعة المحمدية .

٤٢ـ غاية المرام للآمدى ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧١

٤٣ـ غاية المرام فى شرح بحر الكلام لابن بقيرة ، مخطوط بدار الكتب .

٤٤ـ الفرق الإسـلامية وأصـولها الإيمانيـة د / عبـد الفتـاح فـؤاد ، ط/ دار الدعوى

٤٥ـ الفرق الإسلامية الكلامية د / على عبد الفتاح المغربـى ، ط٢ مكتبـة وهبة ،١٩٩٥

٤٦ـ الفوائـد البهيـة فى تـراجم الحنفيـة للكنـوى ، دار الكتـاب الإسـلامى بالقاهرة

٤٧ـ فواتح الرحموت، نظـام الـدين الأنصـارى ط ثالثـة ١٩٩٣ دار إحيـاء

التراث العربى

٤٨ـ فى الفلسفة الإسلامية د / إبراهيم مدكور ط / دار المعارف

٤٩ـ الكامل فى التاريخ لابن الأثير ط أولى ١٩٨٧ دار الكتب العلمية بيروت .

٥٠ـ اللمع لأبى الحسن الأشعرى ط الأزهرية للتراث ت / حمودة غرابة

٥١ـ الماتريدية دراسة وتقويمـًا د / أحمد الحربى ط دار العاصمة الرياض.

٥٢ـ المحصل فى أصول الدين للإمام الرازى ط مكتبة الكليات الأزهرية .

٥٣ـ المسامرة لابن أبى شريف الحنفى بشرح المسايرة لابن الهمام ، وبهامشه حاشية ابن قطلوبغا ط / ١ دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢

٥٤ـ معجم البلدان لياقوت الحموى دار صادر بيروت

٥٥ـ المغنى فى أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار الهيئة العامة للتأليف.

٥٦ـ نظم الفرائد وجمع الفوائد لشيخ زادة ، ط أولى ١٣١٧ هـ المطبعة الأدبية بالقاهرة

٥٧ـ هوامش على الاقتصاد فى الاعتقاد ، أد/ محمد عبد الفضيل القوصى ، الطبعة ثانية ، ١٩٩٧ ، دار الطباعة المحمدية .

فهرس البحث